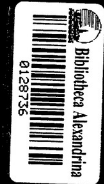
مكتبة الاهرام
للبحث العلمي

الخصخصة

المجلد الاول

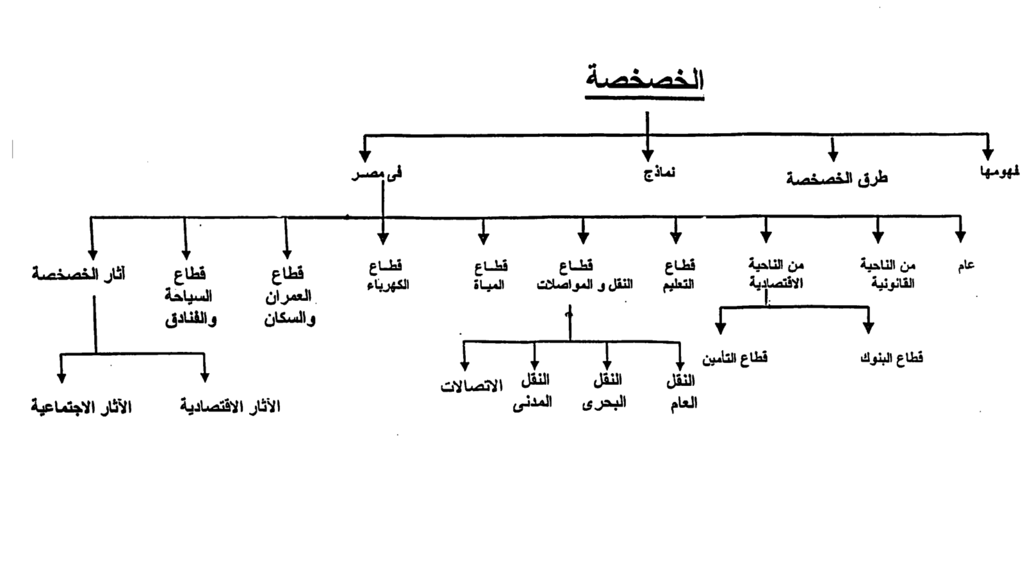


الخصخصة

المجلد الأول

إعــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


الخصخصة
مفهومها
طرق الخصخصة
نماذج
فى مصر
عام
من الناحية القانونية
من الناحية الاقتصادية
قطاع البنوك
قطاع التامين
قطاع التعليم
قطاع النقل و المواصلات
النقل العام
النقل البحرى
النقل المدنى
الاتصالات
قطاع المياة
قطاع الكهرباء
قطاع العمران والسكان
قطاع السياحة والفنادق
آثار الخصخصة
الآثار الاقتصادية
الآثار الاجتماعية

الخصخصة

المجلد الأول

- مفهومها
- طرق الخصخصة
- نماذج الخصخصة
- فى مصر
  - عام
  - من الناحية القانونية

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام – الوفد – العالم اليوم.

ثانيا : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى

ثالثا : الكتب

١-	كتاب دليل المدير فى الخصخصة	احمد ماهر	–	١٩٩٦
٢-	ملف الاهرام الاستراتيجى	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	٩	١٩٩٦
٣-	كتاب الاهرام الاقتصادى	الاهرام	١٢٦	١٩٩٨
٤-	قضايا برلمانية	طه محمد عبد المطلب	١٣	١٩٩٨
٥-	ملف الاهرام الاستراتيجى	احمد خليل الضبع	١٣	١٩٩٨

مفهومها

الخصخصة

مفهومها

١	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخصخصة .. ماهي ؟ ولماذا ؟	أحمد ماهر	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة		١٩٩٦	١
٢	توضيح الرؤية للمواطنين عن الخصخصة	على لطفى	الاهرام	٣٩٩٤٢	١٩٩٦/٤/١٥	٧
٣	تخصيص التخصيص بين النظرية والتطبيق	عوض امين عباس	الشرق الاوسط	٧١٧٩	١٩٩٨/٧/٢٥	٩

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العـــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

- ماهية الخصخصة .
- دوافع وأسباب الخصخصة .
- الخصخصة هي جزء من إصلاح متكامل .
- التجربة البريطانية (أول تجربة في الخصخصة) .

الخصخصة .... ماهي ؟

تعددت المفاهيم التي تحاول أن تحدد معني الخصخصة . وتدور هذه المفاهيم حول ثلاثة إتجاهات ، هي فيما يلي : (١)

أولاً : الخصخصة تعني **توسيع الملكية الخاصة** ، ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الإقتصاد . ومفهوم توسيع الملكية الخاصة أصبح مفهوماً متبعاً بواسطة العديد من الدول ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام (كلياً أو جزئياً) ، أو عن طريق عقود الإيجار ، ومنح الإمتيازات . ويشير توسيع الملكية الخاصة إلي عدم الخروج المفاجئ والمباشر للقطاع العام من النشاط الإقتصادي ، وإنما يشير إلي إنخفاض نصيب الدولة نسبياً وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص.

ثانياً : الخصخصة تعني **الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام** ، والتي تعني أيضاً أنه بتحول هذه الوحدات إلي القطاع الخاص ستحقق إنتاجية وربحية أعلي . وكانت بريطانيا واستراليا من الدول الرائدة التي طبقت هذا المفهوم ، رغبة منها في إنتشال الإقتصاد القومي من عثرته ، وذلك بالتخلص من أنشطة الدولة الخاسرة ، وردها إلي القطاع الخاص ، أو تشجيعه للخوض فيها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ثالثاً : الخصخصة تعني الرغبة في التخلص من الإقتصاد الإشتراكي ، باعتبارها فلسفة إقتصادية وإجتماعية بدأت تتقلص من العالم. وذلك في نظير التحول نحو إقتصاد السوق ، ومواكبة النظام العالمي الجديد ، أي أنها رغبة في التحرر الإقتصادي . ودول أوربا الشرقية هي الدول التي اتبعت هذا المفهوم وطبقته ، لأنه المفهوم الذي يناسب ظروفها . بل أن الدول التي مازالت تتمسك بالنموذج الإشتراكي مثل الصين وكوبا بدأت بالفعل ، وبصورة بطيئة وغير معلنة تتبني هذا المفهوم . .

ويجب علي أي دولة أن تحدد المفهوم الذي ستتبعه ، حتي يمكن أن تكون الخطوات التنفينية التي ستقوم بها علي هدي هذا المفهوم . بمعني أن تكون الخطوات التنفينية مؤدية إلي تنفيذ المفهوم (أو الهدف) من الخصخصة ، وليس مفهوماً أو هدفاً آخراً ، حيث إن برنامج الإصلاح الإقتصادي السليم هو الذي يكون مفهوم الخصخصة فيه واضحاً ، وتكون خطوات التنفيذ مناسبة لهذا المفهوم.

- والمفهوم الأول ربما يعتبر هو المفهوم المصري في الخصخصة ، حيث أن هناك ميل لدي المسئولين إلي تبنيه ، وأن توسيع الملكية الخاصة أمر مفضل . ويتم ذلك بخروج جرئ ، وتدريجي ، وغير مباشر للدولة من بعض الأنشطة . وأنه لا مانع أثناء تطبيق مفهوم توسيع الملكية الخاصة من الأخذ بالمفهومين الآخرين ، ولكن بدرجات أدني في الإهتمام .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦

الخصخصة .... لماذا ؟

أصبح الناس يرجعون مشاكل المجتمع ، الإقتصادية وغير الإقتصادية ، إلي تدهور القطاع العام ، وفشله في تناول هذه المشاكل . الأمر الذي دفع الكثير إلي الإهتمام بموضوع الخصخصة بإعتباره وسيلة ناجحة في التخلص من مشاكل المجتمع. فهل تمثل المشاكل الإقتصادية وحدها الدافع إلي الإتجاه للخصخصة ؟ الإجابة ببساطة لا ... فهناك دوافع وأسباب أخري لايمكن إغفالها في هذا المجال ويجب العرض لها . وفيما يلي شرح لأهم أسباب ودوافع الخصخصة .

أولاً : الدافع الإقتصادي :

تشير الأدلة بشكل متزايد علي أن الأنظمة الإقتصادية الحرة ، التي تعتمد علي آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة ، وترفع فعالية ومعدلات الأداء ، وتزيد من الجودة ، وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة .

وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما نعترف أننا متجهون نحو "عالم واحد" ، تتكسر فيه القيود ، وتلغي فيه الحدود . ولايمكن أن تظهر فيه إلا الخدمة أو السلعة الأفضل في الجودة والسعر . والوحدة الأوروبية مثال لهذا القول ، ولايمكن للسلع والخدمات المصرية ، أو غير المصرية ، أن تقتحم السوق الأوربية أو السوق العالمية مالم تكن ذات شروط جودة عالية ، وذات أسعار تنافسية جيدة .

ثانياً : الدافع المالي :

تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة علي عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان . ولايمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة ، وجعل القطاع الخاص يقوم بها ، وربما يُحمل تكلفتها علي متلقيها أو مستهلكيها . ولذلك فإن برامج الخصخصة تهدف إلي تخفيف الإنفاق العام من علي الدولة ، وأيضاً التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض لإنقاذ الإعسار المالي للشركات العامة الفاشلة .

وتمثل جهود الخصخصة ، ليس فقط تخفيف للإنفاق العام ، بل وأيضاً زيادة التدفق النقدي الداخل إلي خزانة الدولة . ويتم هذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام إلي القطاع الخاص .

ثالثاً : الدافع السياسي والقانوني :

تؤدي الخصخصة ، في ظل أسواق مفتوحة ، إلي القضاء علي الشعارات السياسية الرنانة ، والتي يميل البيروقراطيون والإشتراكيون إلي إستخدامها باعتبارها ستخدم الطبقات الكادحة ، ولكن ثبت فشلها .

كما يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر علي إبعاد السياسيين من إستخدام مراكزهم لتحسين صورتهم . ففي ظل القطاع العام يميل السياسيين إلي إستغلال إمكانيات هذا القطاع في إبراز إنجازات شخصية ، وفي تحقيق مكاسب من وراء ذلك .

ويتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية وذلك في ظل الخصخصة. وبذلك يضمن هذا مرونة العمل الإداري ، وعدم تقيده بموافقات ، أو إعتمادات، أو توقيعات ، أو غيرها من القيود المفروضة بواسطة أجهزة الحكومة . كما يتحرر العمل الإداري في سعيه إلي المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال، لأن الإبتكار والمبادأة والتطوير تحتاج إلي مناخ من الحرية ، وهو أمر عاني منه القطاع العام في مصر .

ولا يعني السابق الأخلال بمكانة الدولة ، فلا يزال عملها السياسي موجوداً، كما أن دورها الإقتصادي يمكن الإبقاء عليه ، علي الأخص في مجالات إقتصادية محددة تلعب فيه دور أهم من القطاع الخاص .

وعليه ، يمكن القول أن الدولة -مازالت موجودة بشكل قوي في ظل الخصخصة، فهي تسن التشريعات ، وتنظم وتدير الهيكل العام للنشاط الإقتصادي للمجتمع. ولكن مايحدث في ظل الخصخصة هو تغيير في تركيبة الأنشطة التي تقوم بها الدولة .

رابعاً : الدافع الإجتماعي :

يري البعض أن الخصخصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية ، وإيجاد الحافز الشخصي علي الإنتاج ، والقضاء علي السلبية، وعدم الإلتزام بالقواعد ، وتحقيق إنضباط في السلوك داخل مجالات العمل .

كما تؤدي الخصخصة إلي القضاء علي التلاعب الإجتماعي في صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة علي الإهمال كنوع من التكافل الإجتماعي . والقطاع الخاص أقدر علي محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصر في عمله . وقد يظن البعض أن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال ، فعلي العكس من ذلك فهي في صالحهم؛ وذلك لأنها ستؤدي إلي إنتاج أكثر ، وبتكلفة أقل ، وبجودة أعلي ؛ وبالتالي أرباح أعلي لكل من المشروع والعامل . وهنا يتحول العامل إلي شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه .

إن الخصخصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة ، إن أرادت ، في القضاء علي المشاكل الإجتماعية مثل التواكل ، والمحسوبية ، والتغاضي عن محاسبة المخطئين، والرشوة ، وغيرها من مشاكل المجتمع .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	على لطفى
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العـــدد :	٣٩٩٤٢
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/١٥

توضيح الرؤية للمواطنين عن الخصخصة

د . على لطفى

على الرغم من ان الخصخصة هى جزء اساسى من برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر، فإن رؤية المواطنين عنها ليست واضحة تماما، الأمر الذى يؤدى الى بلبلة فى الرأى العام. ففى الصحف القومية والمعارضة، وفى الندوات والمؤتمرات، بل وفى المجالس العائلية يتحدث الجميع عن الخصخصة. ومن يتابع كل ذلك يلاحظ أن المواطنين منقسمون الى اربع مجموعات : مؤيدون ومعارضون ومستفسرون ومتخوفون. ويلاحظ كذلك ان معظم المؤيدين هم من انصار النظام الراسمالى الحر، على حين ان معظم المعارضين هم من انصار النظام الاشتراكى. اما المستفسرون والمتخوفون فقد وقعوا فريسة لآراء المؤيدين والمعارضين ولم يجدوا من يوضح لهم الرؤية الحقيقية عن الخصخصة. ولعل هذا ما دفعنا الى كتابة هذا المقال عن الخصخصة لتوضيح الرؤية عنها للجميع: مؤيدين ومعارضين ومستفسرين ومتخوفين. وسوف نطرح ثمان تساؤلات ونحاول الإجابة عنها.

■ التساؤل الأول: لماذا الخصخصة؟

لقد لجأت مصر الى الخصخصة لأسباب عديدة يمكن إجمالها فيما يلى :

١ - لقد ثبت بما لايدع مجالا للشك وبالاحصاءات ان القطاع الخاص - بصفة عامة - اكثر كفاءة من القطاع العام. ونقول بصفة عامة لأن بعض شركات القطاع العام هى شركات ناجحة على حين ان بعض شركات القطاع الخاص هى شركات خاسرة. ولكن اذا نظرنا الى مؤشرات الكفاءة فى القطاع العام ككل والقطاع الخاص ككل فسنجد انها أعلى فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام.

٢- ان عددا كبيرا من شركات القطاع العام تحقق خسائر، وهذا بلا شك إستنزاف لموارد المجتمع . وتدل الاحصاءات على أن مجموع الخسائر فى بعض الشركات يصل الى مئات الملايين من الجنيهات. ويكفى ان نذكر فى هذا الصدد ان شركات قطاع الاعمال العام فى مصر من بينها حوالى ١٠٠ شركة تحقق خسائر تصل فى بعضها الى اكثر من ٢٠٠ مليون جنيه فى السنة وحوالى ١٠٠ شركة تحقق معدل ربحية اقل من ٢٪ فى السنة وحوالى ١٠٠ شركة تحقق معدل ربحية فى حدود ٧٪ فى السنة والمحصلة النهائية للقطاع ككل بمعدل ربحية فى حدود ١,٥٪ فى السنة وهو لاشك معدل هزيل للغاية

٣ - توسيع قاعدة الملكية، ومن ثم نشر الوعى الاستثمارى بين المواطنين وتنشيط سوق الاوراق المالية « البورصة » .

٤ - سداد مديونية القطاع العام للبنوك والتى تبلغ عشرات المليارات من الجنيهات، الأمر الذى يسمح للبنوك بمنح مزيد من القروض للمشروعات الجديدة او التوسعات التى يقوم بها القطاع الخاص، ومن ثم زيادة الانتاج وخلق مزيد من فرص العمل المنتجة.

٥ - سداد جزء من الدين العام المحلى والذى يبلغ حوالى ١٣٠ مليار جنيه، وتبلغ اقساطه وفوائده فى موازنة العام الحالى حوالى ١٦ مليار جنيه، ومن ثم تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة وتخفيض العجز مما يسمح بتخفيض معدل التضخم .

٦ - استخدام جزء من حصيلة بيع شركات القطاع العام فى تنمية مناطق صناعية وسياحية جديدة، ومن ثم اعطاء الفرصة للقطاع الخاص لاقامة مشروعات فيها، الأمر الذى يؤدى الى زيادة الانتاج وخلق مزيد من فرص العمل المنتجة، اى مساهمة فى حل مشكلة البطالة ،

٧- ان ما سيباع للمصريين بالخارج والعرب والاجانب يمثل اضافة حقيقية للاقتصاد القومى اى انها بمثابة ضخ دماء جديدة فى شرايين الاقتصاد المصرى مما يساعد على تنشيطه وتحقيق معدل النمو الطموح الذى نهدف الى تحقيقه وهو ٨٪ فى السنة .

■ التساؤل الثانى: هل بيع شركات القطاع العام بالكامل هو الصورة الوحيدة للخصخصة؟

الواقع ان بيع شركات القطاع العام بالكامل ليس هو الصورة الوحيدة للخصخصة، حيث توجد هناك صور اخرى عديدة، منها على سبيل المثال البيع الجزئى للشركة اى بيع نسبة من اسهم رأس المال، وقد تزيد هذه النسبة على ٥١٪ وقد تقل عنها، بمعنى ان يظل القطاع العام محتفظا بالأغلبية . ومنها ايضا احتفاظ القطاع العام بالملكية ونقل الادارة فقط للقطاع الخاص. ومنها كذلك التأجير حيث يتم تأجير المشروع الذى ينتمى للقطاع العام الى القطاع الخاص، هذا علاوة على نظام التشغيل لحساب القطاع الخاص ولاسيما فى حالة وجود طاقات عاطلة

■ التساؤل الثالث: الا يحتمل ان تؤدى الخصخصة الى فصل العمال ومن ثم زيادة حدة مشكلة البطالة؟

هذا الاحتمال غير وارد على الاطلاق لأن سياسة الدولة هى عدم فصل اى عامل او الحاق الضرر به بأى شكل من الأشكال بسبب الخصخصة.. وقد اثبتت التجربة ذلك، حيث بيعت فى العام الماضى ثلاث شركات بالكامل « الكوكاكولا والبيبسى كولا والمراجل، ولم يفصل عامل واحد. ومع ذلك فقد قررت الحكومة انشاء صندوق يمول من حصيلة بيع شركات القطاع العام لتعويض اى عامل يمكن ان يلحقه ضرر بأى صورة من الصور. ويمكن ان يتولى الصندوق دفع مبلغ معقول للعامل الذى يوافق على الاحالة المبكرة للمعاش. وسوف يوافق عدد كبير من العاملين على ذلك كما حدث مثلا فى شركة النصر للسيارات التى لم تعرض للبيع ولكنها تعانى من عمالة زائدة ففتحت باب الخروج للمعاش المبكر لمن يريد اختياريا فتقدم فورا ١٣٠٠ عامل بطلبات الخروج الى المعاش المبكر لمن يزيد عمره على خمسين سنة ويحصل كل منهم على حوالى ٢٠ الف جنيه، واللافت للنظر فى هذه التجربة انه عندما تأخرت الشركة فى البت فى بعض الطلبات بدأ العمال يمارسون ضغوطا عليها حتى توافق على خروجهم للمعاش المبكر.

■ التساؤل الرابع: الا يحتمل ان تؤدى الخصخصة الى استحواذ الأجانب على الجزء الأكبر من الشركات التى تباع ومن ثم تحكمهم فى الاقتصاد المصرى؟

وردنا على هذا التساؤل يتمثل فيما يلى:

١- ان سياسة مصر الاقتصادية منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هى تشجيع وجذب الاستثمار الاجنبى جنبا الى جنب مع الاستثمار المصرى والعربى. ومع ذلك فطبقا لبيانات هيئة الاستثمار منذ صدور القانون عام ١٩٧٤ حتى اليوم بلغت نسبة استثمارات المصريين والعرب ٧٩٪ بينما لم تتعد نسبة الاستثمار الاجنبى ٢١٪، ولذلك فليس من المتوقع ان تكون هناك هجمة من الاستثمار الاجنبى لشراء شركات القطاع العام التى تقرر بيعها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	على لطفى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــدد :	٣٩٩٤٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٤/١٥

٢ - إن الاستثمار الاجنبى الذى سيشترى بعض شركات القطاع العام سيعمل على تطويرها وادخال التكنولوجيا الحديثة واساليب الادارة العلمية وزيادة الصادرات مما ينعكس فى النهاية على معدل النمو الاقتصادى بالزيادة.
وحتى نتحقق من ذلك نقارن بين مصر واندونسيا، ففى خلال عام ١٩٩٥ بلغت الاستثمارات الاجنبية التى وفدت الى مصر ٤٠٠ مليون دولار فقط ولم يتعد معدل النمو الاقتصادى ٣٪، على حين بلغت الاستثمارات الاجنبية التى وفدت الى اندونسيا ١٠ مليارات دولار فقفز معدل النمو الى ٨٪.

٣ - بالاضافة الى ذلك فإن الاموال التى سترد من الخارج لشراء الاسهم او الشركات التى يتقرر بيعها تمثل - كما سبق ان ذكرنا - اضافة حقيقية للاقتصاد القومى تسهم فى زيادة الانتاج ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادى.

■ التساؤل الخامس: التخوف من البيع بثمن بخس:

الواقع ان هذا التخوف ليس له ما يبرره على الاطلاق لان عملية التقييم تتم بدقة متناهية علاوة على مراجعة التقييم فى الشركة القابضة والجهاز المركزى للمحاسبات ومكتب وزير قطاع الاعمال العام. وليس ادل على ذلك من ان اسهم شركات القطاع العام التى بيعت العام الماضى انخفضت قيمة معظمها بنسب وصلت فى بعض الاحيان الى اكثر من ٢٠٪، مما يدل على انها قد بيعت باكثر من قيمتها السوقية وليس بثمن بخس كما يدعى او يتصور البعض.

■ التساؤل السادس: احتمال سوء استخدام الحصيلة المتوقعة من البيع:

مرة اخرى نقول إن هذا الاحتمال غير وارد على الاطلاق لان سياسة الدولة هنا واضحة تماما، وهى تتلخص فيما يلى: استخدام جزء من الحصيلة فى سداد ديون البنوك، وجزء فى اصلاح واعادة هيكلة الشركات الخاسرة قبل بيعها، جزء فى تخفيض اعباء الدين العام وجزء فى تنمية مناطق سياحية وصناعية جديدة، وجزء لتمويل الصندوق الذى تفكر الحكومة فى انشائه لتعويض العمال عما قد يتعرضون له من اضرار فهل يمكن ان يقال بعد ذلك ان هناك احتمال سوء استخدام للحصيلة المتوقعة من البيع؟

■ التساؤل السابع: هل تتعارض الخصخصة مع نصوص الدستور؟

اثار البعض قضية التعارض بين الخصخصة ونصوص الدستور ولاسيما المادتين ٣٠ و ٣١، وفى تقديرى ان هذا التعارض لا وجود له لان ملكية الدولة لشركات قطاع الاعمال العام هى ملكية خاصة ومن ثم يجوز لها التصرف فيها باى طريقة من طرق التصرف القانونية بما فى ذلك البيع، شأنها فى ذلك شأن الافراد مع ضرورة مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح فى هذا الصدد.. هذا علاوة على ان قراءة الدستور يجب ان تكون متكاملة وصولا الى المعنى وليس التمسح اللفظى فى كلمة او جملة او حتى مادة منعزلة عن باقى الكلمات والجمل والمواد هذا علاوة على انه لا يوجد قانون للخصخصة حتى يكون هناك تخوف من احتمال صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستوريته.

■ التساؤل الثامن: ما هى ضمانات نجاح عملية الخصخصة؟

لاشك ان هذا التساؤل فى موضعه تماما بمعنى انه من حق كل مواطن بل من واجبه ان يتساءل عن الضمانات الكفيلة بنجاح عملية الخصخصة، وفى تقديرنا ان الضمانات تتمثل فيما يلى:

١ - وجود استراتيجية واضحة متفق عليها فيما يتعلق بمختلف جوانب عملية الخصخصة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالشركات التى يتقرر بيعها وتلك التى يتقرر الابقاء عليها الفترة الزمنية للبيع، و ما سيتقرر بيعه وما سيتقرر تأجيره او ادارته عن طريق القطاع الخاص، البيع الجزئى والبيع الكامل، الجهات التى تقوم بالتقويم.. الخ

٢ - وجود برنامج تنفيذى - سنوى على الاقل - لعملية الخصخصة بشكل تفصيلى وتوقيتات محددة.

٣ - الحرص التام على حقوق العاملين، وبحيث لا يلحقهم اى ضرر تحت اى ظرف من الظروف.

٤ - حسن استخدام الحصيلة المتوقعة من البيع بالشكل الذى اوردناه فى اجابتنا عن التساؤل السادس.

٥ - عدم الاسراع او التباطؤ فى البيع، لان الاسراع يؤدى الى زيادة العرض، وانخفاض الاسعار والتباطؤ يؤديان الى استمرار نزيف الخسائر وعدم الاستفادة السريعة من مزايا الخصخصة

٦ - البدء ببيع الشركات الرابحة حتى يكون هناك إقبال على شرائها ويكون السعر مجزيا وتأجيل بيع الشركات الخاسرة لما بعد اعادة هيكلتها حتى يكون هناك إقبال على شرائها وبسعر معقول..

٧ - التدقيق فى الارقام المعلنة فيما يتعلق بالقيمة الدفترية لشركات قطاع الاعمال العام والديون للبنوك والديون للحكومة ومستحقاتها لدى الحكومة والقيمة السوقية، ولاسيما ان الفترة الاخيرة قد شهدت العديد من الارقام المتفاوتة مما ساعد المعارضين على تدعيم وجهة نظرهم، والمتخوفين على تعاظم مخاوفهم، والمستفسرين على زيادة استفساراتهم

٨ - نظرا لاهمية وخطورة الجهاز المصرفى والدور الذى يقوم به فى الاقتصاد القومى، فمن المهم أن يقتصر البيع على المحترفين، والا يتم البيع باكثر من ٥٪ من راسمال اى بنك للمشترى الواحد سواء كان فردا أو مؤسسة، ضمانا لعدم السيطرة على الجهاز المصرفى، الامر هنا يحتاج الى تعديل قانون البنوك حتى لا تحدث السيطرة على البنوك عن طريق شراء الاسهم من البورصة».

واخيرا فإن التجارب التى تمت فى معظم دول العالم فى مجال الخصخصة تدل على نجاحها نجاحا كبيرا كما هو الحال مثلا فى بريطانيا وشيلى وماليزيا والمكسيك وغيرها من الدول، اما اذا كانت هناك تجارب لم يكتب لها النجاح فإن ذلك لايرجع الى عملية الخصخصة فى حد ذاتها وانما يرجع بالدرجة الاولى الى أخطاء فى التطبيق.

ان المتغيرات العالمية سريعة ومتلاحقة والنمور الاقتصادية يتزايد عددها، والجات الجديدة بدا تطبيقها، والتعاون الشرق اوسطى سوف يبدأ فى اعقاب مؤتمر القاهرة فى نوفمبر القادم، والبطالة فى مصر مازالت تتزايد وإزاء ذلك كله لم يعد لدينا وقت نضيعه فى جدل حول الخصخصة، وانما علينا ان نسير قدما فى هذا الطريق دون خوف او تردد حتى ترتفع كفاءة الاقتصاد القومى، ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادى ومستوى معيشة المواطنين.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عوض أمين عباس
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العـــــدد :	٧١٧٩
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٧/٢٥

تخصيص التخصيص بين النظرية والتطبيق

● من د. عوض أمين عباس ـ
الرياض

الاقتصاد يلعب دورا جوهريا في حياة الشعوب منذ الازل وتعمل الدول في تطبيق النظم والسياسات الاقتصادية التي تراها كفيلة لتحقيق التنمية في كافة مجالاتها واحتلت النظريات الاقتصادية مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي فطبقت الشعوب النظريات الاقتصادية لآدم سميث وكنز وكارل ماركس وغيرهم من المفكرين الاقتصاديين الذين اثروا المكتبة الاقتصادية العالمية وفي هذا الاطار تم انشاء بنوك ومؤسسات اقتصادية على المستويات المحلية والاقليمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكثرت المؤسسات المالية التي تقدم القروض والمعونات لمختلف دول العالم وظهرت في افق الاقتصاد المكاتب الاستشارية التي تقوم بتقديم الاستشارات للحكومات والافراد بالاضافة الى اجراءات دراسات الجدوى الاقتصادية وقد جربت وطبقت النظرية الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق النظام الاشتراكي الذي يسيطر فيه القطاع العام على كافة اوجه النظام الاقتصادي وطبقت الولايات المتحدة والدول الاوروبية النظام الراسمالي الذي يتيح للقطاع الخاص نصيب الاسد في تسيير الحياة الاقتصادية وظهرت في الميادين الاقتصادية في السنوات الاخيرة مصطلحات اقتصادية نذكر منها الخصخصة والتي تعني تحويل الانشطة الاقتصادية في كافة ميادينها والقضاء على القطاع الخاص والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الاميركية والبنوك الدولية في اطار العولمة التي تشق طريقها لتشمل كافة الميادين بدءا بالاتصالات ولنتهاء بالانشطة الاقتصادية والمالية في كافة صورها تحث الدول النامية على تطبيق نظام الخصخصة لتحقيق مصالحها المالية والاقتصادية وهي لا تفكر بكل تاكيد في مصلحة الدول التي تحثها بتبني الفكر الخصخصي! ويعتقد الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية ان الخصخصة التي تعتمد على المبادرات الشخصية تحقق التنمية الاقتصادية وبدأت الدول في تطبيقها واضعة في اعتبارها امكاناتها البشرية والمالية وقدرتها في تبني وتطبيق الخصخصة لتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطبيق الخصخصة يتطلب شروطا عديدة سنذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ وجود قطاع خاص له امكانات مالية وكفاءات بشرية في كافة الميادين الاقتصادية لتسيير الحياة الاقتصادية بنجاح.

2 ـ وجود وعي اقتصادي في المجتمع يرحب ويشجع على تبني الخصخصة كاسلوب اقتصادي لتحقيق التنمية.

3 ـ وجود وعي ادخاري لدى افراد المجتمع.

4 ـ وجود بنية اقتصادية سليمة.

وتوفر هذه الشروط ضرورة لتحقيق الخصخصة ولكن بكل اسف بعض دول العالم الثالث وتحت ضغوط البنوك الدولية والولايات المتحدة الاميركية بدأت في تطبيق الفكر الخصخصي وقد ترتب على تبنيها لاسلوب الخصخصة طبقا لوصفات صندوق النقد الدولي مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة فحين تحاول الحكومة رفع اسعار بعض السلع وفي امتناعها في تطبيق دعمها لمختلف السلع تندلع المظاهرات والاضطرابات ورأينا دليلا لهذه الاضطرابات في اندونيسيا وفي اليمن وفي غيرهم من الدول لذا نرى ان تطبق الدول النامية النظام الاقتصادي الذي يعكس ثوابتها الاقتصادية والتاريخية وان تسترشد في نفس الوقت بمختلف النظم والنظريات الاقتصادية لتحقيق التنمية ولكن التمسك ومن باب التقليد الاعمى بتبني فكرة الخصخصة دفعة واحدة سيترتب عليه نتائج اقتصادية واجتماعية سالبة لا سيما وان الخصخصة في الدول النامية تقوم على بعض البنوك والمؤسسات الاسرية وهذه البنوك الاسرية تفتقر الى الكوادر المؤهلة والقدرات المالية والفهم العميق لمجريات النظم الاقتصادية والمالية بالاضافة لافلاس هذه المؤسسات الاسرية مما يترتب عليه اثار اقتصادية خطيرة لذا نطالب بتطبيق اسلوب خصخصة الخصخصة بمعنى ان يتولى ويساهم في ادارة المؤسسات الاقتصادية مجموعات كبيرة من المواطنين عن طريق شراء أسهم المنشآت الاقتصادية والمالية وبذا نحقق العدالة الاقتصادية ونضمن نجاح المؤسسات الاقتصادية والمالية لا سيما وان ترك الخصخصة في ايدي البنوك الاسرية سيؤدي في تحليله النهائي الى تكريس الاموال في ايدي اسر قليلة لذا نرى تشجيع كافة افراد المجتمع وعن طريق مختلف وسائل الاتصال والتوعية المستمرة للمساهمة في المؤسسات المالية عن طريق شراء أسهم هذه المؤسسات المالية ونرى في هذا الاطار تكوين لجان متخصصة تعمل على دراسة القدرة المالية والكوادر البشرية المؤهلة للمستثمرين الذين يرغبون في شراء مؤسسات القطاع العام وتحويلها الى مؤسسات الخصخصة ولكن بكل اسف بعض الدول النامية تبيع مؤسساتها بسعر التراب لبعض المستثمرين الاجانب في غياب عدم قدرة المستثمرين المحليين في شراء مؤسسات القطاع العام وتفقد الدول النامية لهذه الطريقة اموالا طائلة.

وفي العالم العربي التسرع في تطبيق نظام الخصخصة سيتيح الفرصة الذهبية والفرصة النادرة لاسرائيل لكي تسيطر على كافة الانشطة الاقتصادية وبالتالي في التحكم في السياسات التعليمية والتربوية والاجتماعية والدينية لذا نرى ان تشكل الدول العربية لجانا اقتصادية مؤهلة لتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص وان تنشر بمختلف وسائل الاعلام اسماء المستثمرين وان تعطي الاولوية المطلقة للمستثمرين المحليين والمستثمرين من الدول الشقيقة والصديقة ولكن ترك الحبل على الغارب سيؤدي الى امتلاك الدوائر الصهيونية والمافيات الاقتصادية لاقتصاديات بلادنا وبالتالي في فرض سيطرتهم علينا في كافة المجالات ونقول مرحبا بالخصخصة التي يدير امورها المستثمرون والمواطنون المحليون والتي تحقق الازدهار الاقتصادي وتراعي ظروف الشرائح الاجتماعية والفقيرة والتي لها الكوادر الاقتصادية المؤهلة.

التقليد مهم لما هو ايجابي من تجارب الشعوب ويعتبر من الاسس التربوية الجوهرية، ولكن التقليد الاعمى لبعض تجارب الشعوب يترتب عليه نتائج كارثية مؤسفة.

وفي هذا الاطار فان الدول التي طبقت نظام الخصخصة لها تجارب عديدة وخبرات متراكمة في ميادين الخصخصة لذا يجب علينا في العالم العربي ان نتريث في تطبيق الخصخصة وعلينا ان نعمل في نفس الوقت على تشجيع القطاع الخاص العربي لكي يقتحم ميادين الخصخصة وعلينا ايضا ان نسرع وبالسرعة المطلوبة في تحقيق السوق العربية المشتركة وفي تفعيل وتنشيط العلاقات الاقتصادية والمالية بين كافة الدول العربية.

● ● ●

طرق

الخصخصة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	طرق الخصخصة	أحمد ماهر	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة		١٩٩٦	١٠

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

طرق الخصخصة

أو

بدائل التحول من الملكية العامة إلي الملكية الخاصة

ليس هناك طريقة واحدة ، أو طريقتان للتحول من الملكية العامة للدولة إلي الملكية الخاصة ، بل هناك العديد من هذه الطرق . وتتفنن الدول في ابتداع طرق جديدة ، أو المزج بين عدة طرق ، وبتحدد إتباع دولة وإختيارها لطريقة أو أكثر من طرق الخصخصة ، وذلك بحسب اعتبارات كثيرة أهمها نية الدولة في التحول إلي القطاع الخاص ، ومدي وضوح هذه النية ، ومدي السرعة المرغوبة في التحول ، والرغبة في التحول دفعة واحدة أم بالتدريج . كما أن هناك عوامل أخري تتدخل مثل المرحلة الاقتصادية للدولة ، وتأثير قوي الضغط السياسية ، وتأثير رجال الأعمال ، ودور المنظمات العالمية للتمويل والتنمية ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة . وكل هذه الاعتبارات تتدخل لكي تحدد طرق التحول إلي القطاع الخاص .

وإذا كان التساؤل الأساسي في هذا الفصل هو : ما هي طرق الخصخصة ؟، فان الاجابة تشير إلي وجود ثلاث استراتيجيات أساسية يمكن إتباعها لتحويل الملكية العامة إلي ملكية خاصة . وهذه الاستراتيجيات هي كالآتي :

- **انهاء ملكية الدولة .**
- **تفويض (أو توكيل) الدولة للقطاع الخاص للقيام بالأنشطة.**
- **احلال القطاع الخاص محل القطاع العام في أداء النشاط.**

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦.

استراتيجيات التحول إلي القطاع الخاص

هناك ثلاثة استراتيجيات للتحول من الملكية العامة للدولة إلي الملكية الخاصة . وهذه الاستراتيجيات هى : إنهاء ملكية الدولة ، وقيام الدولة بتوكيل (أو تفويض) القطاع الخاص لأداء النشاط ، وقيام الدولة باحلال القطاع الخاص في أداء لنشاط كان في يد القطاع العام والحكومي . وهذه الاستراتيجيات ، فى لمحة سريعة كالآتي : (١)

أولا : انهاء ملكية الدولة

في هذه الاستراتيجية ترغب الدولة في انهاء ملكيتها للمشروعات أو الممتلكات العامة . وهي تعني إنهاء حياة هذه المشروعات ، أو تحويل الشكل القانوني لها ، أو ردها إلي أصحابها الأصليين إذا كانت قد أممت من قبل . ويتضح من هذه الاستراتيجية أن نية الدولة للخصخصة هي نية واضحة ، ومباشرة ، وإيجابية ، وسريعة (دفعة واحدة تقريباً) . وتعتبر هذه الاستراتيجية هي اعلان قوي عن رغبة الدولة في الامتناع عن نشاطها العام .

ثانيا : التوكيل (أو التفويض)

في هذه الاستراتيجية تقوم الدولة بتوكيل (أو تفويض) القطاع الخاص في القيام بالنشاط نيابة عنها . ويعني هذا بالطبع عدم خروج القطاع العام أو الدولة من الصورة ، فما زال دورها مستمرا ، ويظهر في شكل قيامها بالاشراف علي القطاع الخاص في الاضطلاع بمهمة أداء النشاط الاقتصادي للدولة . وإن كانت هذه الاستراتيجية تتشابه مع استراتيجية انهاء ملكية الدولة في أن التحول مباشر ، وواضح ، وايجابي ، إلا أن هناك نقطة اختلاف أساسية وهي أن التوكيل (أو التفويض) يتم بصورة تدريجية ، وخطوة خطوة ، وليس دفعة واحدة كما في انهاء ملكية الدولة .

ثالثا : الاحلال

في هذه الاستراتيجية تقوم الدولة باحلال القطاع الخاص محلها في أداء النشاط . ويعني هذا أن تقوم الدولة باعطاء فرصة للقطاع الخاص أن يظهر وينمو طبيعيا في أنشطة الدولة والحكومة . وسعي الحكومة في الخصخصة وفقا لهذه الاستراتيجية هو سعي غير مباشر ، وغير صريح ، وبشكل سلبي (أي فيه تردد تجاه نشاطها) . ويتم التحول في هذه الظروف ، وبالطبع ، بشكل تدريجي وبيطء .

ويعرض شكل رقم ٨-١ الفروق الأساسية بين هذه الاستراتيجيات الثلاثة .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة | اسم كاتب المقال : أحمد ماهر
الموضوع الفرعى : طرق الخصخصة | رقم العـــدد :
المصـــدر : (كتاب) دليل المدير فى الخصخصة | تاريخ الصـدور : ١٩٩٦

الاستراتيجية / الخصائص	إنهاء ملكية الدولة	التوكيل أو التفويض	الاحـــلال
مباشر / غير مباشر	التحول مباشر نية الدولة وسياستها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحول	التحول مباشر نية الدولة وسياستها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحول	التحول غير مباشر نية الدولة غير واضحة وغير معلنة
إيجابي / سلبي	تحول ايجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة إيجابية .	تحول ايجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة إيجابية .	تحول سلبي والدولة مترددة ، فالضغوط تجبرها نحو الخصخصة ، ولكن رغبتها في السيطرة تمنعها من ذلك .
دفعة واحدة / تدريجي	التحول دفعة واحدة تجاه الخصخصة وبسرعة	التحول يتم بصورة تدريجية وحسب الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للدولة والشركات .	التحول يتم بصورة تدريجية وحسب الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للدولة والشركات .

شكل ٨-١ الاستراتيجيات الثلاثة للتحول إلي القطاع الخاص

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦ .

الطرق المختلفة للخصخصة

تتبع الثلاثة استراتيجيات السابقة عدة طرق فرعية ، وسيرد شرحها في الأقسام التالية . وفيما يلي هذه الطرق الفرعية : (٢)

(١) انهاء ملكية الدولة	**Divestment**
١- البيع	Sale
٢- الهبة	Donation
٣- التصفية	Liquidation
(٢) التوكيل أو التفويض	**Delegation**
١- العقود	Contract
٢- الامتياز	Franchise
٣- الدعم	Grants
٤- الكوبونات	Vouchers
٥- الالزام	Mandate
(٣) الاحلال	**Displacement**
١- إهمال الخدمة	Default
٢- التسوية الثنائية	Accomodation
٣- تخفيف القوانين	Deregulation

ضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
ضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
ـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

أولا : انهاء ملكية الدولة

يقصد بإنهاء ملكية الدولة إنهاء حياة مشروع أو أكثر من المشروعات المملوكة للدولة . وقد يتم ذلك علي أحد الاصول أو الموارد المملوكة للدولة والتي لا تكون في صورة مشروع ، مثل الثروات الطبيعية للدولة من معادن وأراضي .

وتتطلب هذه الإستراتيجية إتخاذ تصرفات محددة ، ومباشرة ، حيث تقوم الحكومة بإنهاء الملكية مرة واحدة دون أي تردد وان كان هذا لا يعني وجود استثناءات، سنتطرق إليها لاحقاً في هذا الجزء .

ويلاحظ أن المشروعات أو الأصول التي سيتم انهاء ملكيتها هي إما مشروعات أو أصول مستمرة في العمل والانتاج ، أو ربما تكون مشروعات أو أصول يمكن تصفيتها بسبب مشاكل في العمل والانتاجية . ويسهل علي المرء أن يجد الكثير من المشروعات العامة المتشعبة النشاط ، وبعض هذه الأنشطة غير اقتصادي ويجب تصفيته وانهاءه . كما يسهل وجود العديد من الشركات التي لديها أراضي ومباني وأصول أخري لا تستخدمها ، وبيعها يمكن أن يساعد الشركة علي تركيز استثماراتها في أنشطة مباشرة لها .

وهناك طريقة أخري لإنهاء ملكية الدولة لمشروعاتها وهي رد تلك المشروعات التي كانت في حوزة القطاع الخاص وتم تأميمها وذلك إلي أصحابها الأصليين ، باعتبارهم أقدر علي إدارتها ، أو باعتبار ذلك رد الحق لأصحابه ، أو الرجوع في التأميم Denationalization .

وتتبع هذه الاستراتيجية الطرق الثلاثة الآتية :

١- البيع . ٢- الهبة . ٣- التصفية .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

(١) البيع :

تقوم الدولة هنا بتقليص الاستثمار العام ، وذلك من خلال بيعه إلي القطاع الخاص ، وهناك خمس أساليب للبيع :

١- البيع لمشتري فردي من خلال التفاوض .

٢- البيع للجمهور باصدار وبيع أسهم .

٣- البيع لمديري المشروع .

٤- البيع للعاملين .

٥- البيع للعملاء .

ولقد استخدم الأسلوب الثاني في بريطانيا لبيع " شركة الاتصالات البريطانية " ، و" شركة جاجوار " ، و" شركة بريتويل " ، و" شركة بريتش جاز " ، و" شركة كابل أند وايرس " ، ومشروعات أخري مملوكة للدولة . ولقد استخدمت هذه الطريقة أيضاً في الولايات المتحدة لبيع " شركة كونوريل للسكك الحديدية الامريكية" ، وبلغت حصيلة البيع نحو ١.٦٥ بليون دولار . ولقد بذلت في البداية جهود لبيع "كونوريل " من خلال " عملية مزايدة " إلا أن هذه الجهود أخفقت بسبب المعارضة من قبل شركات النقل بالسكك الحديدية المنافسة ، ومن قبل النواب المعارضين بالكونجرس الأمريكي .

وبينما أن البيع بصفة عامة ، والبيع عن طريق اصدار الأوراق المالية بصفة خاصة يمثل أكثر طرق الخصخصة شيوعاً ، حتي أن الخصخصة ارتبطت في أذهان الكثيرين ببيع مشروعات أو أصول القطاع العام ، فليس من المستغرب أن تستحوذ طريقة البيع علي أكبر جزء في هذا الفصل ، حيث سنفرد جزء مستقل لعملية البيع وخاصة عن طريق إصدار الأوراق المالية .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة		اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق الخصخصة		رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة		تاريخ الصــدور :	١٩٩٦

ولقد طبق مدخل البيع للعاملين في المملكة المتحدة عند بيع مؤسسة الشحن الأهلية ، حيث استثمر حوالي ١٠ آلاف موظف حالي وسابق ما يقرب من ٧٠٠ جنيه استرليني لكل فرد لشراء أسهم المؤسسة .

واستخدمت طريقة البيع للعملاء ، وذلك ببيع الأراضي المملوكة للدولة للمزارعين، ومربين الماشية ، وقاطعي الأخشاب في المملكة المتحدة والولايات المتحدة . كما باعت الأرجنتين مؤسسة النقل بالسكك الحديدية إلى اتحاد ملاك يضم أكبر العملاء الصناعيين .

(٢) الهبة :

ركزت الطريقة السابقة علي انهاء ملكية الدولة من خلال البيع ، وهناك طريقة أخري لإنهاء ملكية الدولة وذلك من خلال الهبة . وهي ما يقرب من تقديم المشروع كهدية إلي أطراف آخرين يمكن أن يهتموا به بصورة أحسن من الدولة ، مثل أن يتم تقديم المشروع كهبة إلي الموظفين ، أو العملاء ، أو الجمهور ، أو المديرين ، أو خليط من هذه الأطراف .

وللتدليل بمثال ، فقد قامت الحكومة البريطانية بمنح مؤسسة " هوفر كرافت " كهبة للمديرين فيها .. وهذه المؤسسة هي المسئولة عن النقل بالقناة الانجليزية ، وكانت مملوكة بصورة سابقة لمؤسسة السكك الحديدية البريطانية . ولقد تم تسليم المؤسسة إلي ٥ من المديرين في مقابل استرليني واحد وفي سنوات محدودة للغاية تحولت خسارة مؤسسة هوفر كرافت التي كانت تزيد عن ٣ مليون استرليني إلي أكثر من نصف مليون استرليني أرباح .

وفي كندا قامت الدولة في ولاية كولومبيا البريطانية (في أقصي الغرب) بتحويل بعض شركات القطاع العام (وعلي الأخص فيما يمس استغلال الغابات

والموارد الطبيعية) إلي القطاع الخاص ، وذلك من خلال منح هذه الشركات كهبة إلي سكان كولومبيا البريطانية . وكان المبرر الأساسي من وراء هذا الاجراء هو أن هؤلاء السكان قد دفعوا قيمة هذه الشركات ، وأنه ليس هناك مبرر لأن يدفعوا مرة أخري قيمة الأسهم ، وأن تقديمها كهدية (أو هبة) لهم هو أمر منطقي .

ومن الظروف المحيطة باستخدام الهبة كأسلوب للخصخصة هو استعداد من توهب اليهم الشركة لأن يتحملو الديون الرأسمالية للشركة ، ولأن يتحملوا مشاكل هذه الشركة . فعلي سبيل المثال ، هناك بعض الشركات ذات المشاكل العمالية والصناعية ، والتي تؤدي إلي بخس قيمة الشركة ، أو احجام المشترين عن شراء أسهم هذه الشركات ، ولا يكون هناك سبيل إلي تمويل هذه الشركات إلا تقديمها كهبة للعمال (أو العمال والإدارة معا) ، فهم القادرون علي انتشال أنفسهم من الغرق .

(٣) التصفية :

يمكن أن يتم انهاء ملكية الدولة لبعض مشروعاتها بالتصفية . ويتم ذلك حينما تكون هذه المشروعات مفلسة وخاسرة ولا يتوقع أن يتحسن الأمر مستقبلا . ومهمة التصفية هنا لا تعني إعادة التأهيل أو اعادة التنظيم للمشروع ، وإنما تعني خروج المشروع من مجال الاعمال ، وأنه لا مجال للعودة لنفس العمل مرة أخري ، وأنه بتصفية أصول المشروع يمكن إعادة النظر في إمكانية استخدامها مرة أخري ولكن باسلوب آخر (تحت ملكية جديدة ، ولإنتاج سلع جديدة ، أو تقديم خدمات جديدة ، أو بتنظيم جديد ، أو غيره من الترتيبات) .

والمنطق من وراء التصفية هو عدم وجود مشترين يهتمون بشراء المشروع عن طريق البيع (وطرح الأسهم) ، وذلك بسبب استمرار الخسائر وضعف الانتاجية ، مع وجود توقعات متشائمة حول إمكانية إعادة تنظيم أو هيكلة المشروع بغرض استمرار العمل فيه .

وعلي سبيل المثال ، في موجة الخصخصة التي مرت بها انجلترا ، أدي انخفاض ايرادات بعض المستشفيات العامة إلي تصفيتها وبيع أصولها . ولقد تطور الأمر إلي إعادة فتح معظمها بصورة أفضل وتحت ملكية جديدة .

ثانيا : التفويض

وتعني استراتيجية التفويض أن تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص بتقديم نفس الخدمة أو انتاج نفس السلعة التي كانت تقوم الدولة بتقديمها أو انتاجها . وهذه الاستراتيجية تتشابه مع استراتيجية انهاء ملكية الدولة في أنها تتطلب اجراء مباشر وحاسم من قبل الدولة ، وهو اجراء واضح ليس فيه تردد ، كما أنه يعبر عن نية الدولة الصادقة في التحول إلي القطاع الخاص . إلا أنه يختلف عن استراتيجية انهاء ملكية الدولة في أنها تتم بصورة تدريجية . وهذا التحول التدريجي يعني أن الدولة تتحكم في نسبة التحول وسرعة التحول حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشركات وللدولة نفسها .

وبمقتضي التفويض تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص أن يقوم بجزء أو كل النشاط المتعلق بانتاج السلع والخدمات ، ولكن تبقي الدولة علي حقها في الاشراف والرقابة والمساءلة للقطاع الخاص فيما تقدمه من نتائج ، وبالتالي فان دور الدولة مازال مستمرا .

هذا ويتم تنفيذ استراتيجية التفويض (أو التوكيل) من خلال خمس طرق هي :

- العقود
- الكوبونات (الدعم)
- الامتياز
- الالزام
- المنح

ضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
ضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
ـــــدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

(١) العقود

يمكن للدولة أو القطاع العام أن يفوض القطاع الخاص بتقديم خدمة أو انتاج سلعة من خلال تعاقد الطرف الأول مع الطرف الثاني بهذا الخصوص . ولقد انتشر استخدام هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية كطريقة مفضلة في التحول من القطاع العام والحكومي إلي القطاع الخاص .

ونظرا لأهمية هذه الطريقة ، ولكونها طريقة تمزج بين وجود القطاع العام والخاص ، ولأنها طريقة آخذة في الانتشار ، فسيتم معالجتها بشكل مستقل في نهاية هذا الفصل .

(٢) الامتياز

الامتياز هو عبارة عن حق تمنحه الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص وذلك في أداء الخدمة ، أو استغلال موارد ، أو انتاج سلعة ، أو بيعها ، وفي المقابل يدفع القطاع الخاص مقابل لحق الامتياز .

وهناك شكلين لحق الامتياز ، والشكل الأول هو حق الامتياز الخاص باستخدام الموارد الطبيعية للدولة مثل حق استغلال الأراضي ، والبحار ، والاجواء . فشركات الزراعة أو الاستصلاح الزراعي ، أو الغابات ، أو الاذاعة والتلفزيون ، أو الطيران ، أو النقل ، أو الكهرباء ، أو التليفون ، أو البترول ، أو المعادن تعتبر من قبيل الشركات التي تستخدم الموارد الطبيعية للدولة . وهذه الشركات تدفع مقابل لحق الامتياز أو الاستغلال في نظير استخدامها لهذه الموارد .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

والشكل الثاني للامتياز هو عبارة عن " ايجار " الشركات الخاصة لممتلكات مادية وأصول ملموسة مملوكة للحكومة أو القطاع العام ، ومن أمثلة ذلك هو إيجار مباني ، أو آلات ، أو أراضي ، أو تجهيزات ، أو معدات . ويقوم القطاع الخاص بدفع قيمة الايجار لهذه الأصول في مقابل امتياز استخدامها .

ويتم اللجوء إلي مثل هذه الطريقة وذلك للقضاء علي مشاكل الروتين والبيروقراطية وعدم الكفاءة من قبل الأجهزة الحكومية أو القطاع العام في أداء الخدمة أو انتاج السلعة . كما يتم اللجوء إلي نفس الطريقة لإثارة روح المنافسة بين القطاعين رغبة في رفع الانتاجية ، ولتحسين تقديم الخدمة إلي المستهلك والجمهور النهائي .

(٣) المنح

المنحة عبارة عن اعانة مالية تقدمها الدولة للقطاع الخاص للدخول في أنشطة هي في الأصل تتم بواسطة الدولة أو القطاع العام . وعادة ما تحجم الدولة عن الاستمرار في اداء نفس النشاط لعلمها بفشلها أو لاحتمال تدهور الاداء بواسطة أجهزتها وموظفيها ، فتقوم الدولة بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص لكي يضطلع بالتنفيذ تحت إشراف الدولة . ويأتي هذا التشجيع والتحفيز من خلال قيام الدولة باعطاء منحة مالية للقطاع الخاص لأداء الأنشطة .

ومن أمثلة تقديم منح من الدولة للقطاع الخاص ما يمس الاسكان الشعبي ، وقيام شركات خاصة أو حتي أفراد عاديين بالحصول علي منح لبناء المساكن . كما يظهر ذلك واضحا في الزراعة ، حيث يتم تشجيع الأفراد علي استصلاح وتعمير الأراضي من خلال من تشجيعية . كما يمكن أن يمتد الأمر إلي قطاع النقل العام ، وأي أنشطة أخري يمكن أن يجد القطاع العام صعوبة في الاستمرار أو الخوض فيها .

وتلجأ بعض الدول إلي أسلوب المنح وذلك لتحقيق بعض المكاسب الاجتماعية والسياسية ، وللحصول علي قبول قطاعات جماهيرية بالنسبة لأنشطة معينة (مثل المنكورة عاليه) . وأحيانا ما يرتبط ذلك بشعارات سياسية لدعم سياسة الدولة ، وإن كانت في بعض الأحيان لا تؤدي هذه الطريقة إلي منفعة عامة عالية .

(٤)الكوبونات

تشابه هذه الطريقة ما تم ذكره في الطريقة السابقة (وهي المنح) في أن كلا منهما يمثل نوع من المنح المالية ، إلا أن المنح تعطي للمنتج بينما تعطي الكوبونات للمستهلك . ويتلقي المستهلك الكوبونات وذلك لشراء خدمات أو منتجات وسلع إما من القطاع العام أو القطاع الخاص . وبالتالي فهذا الأسلوب يمثل نوع من التفويض أو التوكيل (جزئيا) للقطاع الخاص في تقديم الخدمة أو السلعة .

والفكرة الأساسية في نظام الكوبونات هي أنها تعطي الخيار للمستهلك في أن يقبل أو أن يرفض الخدمة أو السلعة ، والخيار في أثناء التسوق بين عدة أماكن . ونظام الكوبون يتيح الفرصة للمستهلك إن كانت السلعة ذات قيمة أعلي من قيمة الكوبون أن يضيف من جيبه الخاص لكي يحصل علي سلعة أفضل إن أراد .

ومن أشكال الكوبون الأخري ما يعرف بالبطاقة ، أو كارت الدعم ، أو التذاكر ، أو نقود الدعم . وهي كلها تستخدم كبديل شبه كامل للنقود ، ولكنها موجهه ناحية سلعة معينة أو خدمة معينة بذاتها . ومن أمثلة هذه السلع والخدمات ما يمس النقل العام ، والرعاية الصحية ، والتموين والطعام .

وتؤدي هذه الطريقة إلي تشجيع بعض الشركات الخاصة في التنافس مع القطاع الحكومي في تقديم الخدمات والسلع ، ومن أمثلتها في البيئة المصرية البطاقات التموينية ، وصرف التذاكر الصحية للتأمين الصحي من الصيدليات الخاصة .

(٥)الالزام

وتعني هذه الطريقة أن تقوم الدولة بالزام أي منظمة بتقديم خدمات إلي العاملين أو المستهلكين (بصورة قانونية) ، وذلك بدلا من أن تقوم بها الدولة بنفسها. وبالتالي فهو يمثل نوع من قيام الدولة بتفويض أو توكيل آخرين للقيام بأنشطة تعودت هي علي القيام بها . ويؤدي هذه الطريقة إلي تقليل الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وبالتالي يعتبر من قبيل الخصخصة .

وحينما تقوم الدولة بالزام المنظمات بتقديم خدمات كانت تقوم بها الدولة ، فتلجأ هذه المنظمات إلي القيام بنفسها بها أو أن تحصل علي معونة القطاع الخاص في ذلك الأمر . وعلي كل حال فهو يعني تقليص دور الدولة في اداء النشاط الاقتصادي .

ومن أمثلة الأنشطة التي ينطبق عليها الالزام ما يمس التأمينات علي العاملين ، مثل تأمين العجز ، والاصابة ، والحياة ، والبطالة ، والمعاش . ففي الولايات المتحدة هناك قانون يلزم كل المنظمات التي يزيد عدد العاملين فيها عن حد معين علي أن يقوم صاحب العمل بالتأمين لصالح العاملين لديه وذلك بالنسبة لتأمين التقاعد (أو المعاش) .

موضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
موضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

وتقدم دولة شيلي مثالا رائدا علي خصخصة نظام التأمينات الاجتماعية فيها (وربما تستطيع مصر أن تأخذ منه دروساً) . وكانت شيلي من رواد التأمينات الاجتماعية في العالم إلا أنه بعد ٥٠ سنة من التطبيق أصبح يمثل عبئا كبيرا علي كاهل الاقتصاد الشيلي . بالاضافة إلي مشاكل تحصيل أقساط التأمين من القطاع الخاص لصالح العاملين . فأحيانا يتفق العمال مع صاحب العمل علي إظهار مرتباتهم في الكشوف المقدمة للدولة بصورة تقل عما يحصلون عليه فعلا حتي لا يضطروا إلي دفع جزء أكبر كأقساط تأمين . بينما هناك فئة أخري شارفت علي التقاعد يودون اظهار مرتباتهم في الكشوف بأعلي من القيمة التي يحصلون عليها فعلا ، وذلك حتي يمكن حساب معاشاتهم علي مرتبات عالية .

واجهت شيلي بعد ذلك سلسلة من الأزمات الاقتصادية ، مما جعل قدرتها محدودة علي مواجهة التزاماتها تجاه الشعب في تقديم خدمات المعاشات والتأمينات المختلفة ، هذا علي الأخص وأن قدرة الدولة في استثمار أموال أقساط التأمين لا يمكن مقارنته بقدرة الشركات الخاصة التي تتميز بقدرة أعلي ومرونة أعلي في الاستثمار .

حلت شركات التأمين الخاصة في شيلي محل أجهزة الشئون الاجتماعية والتأمينات ، وتقوم شركات التأمين بالتعامل مع أصحاب العمل ، وذلك في تقديم الحد الأدني المنصوص عليه قانونا في تأمين مرتب التقاعد ، ثم تنطلق لتقديم خدمات تأمينية أخري لصالح العاملين وشركاتهم ـ كما تقدم شركات التأمين بتحصيل أقساط التأمين من أصحاب الأعمال ، واستثمارها بشكل مناسب يمكنها من الالتزام بتقديم خدمات التأمين بشكل راقي .



ضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
ضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
ـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦

ولقد أدي خصخصة التأمينات الاجتماعية والمعاشات في شيلي إلي تقديم خدمات تأمينية متنوعة وأكفأ للعاملين وعائلاتهم . كما أعطي ذلك الحرية للعاملين أن يختاروا بين التأمين الذي تقوم الدولة بتقديمه أو بين ذلك الذي تقوم بتقديمه شركات التأمين الخاصة .

ثالثا : الاحـلال

يمكن تنفيذ الخصخصة بواسطة الاحلال ، وذلك بجانب الاستراتيجيتين السابقتين . وبخلاف هاتين الاستراتيجيتين فان الاحلال يعد استراتيجية سلبية ، حيث تتميز جهود الدولة بالتردد (وعين في الجنة وعين النار) ، فالضغوط الاقتصادية والسياسية قد تجبرها للاتجاه للخصصة ، بينما رغبة الدولة في السيطرة علي النشاط الاقتصادي تمنعها من الخوض بعمق في الخصصة . ويؤكد هذا نية الدولة غير الواضحة ، وجهودها غير المباشرة في هذا المجال ، كما يبرر إتجاه الدولة إلي عدم إعلان عزمها ونيتها بشكل واضح . وأخيراً فان الاحلال يتميز بأنه يتم بصورة تدريجية وبطيئة تتناسب مع تلك الخصائص السابقة .

وهناك ثلاث طرق يمكن أن يتم بها تنفيذ الاحلال التدريجي في الخصخصة وهذه الطرق الثلاثة هي كالآتي :

- إهمال الخدمة .
- التسوية الثنائية .
- تخفيف القوانين .

(١) إهمال الخدمة

تواجه الدولة والقطاع العام أحيانا حقيقة مؤداها أن الانتاجية في تقديم السلعة والخدمة سيئة ، ولكنها تغمض العين حيال هذه الحقيقة . إلا أن القطاع الخاص لا يغمض عينه علي حقيقة هامة كهذه ، وسرعان ما يقتنص الفرصة السانحة أمامة (ومصائب قوم عند قوم فوائد) . ويتحرك القطاع الخاص تدريجيا بالدخول في ذلك النشاط الاقتصادي ، ويقوم بتقديم السلعة أو الخدمة بصورة أكفأ ليحل تدريجيا محل الدولة ، وذلك بسبب أهمالها للخدمة . ويتم هذا الأمر في كثير من الأحيان بتشجيع من الدولة وأحيانا بتعمد واضح منها . وبمرور الوقت يقل نصيب الدولة من هذه الخدمة أو النشاط ، وينمو ويزيد دور القطاع الخاص في ذلك المجال .

ومن أبرز المجالات التي تظهر فيها أهمية هذه الطريقة ما يمس الخدمات الرياضية للدول ، وخدمات النقل العام ، والتربية والتعليم ، والصحة ، والتأمينات ، والشئون الاجتماعية . ففي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا أدي إهمال الدولة للأندية الرياضية العامة ، والساحات الشعبية لكرة السلة والتنس والموجودة في الاحياء إلي اتجاه الناس إلي استخدام الأندية الخاصة باعتبارها تقدم نفس الخدمة بجودة وكفاءة أعلي .

وفي مصر يمثل النقل العام مثالا واضحا في هذا المجال . حيث أدي تدهور خدمة النقل العام داخل المدن وبينها إلي ظهور مشروعات جديدة ، يغلب عليها الطابع الفردي ، تهدف إلي استغلال فرصة إهمال الدولة لاداء هذه الخدمة . والغريب أن بعض المشروعات الجديدة ذات الصبغة الاستثمارية تجذب القطاع العام كمساهم فيها .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

واتبعت دول تايلاند هذا الأسلوب بشكل فريد ، وأطلقت عليه " أسلوب بونساي " The Bonsai Approach . ويعتمد هذا الأسلوب علي تعمد قيام الدولة بحرمان المشروعات المملوكة للدولة من أي مخصصات مالية يمكن أن تقدم لها . ويعتبر هذا النوع من الاعاقة المخططة من قبل الدولة للمشروع العام ، كما يعتبر في نفس الوقت نوع من التشجيع للقطاع الخاص لكي يدخل وينافس ويهزم القطاع العام ، الذي أثبت أنه جدير بالهزيمة لأنه أهمل الخدمة التي كان يقدمها .

وتتعدد أمثلة إهمال الخدمة من أجهزة الدولة والقطاع العام في مصر ، بشكل شجع فعلا القطاع الخاص علي دخول مجال المنافسة مع الدولة . فبجانب خدمات النقل ، يمكن اعطاء أمثلة أخري مثل تدهور التعليم العام ونمو التعليم الخاص في كنفه ، وتدهور العلاج في مستشفيات الحكومة أدي إلي انتشار المستشفيات الخاصة والاستثمارية . وتدهور خدمة العلاج وفقا لأنظمة التأمينات الاجتماعية الحكومية أدي إلي لجوء بعض الشركات إلي تكوين صناديق خاصة تعوض هذا التدهور في أداء الخدمة . وربما أن الأوان لإعادة النظر في وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات . بل أن الفرصة سانحة إلي ما يطلق عليه بالبوليس الخاص لكي يظهر إلي حيز الوجود .

(٢) التسوية الثنائية

في هذا النظم يظهر نوع من التسوية الثنائية (أو التعايش) بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في اداء خدمة معينة للمستهلكين . وتظهر أحيانا حالات لا يود القطاع العام أو الحكومة في الاستمرار في تقديم الخدمة أو أنه لا يقدر عليها . ومع بقاء القطاع العام والحكومي في اداء الخدمة يتم هذا بصورة ظاهرية مع اعطاء الفرصة للقطاع الخاص أن يمارس عمله في اطار من التعاون والتنسيق بينهما .

ومثال عملي في هذا المجال يجعل الشرح أكثر بساطة ، ففي الأحياء الشعبية الفقيرة في بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية لا يستطيع البوليس العمل بكفاءة ، ولا يرغب في ذلك ، وتظهر جماعات داخل هذه الأحياء راغبة في حماية هذه الأحياء التي تعيش فيها (أو قد تكون شركات خاصة) . ولقد رحب البوليس الامريكي بمثل هذه الجماعات ، وبنوع من التنسيق والتعاون معها أمكن تقديمه حماية أفضل لساكني هذه الأحياء .

ومثال آخر موجود بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية متمثل في وجود حرس جامعي خاص لا يتبع إلي بوليس المدينة ، ولكن هذا الأخير يرحب بذلك ويتعاون مع الحرس الجامعي الخاص (أو حتي مع جماعات الطلبة التي تهتم بالأمن داخل الجامعة) ، وذلك لتوفير خدمة أمنية أفضل . ويرجع السبب إلي عدم قدرة بوليس المدينة إلي تغطية الحرم الجامعي بصورة شاملة ، ولعدم رغبته في التدخل في شئون الطلبة .

إن التسوية الثنائية لا تمثل خصخصة بشكل كامل ، بل هي نوع من " الخصخصة الجزئية " Partial Privatization ، حيث يتعايش كل من القطاع العام (أو الحكومي) مع القطاع الخاص لاداء خدمة أفضل ، كما أنه يمثل قيد علي إمكانية نمو القطاع الحكومي في أنشطة معينة . فهل تعتقد أن مثل هذه الطريقة صالحة لنا .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦

(٣) التخفيف من قوانين الدولة

يظهر هذا الأسلوب الأخير كبديل للخصصة يلقي قبولا من بعض الدول والأوساط العلمية ، وذلك لأنه لا يتدخل بشكل مباشر في النشاط الخدمي والصناعي والتجاري والزراعي ، وإنما يتم من خلال إعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي . والذي يتم بدوره من خلال الغاء أو الحد من القوانين ، والأجهزة الحكومية ، ونفوذ مسئولي الحكومة . وهناك ثلاثة أنواع رئيسية لتنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي ، وهي :

١- **الحد من أو الغاء القوانين** : أي أن يتم التخفيف من أو الغاء تلك القوانين ، والقرارات ، والمراسيم ، واللوائح التي يضعها المشروع لتنظيم العلاقة بين أطراف التعامل المختلفة وهم : أجهزة الدولة من جهة ، والشركات ، والعمال ، والمستثمرين ، والمستهلكين ، والمواطنين من جهة أخري .

٢- **الحد من أو الغاء الأجهزة الحكومية** : أي أن يتم تقليص أو الغاء نفوذ وسلطة دور المنظمات الحكومية فيما يمس الاشراف والتنسيق والرقابة علي المنظمات المنفذة للأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة .

٣- **الحد من أو الغاء سلطة مسئولي الحكومية** : أي أن يتم تقييد حرية أو الغاء السلطات الخاصة بالمسئولين أو الشخصيات الحكومية ، وذلك فيما يمس الموافقة ، والتصريح ، والتوقيت ، والسماح ، والمنع ، والاعتراض علي تصرفات لأطراف أخرين لهم علاقة بالنشاط الاقتصادي .

ولنضرب بعض الأمثلة في الحد من أو الغاء القوانين ؛ فقوانين العاملين ، والتراخيص التجارية ، وتراخيص البناء ، والاستثمار كلها أصابها التضخم ، والتضارب ، والتداخل ، ووجب تصفيتها ، والغاء بعضها . وعلي سبيل المثال قامت انجلترا بالغاء قوانين المباني ، وتم نقل الرقابة علي المباني وتراخيصها إلي يد مفتشون مرخصون (من نقابة المهندسين مثلا) للرقابة علي التراخيص ، والبناء ، والهدم ، وذلك بدلا من أجهزة الحكومة .

أما بالنسبة للحد من أو الغاء الأجهزة الحكومية فقد قام قانون شركات قطاع الأعمال العام لسنة ١٩٩١ بالغاء العلاقة بين هذه الشركات وبين كثير من الأجهزة الحكومية مثل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، والرقابة الإدارية ، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي ، ومجلس الدولة ، وكلها كانت أجهزة تتدخل بصورة أو بأخري في عمل الشركات .

وبالنسبة للحد من أو الغاء سلطة مسئولي الحكومة فالقائمة طويلة وتتضمن مفتش التموين ، ومفتش الصحة ، ومفتش العمل ، ورجل البوليس ، وتمتد القائمة مرورا بكبار المسئولين إلي أن تصل إلي الوزراء أنفسهم .

نماذج

نماذج
من
الخصخصة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رومانيا فى زمن الخصخصة	محمد عبد اللاة	الاهرام	٣٩٧٠٥	١٩٩٥/٨/٢٢	٣١
٢	التجربة البريطانية	أحمد ماهر	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة		١٩٩٦	٣٣
٣	الخصخصة فى الشرق الاوسط	شريف جاب الله	الاهرام	٤٠٠٢٢	١٩٩٦/٧/٤	٣٧
٤	تقرير للاسكوا عن الخصخصة فى البلاد العربية	عاطف عبد الله	الاهرام	٤٠٠٢٨	١٩٩٦/٧/١٠	٤٠

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد عبد اللاة
الموضوع الفرعي :	نماذج	رقم العـــــدد :	٣٩٧٠٥
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥/٨/٢٢

رومانيا فى زمن الخصخصة!

الشعب الرومانى اكثر راحة هذه الأيام. فالمخاوف اقل بكثير مما كانت عليه ايام دكتاتورية الرئيس الراحل تشاوشيسكو الذى أطيح بنظامه فى ديسمبر عام ١٩٨٩، ثم لقى حتفه برصاصات فرقة إعدام. المعلومات والآراء - على اختلافها - موجودة بوفرة فى الصحف ومحطات التليفزيون والراديو. ورغم صعوبات الحاضر فإن المستقبل يكاد يكون مكشوفا للجميع.

وعلى غير ما رايت فى بوخارست ايام الثورة على تشاوشيسكو، لا يتلفت الناس اليوم وراءهم فى خوف، بل ينظرون وراءهم فى غضب .. إلى الماضى الردىء.

وسبب الحالة الجديدة ان البلاد انتقلت خلال اقل من ست سنوات، بعد إسقاط النظام الشيوعى، من وضع سياسى إلى وضع سياسى افضل. فالخلافات السياسية انتقلت من الشارع إلى البرلمان بعدما وثق الناخبون فيمن اعطوهم اصواتهم. وهذا تقدم مهم. والحكومة مكونة من ائتلاف يضم اربعة احزاب تمثل اليسار وبعضا من الوسط وقليلا من اليمين. والأهم من ذلك ان الحماس الواسع النطاق الذى اعقب الثورة ذهب مع الأيام وحلت محله الواقعية.

رسالة رومانيا:
محمد عبداللاه

ومن الناحية الاقتصادية صدرت سلسلة قوانين فى اتجاه إزالة النظام الشيوعى كان اخرها «قانون الخصخصة الكبرى». وقبل نهاية مارس القادم تكون ٣٦٠٠ شركة قد تحولت إلى ملكية القطاع الخاص الذى انتقلت إلى ملكيته معظم الأراضى الزراعية وتم إلغاء نظام التعاونيات. وفى العام الماضى كان لدى رومانيا فائض فى المحاصيل الزراعية، وهى تأمل فى محصول افضل هذا العام. وسعر العملة الرومانية مستقر فى مواجهة الدولار الأمريكى، وليس هناك فرق يذكر بين السعر فى البنوك والسعر فى محلات الصرافة.

ومن ناحية السياسة الخارجية ليست هناك حبال مشدودة حول رومانيا مطلوب منها السير عليها. هناك مشكلة الأقلية المجرية، ولكنها تحت السيطرة. وهناك مشكلة جمهورية مولدافيا المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتى، وكان ستالين قد اقتطعها من رومانيا فى بداية الأربعينات، ولا يتعجل الرومانيون عودتها إلى الوطن الأم

لعبة الإحراج

ولكن ليس كل شىء على ما يرام فى رومانيا. فالكثير من الأحزاب السياسية همه الأول تحقيق الشعبية بأى ثمن، ولو كان ذلك على حساب الوفاق الاجتماعى. والكثيرون من النواب يعطلون صدور القوانين المهمة لمجرد إثبات الوجود أو لتحقيق مصالح قطاعات معينة من الناخبين. ويصل الحال ببعض السياسيين إلى التطرف فى المواقف والآراء وخوض لعبة الإحراج السياسى إلى منتهاها فى مواجهة الحكومة ورئيس البلاد يون اليسكو

والبطالة مرتفعة جدا وتصل نسبتها إلى ١٠٪ من إجمالى عدد السكان (٤ ملايين عاطل) بل من المتوقع أن تزيد مع التوغل فى إجراءات نقل الملكية إلى القطاع الخاص. وهذه المشكلة فى حد ذاتها تعوق كثيرا إجراءات الإصلاح. وليس هناك توازن بين الأجور والأسعار رغم حرص الحكومة على زيادة الأجور بنسبة تصل إلى ٨٠٪ من زيادات الأسعار. وهناك مشكلة فساد منتشر فى القطاع الاقتصادى.

لكن باختصار هناك حالة من التوازن تعتبر مقدمة ضرورية لحالة الاستقرار التى تمهد للتقدم وإذا قيست الأوضاع فى رومانيا اليوم بما كانت عليه أيام الثورة عندما لم يكن هناك رومانى واحد خارج الحزب الشيوعى لديه مؤهلات العمل بالسياسة .. يكون الفرق كبيرا جدا

ومن العلامات المضيئة بالنسبة لرومانيا انها نجحت بعد الثورة فى إيجاد تقسيم واضح للسلطة بين مجلسى البرلمان (النواب والشيوخ) ورئيس الدولة، وانها أجرت كل الانتخابات فى نزاهة وحياد.

وحول قضايا رومانيا الساخنة كان لى لقاء مع رئيس مجلس الشيوخ البروفيسور اوليفيو جيرمان وهو عالم فى الضيعة. وقد بادرته سائلا

• ما هى الصعوبات التى تواجهونها فى العملية التشريعية؟



اوليفيو جيرمان رئيس مجلس الشيوخ الرومانى خلال لقائه مع محمد عبداللاه نائب مدير تحرير الأهرام

* رئيس مجلس الشيوخ الرومانى لـ«الأهرام»:
ما أسهل وضع خطط الإصلاح وما أصعب تطبيقها

•• فى رايى ان العقبات التى نواجهها ذات بعدين احدهما ذاتى والآخر موضوعى. من الناحية الموضوعية اقول إن علينا أن نعيد صياغة كل القوانين فى البلاد للانتقال النهائى من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. ونحن غير قادرين إلى الآن على تنظيم عملنا فى أفضل صورة. بل إن عملية التشريع كلها لا تجرى وفق نظام رشيد. فمصالح الجماعات المختلفة تعوقنا عن إصدار اهم القوانين

لمجرد الحديث

• هل تسوقون مثالا على ذلك؟

•• نعم. لو ان جماعة سياسية تريد أن تنال الشعبية فإنها تتقدم بمشروع قانون بزيادة المرتبات وهذا الشىء فى ظروف الميزانية الحالية وفى ظروف التحول الاقتصادى الكبير الجارى حاليا يعكر صفو العملية السياسية كلها

ومن الناحية الذاتية، وخاصة فى مجلس النواب، لدينا الكثيرون ممن يحبون كثيرا جدا أن يتحدثوا لمجرد الحديث، لكى ينالوا المزيد من الشهرة والمزيد من ثقة الناخبين

وهناك صعوبات أخرى فكل المجموعات السياسية تحلل مشروعات القوانين وفق مصالحها السياسية، وليس وفق المصلحة العامة. ولكنى أعتقد أن هذا - فى القليل أو الكثير - هو العيب الصغير فى الديمقراطية وكما قال تشرشل (الزعيم البريطانى الراحل) النظام الديمقراطى هو أسوأ نظام باستثناء كل الأنظمة الأخرى

• كيف تؤثر المشكلة الاقتصادية فى عملية التشريع؟

•• المسألة معقدة جدا لأن المعادلة التى نريد حلها تؤثر فيها غالبا عوامل من خارجها

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد عبد اللاة
الموضوع الفرعى :	نماذج	رقم العـــــدد :	٣٩٧٠٥
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥/٨/٢٢

كيف أعادوا الثروة القومية للمواطنين وحلوا مشكلة البيوت المؤممة؟

السؤال الحتمى

● هل يمكن إيضاح ما تقول؟

●● لعلك تعلم انه خلال السنوات الأخيرة من حكم الدكتاتورية أصبحت رومانيا أقل راسمالية من الدول المحيطة بها. وكانت هناك أشياء كثيرة تحتاج إلى رأس المال، وبعد الثورة بقيت المشكلة على ما هى عليه تقريبا. وصرنا نواجه السؤال الحتمى الذى يقول: ماذا نفعل لو لم نستطع توفير رأس المال من خارج البلاد؟

إننا نحاول دائما أن نشق طريقا وسطا بين الحد الأعلى الذى نريده والحد الأدنى المتاح كمثال، تعرف أن من الممكن تخطيط الإصلاح على الورق، ولكن الأمر يختلف عندما نواجه الواقع الفعلى. فلو أن عندك مصنعا خاسرا فإن من السهل أن تغلقه على الورق. ولكن عند التنفيذ لا بد أن تأخذ فى الاعتبار رد الفعل الشعبى والوجه الاجتماعى للعملية

ولكن فى العام الماضى، وهذا العام، هناك شعور طيب بوجود الأساس. هناك ما يقرب من ٤.٥ ٪ زيادة فى الناتج المحلى. وفى الشهور الخمسة الأولى من العام الحالى بلغت نسبة الزيادة ٩.٩ ٪. هذا يعنى أن التشريع متوافق مع عملية الإصلاح الاقتصادى.

ولسوء الحظ وجدنا أن تدفق رأس المال من الخارج بطىء جدا. والأكثر من ذلك أننا خسرنا ١١ مليار دولار إلى الآن بسبب الحظر المفروض على يوجوسلافيا السابقة والعراق.

● ما هى أهم المواضيع الساخنة التى عالجها البرلمان خلال العامين الماضيين؟

●● أتحدث عن قانونين رئيسيين. الأول هو قانون الإسراع بالخصخصة. ففى عام ١٩٩١ صدر قانون الخصخصة وتقرر إعطاء ٣٠٪ من مجمل الثروة القومية للشعب فى صورة كوبونات، وأن يتم تخصيص باقى الثروة القومية من خلال البيع. وبسبب تنازع المصالح تقرر الا تكون للكوبونات قيمة اسمية وأن يكون تداولها ممكنا فقط من خلال بورصة الأوراق المالية حتى لا تحدث عمليات بيع وشراء فيها بصورة لا تحافظ على قيمتها أو تؤدى إلى تركيز الثروة القومية فى عدد محدود من الأيدى. وقد كانت هذه الكوبونات من نصيب كل مواطن تصل سنه إلى ١٨ سنة أو تزيد. ورغم ذلك تعرضت هذه الكوبونات لعمليات بيع واسعة النطاق، بل إن ملكيتها انتقلت أحيانا بلا مقابل..

وكان علينا أن نصلح الوضع ولذلك قررنا أن نصدر كوبونات لها قيمة اسمية وقيمة كل منها مليون «لى» أى حوالى ٥٠٠ دولار، وذلك لنمنع تركيز الاقتصاد فى أيد قليلة العدد ولكى يحصل صاحب الكوبون على تعويض ملائم عن نصيبه من الثروة القومية فى حالة بيع الكوبون. وقد بيعت بعض الكوبونات بأسعار زادت بنسبة ٣٠٪ على قيمتها الاسمية.

وقد استغرقت هذه العملية سنه من المناقشات بسبب انقسام الرأى.

القانون الثانى يتعلق بالبيوت التى أممها النظام الشيوعى فى الخمسينات والستينات. وكان قد تم تأميم جميع البيوت فى المدن و٢٠٠ ألف منزل فى القرى. وهذه المنازل أعطيت للمواطنين ليعيشوا فيها بالإيجار. ولما قام النظام الديمقراطى كنا أمام سؤال يقول: ماذا نفعل بهذه المنازل؟

أصحاب الفكر الحر اقترحوا إعادة المنازل لأصحابها، وأن يصدر قانون لشاغليها بألا يخرجوا منها قبل عشر سنوات. ولكن لا أحد فى المجلسين وافق على طرد السكان. ومع ذلك كان ٢.٥ مليون مواطن من شاغلى هذه المنازل فى موقف صعب جدا لأنهم لم يكونوا متأكدين من وضعهم. ولكن إذا كانت هناك حرية فى بيع هذه المنازل كأى ملكية خاصة، وإذا أمكن أن يشترى الناس المنازل خلال عشر سنوات فكيف يمكن اتخاذ قرار؟ فى هذا المجال كان الحسم صعبا جدا.

كان الحل النهائى أن نعيد المنازل مباشرة إلى ملاكها الذين يعيشون فيها، وأن ندفع للملاك الذين لا يعيشون فى المنازل التى كانت مملوكة لهم مبالغ من المال تعادل متوسط الأجر فى عشرين سنة أيا كان الحد الأقصى. قبلنا هذا الحل لأن رصد أية مبالغ ثابتة من المال سيكون مشكلة بالنسبة للملاك الأصليين الذين سيتضررون باختلاف قيمة كل عقار. ولذلك تقرر متوسط الأجر فى عشرين سنة فى لحظة معينة. وفى العام القادم سيتم تنفيذ العملية. الدولة ستدفع المال من الميزانية وأيضا من المال الذى يتجمع من السكان الذين يشترون هذه الشقق. ومجهود الدولة هائل لأن المستأجرين سيدفعون الثمن المحدد مقسطا. لكن الدولة ستدفع فورا. لقد كان هذا موضوعا مثيرا جدا.

استقيل فورا

● أخيرا هل أنت متفائل بأن رومانيا ستتغلب على مشاكلها؟

لو أنى متفائل سأستقيل فورا. أنا أعمل فى ظروف صعبة، ولكنى متفائل جدا بالإمكانات الكبيرة المتاحة لبلادنا. ولو لم يكن لنا ماض فإن لدينا رأسمال ضخما يتمثل فى نسبة عالية جدا من التعليم. ولو تأخذ العشرين عاما الماضية فى المسابقات الدولية، رياضية وعلمية وفنية، فستجد بلادنا فى القمة .. لا نحتل أقل من المرتبة الثالثة. لدينا إمكانات تجير عادية، وقد نجحنا فى وقف التدهور، ونضع بلادنا على الطريق الصحيح. تفاؤلى ليس بدون أسباب أساسية، وهو لذلك تفاؤل مبنى على الواقع، على الأقل لأن الرومانيين فى كل الأحزاب السياسية باستثناء بعض المتطرفين لديهم إمكانات حقيقية.

المشكلة بالنسبة للمستقبل هى إعادة تنظيم الحياة السياسية. ونعتقد أنه فى الانتخابات القادمة (فى الخريف بعد القادم) سيعيد الشعب الرومانى تنظيم المعترك السياسى على أسس جديدة تتسم أكثر بالطابع العملى

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	نماذج	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

التجربة البريطانية

أول تجربة رائدة في الخصخصة

إن إلقاء الضوء علي أول تجربة ، وأكثرها شعبية في الخصخصة ، يمكنه أن يوضح للقارئ ومتخذ القرار أبعاد هامة في هذا الموضوع .

تجمعت أسباب النجاح لتجربة الخصخصة البريطانية وذلك بسبب أن الحكومة أخذت دور إيجابي في إتجاه التحرير الإقتصادي وتشجيع المنافسة . كما أن التجربة ركزت علي الأعلام الموجه إلي الشعب وإلي العاملين في المشروعات المحولة . ثم شجعت التجربة سوق للأوراق المالية قادر علي تحويل المدخرات إلي إستثمارات في الشركات الجديدة .

خصائص التجربة البريطانية :

١ - عدم إقتصارها علي القطاع الصناعي ، بل إمتدت إلي قطاعات الخدمات كالبريد ، والتليفون ، والغاز ، والكهرباء ، والمياه ، والإسكان ، وغيرها .

٢ - الأسلوب التدريجي للخصخصة . ولقد تم ذلك بالتركيز علي مؤسسات يتم تحويلها بشكل نموذجي ، ثم تؤخذ كمثال ونموذج يحتذي به في باقي المؤسسات المشابهة .

٣ - إستخدام حملات إعلامية مكثفة موجهة إلي الشعب وإلي المستثمرين والعامل .

٤ - تهيئة مناخ سليم ومساعد للخصخصة يعتمد علي مجموعة من الإصلاحات في سوق الأوراق المالية ، والهيكل الضريبي .

٥ - تهيئة مناخ تشريعي وسياسي وإقتصادي في آن واحد .

وضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
وضوع الفرعى :	نماذج	رقم العــــدد :	
صــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦

الفئات المستفيدة من الخصخصة :

استهدفت الخصخصة في بريطانيا توسيع قاعدة الملكية بالأسلوب التاني :

١ – شجعت الدولة قيام المؤسسين بشراء نصيب الدولة من الأسهم ، أو علي الأقل جزء منها .

٢ – شجعت الدولة أعلامياً العمال علي شراء أسهم الشركات والهيئات التي يعملون بها . ولقد تم هذا التشجيع من خلال إعطائاتهم الأولوية للشراء ، أو منح المتفوقين أسهم مجانية ، أو نصيب العمال من الأرباح أو الحوافز لشراء أسهم مخفضة القيمة .

٣ – شجعت الدولة صغار المدخرين علي المشاركة في شراء الأسهم .

٤ – شجعت الدولة باقي المستثمرين من رجال المال والأعمال للمساهمة في شراء الأسهم .

ولقد قامت الحكومة البريطانية بتشجيع عملية البيع لهذه الفئات من خلال الأساليب التالية :

١ – توفير معلومات كاملة عن فرص الربح للشركات المباعة .

٢ – أعلام كامل يشجع علي المساهمة في شراء الأسهم .

٣ – تخفيض في قيمة الأسهم علي الأخص للعمال وصغار المستثمرين . .

٤ – تقسيط قيمة الأسهم علي الأخص للعمال وصغار المستثمرين .

٥ – إعطاء أولوية لطلبات المساهمة الصغيرة .

كما وضعت الحكومة البريطانية بعض القيود والشروط علي المستثمرين الأجانب في عملية التحويل ، وذلك في محاولة منها للسيطرة علي عملية التحول بشكل مأمون ، وذلك مثل :

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	نماذج	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

١ - مطالبة المستثمرين الأجانب بالقيد في سجل المساهمين الأجانب لدي الحكومة .

٢ - النص علي ألا تزيد حصة المساهمة عن ١٥٪ من إجمالي أسهم المشروع.

٣ - عدم مشاركة الأجانب في مجلس إدارة الشركة .

السهم الذهبي :

وهو عبارة عن سهم خاص تحتفظ به الحكومة في المشروع المحول ، أو هو "مسمار جحا" . وتتمكن الحكومة من خلال هذا السهم الذهبي حضور الجمعيات العمومية ، ويحق لها التصويت ، ويحق لها تعيين ممثل في مجلس الإدارة (ليس من الموظفين العموميين بل من رجال الأعمال) ، وقد يحق لها أحياناً الإعتراض في الأحوال الطارئة والخطيرة علي بعض القرارات . وبالتالي فهذا السهم هو عين الدولة داخل هذه الشركات .

النتائج الإقتصادية للخصخصة في بريطانيا :

أشارت التجربة البريطانية إلي إرتفاع المؤشرات الإقتصادية التالية بعد الخصخصة :

١ - إرتفاع معدلات الربحية .

٢ - إستقلالية القرارات الإدارية .

٣ - تحسن أداء العمال والموظفين .

النتائج المالية للخصخصة في بريطانيا :

أدي التحول إلي القطاع الخاص في بريطانيا إلي بعض النتائج المالية ، من أهما:

١ - زيادة الإصدارات الجديد للأسهم ، وزيادة الحركة في سوق المال .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	نماذج	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

٢ – إرتفاع في أسعار الأسهم .

٣ – تخفيف العبء المالي علي ميزانية الدولة .

النتائج الإجتماعية للخصخصة في بريطانيا :

أدي التحول إلي القطاع الخاص إلي النتائج الإجتماعية التالية :

١ – توسيع قاعدة الملكية بين عدد ضخم جداً من البريطانيين ، حتي الفقراء منهم . حتي أن شركة الغاز البريطانية قد وصل عدد المساهمين الصغار فيها إلي ٣ مليون مساهم بريطاني .

٢ – تغيير في إتجاهات الشعب ناحية الملكية الخاصة .

٣ – تنويب الفوارق بين الطبقات .

٤ – أدي بيع مساكن الدولة إلي السكان ، من خلال التقسيط ، إلي تعزيز الإتجاه نحو الخصخصة .

٥ – تحولت النقابات العمالية من معارض شديد إلي مناصر لعملية الخصخصة، لأن معظم العمال حصلوا علي مزايا واضحة منها .

دور المديرين في الخصخصة :

أحجم كثير من المديرين علي مستوي مؤسسات الدولة عن تأييد عملية الخصخصة ، وذلك لسبب واضح وهو أن التحول يفقدهم مراكزهم وسلطاتهم. ولقد واجهت الدولة هذه المعارضة إما بترغيب بعض هؤلاء المديرين، وذلك بنقلهم إلي وظائف بديلة في القطاعات المحولة إلي القطاع الخاص ، أو بحل العديد من هذه المؤسسات ، وبالتالي التهديد بفقدهم لوظائفهم .

ضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : شريف جاب اللة
ضوع الفرعى : نماذج — رقم العـــدد : ٤٠٠٢٢
ـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ١٩٩٦/٧/٤

الخصخصة.. فى الشرق الأوسط

.إنجاز برنامج الخصخصة المصرى يتطلب ١٥ سنة قادمة.. وتحقيق التوازن بين نشاط القطاعين العام والخاص فى تونس يتطلب ١٠ سنوات

اكد الدكتور مصطفى هديب رئيس الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ان تنفيذ برامج توسيع الملكية والخصخصة على مستوى الاقطار العربية يواجة بمجموعة من الصعوبات وعلى راسها النطاق المحدود لمثل هذه البرامج وتباطؤ حركتها والافتقار الى قطاع خاص كبير وقادر على إنجاز التحولات السريعة بإتجاه اقتصاد السوق الى جانب مشكلات العمالة وإستمرار وجود ظروف معوقة واوجه القصور فى الإفصاح وفى حركة سوق راس المال..

اشار ان برامج التصحيح الاقتصادى التى إلتزمت بها الحكومات العربية منذ مطلع الثمانيات والتى تضمنت تحقيق الخصخصة وإعادة تنظيم المؤسسات شبه الرسمية.. قد إستهدفت تحسين مستوى كفاءة إستخدام الموارد النادرة من خلال جعل المشروعات العامة اكثر إستجابة لتطورات السوق والمعايير التجارية، وتدعيم دور القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطنى عن طريق التحويل المتزايد للمسؤوليات فى انشطة انتاج السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وخلق الفرص المتساوية فى الميدان الاقتصادى التى تتيح للقطاع الخاص إمكانية المنافسة وعلى اساس التكافؤ مع المشروعات العامة. بالاضافة إلى تقليص حجم المساعدات المالية التى تتحمل اعباءها الموازنات العامة والتى تخصص إلى المؤسسات شبه الرسمية بهدف السماح للحكومات فى الشرق الأوسط بإمكانية التحرك المرن والمناورة المالية وصولا الى اتاحة المزيد من الموارد المالية للقطاع المصرفى لكى يتولى تخصيصها لتمويل القطاع الخاص. كما ان برامج التصحيح فى البلدان العربية إستهدفت تقليص مساحة المشروعات التجارية فى قطاع الاعمال العام وتوجيهها بشكل متدرج ومتعاقب نحو البيع إلى القطاع الخاص على ان تصاحب ذلك إعادة هيكلة المشروعات العامة الأساسية وتصفية مالا يتطيع منها البقاء عاملا فى السوق على اسس تجارية ومحققا بالتالى الرشد الاقتصادى... ايضا تحسين البيئة المالية/ الرقابية وذلك من خلال الفصل بـ... للمهمات والأدوار التجارية والرقاب... للمشروعات التى تمتلكها الدولة وتوسـ... قاعدة الملكية وتسريع الخطى بإتجاه تـ... سوق المال.

نطاق وسرعة برامج الخصخصة العربية

اكد الدكتور مصطفى هديب أن نطاق وسرعة برامج الخصخصة العربية تعتبر أحد المعوقات حيث أختار العديد من الاقطار العربية ولاسباب متفاوتة برامج الخصخصة الهادفة الى التحول البطىء نحو نظام يستند وإلى السوق.. إذ ترى حكومات هذه الاقطار ان الحاجة تدعو إلى التحرك البطىء نحو اقتصاد قائم على السوق بسبب الحساسيات السياسية التى ترافق عادة التحول الاسرع نحو الخصخصة.. غير انه على الرغم من مشروعية هذه الحجة إلا ان المدخل التدريجى نحو الاصلاح قد لعب دوره وبشكل متواصل فى اضعاف الجهد التنموى ومن بين الامثلة هنا مصر وهى واحدة من الاقطار التى إنتهجت المدخل التدريجى لبلوغ الخصخصة إذ تخطط للخروج من الملكية العامة لعشرين مشروعا سنويا وإذا كانت هذه بداية جيدة إلا انه لو نظرنا إلى عدد المشروعات العامة فى مصر فإن إنجاز برنامج الخصخصة سوف يتطلب ١٥ سنة قادمة. غير انه حتى فى الاقطار التى تنشط فيها عملية الخصخصة وتطبق بسرعة فإن حجم القطاع العام يعنى ان تحويله الى اقتصاد السوق يتطلب العديد من سنوات الاصلاح مثال على ذلك تونس التى تسير بمتوسط خصخصة ٢٠ مشروعا فى السنة عبر السنوات الثلاثة الاخيرة مما يعنى ان تحولا بهذه السرعة سوف يتطلب عشرة سنوات لتحقيق التوازن بين نشاط القطاعين العام والخاص فى الاقتصاد الوطنى.. وتدل التجارب الماضية على انه ليس المهم فقط سرعة الخصخصة وإنما الاهم من ذلك طبيعة المشروعات التى تخضع للخصخصة. غير انه لسوء الحظ فإن العديد من الحكومات العربية قد إعتمدت على إستراتيجية تقوم على مقياس عدد المشروعات فى تقييم مدى نجاح برامج الخصخصة فى الشرق الأوسط.. وهناك حاجة إذن لمراجعة هذا الجانب من البرامج. بعبارة أخرى فإن جهود الخصخصة يجب ان تركز بالكامل على تشجيع تلك الخصخصة التى تؤمن بالتحول السريع نحو البيئة المستندة إلى السوق اى الاهتمام ليس فقط بسرعة خروج الدولة من ملكية القطاع العام. وإنما كذلك بإستخدام ذلك وسيلة لتشجيع القطاع الخاص لتحقيق التنمية المنشودة

حتى الأن لاتوجد رؤيا واضحة لدى الاقطار التى تنفذ برامج الخصخصة حول كيفية التصرف بالحصيلة النقدية لبيع المشروعات العامة.. مثال على ذلك مصر!!

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : شريف جاب اللة
الموضوع الفرعى : نماذج — رقم العـــــدد : ٤٠٠٢٢
المصـــــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/٧/٤

حجم القطاع الخاص.. أحد المعوقات

من بين المعوقات المهمة فى وجـه نجـاح برامج الخصخصة فى الشرق الاوسط فقدان شريحة رجال الاعمال الذين يمتلكون راس المال الاساسى اللازم لشراء الموجودات الحكومية.. لقد لعب هذا العامل وبحق دورا بالغ الخطورة فى تحجيم الجهود نحو الخصخصة ويتطلب تذليل هذه المشكلة نمطا جديدا من الرؤيا من جانب الحكومات العربية غير النفطية مصحوبا بعدد من الخيارات فقد تبادر هذه الحكومات إلى التفكير بتشكيل صناديق خاصة تتولى تقديم القروض السهلة لمساعدة ارباب العمل فى القطاع الخاص خلال عملية تملكهم للموجودات الحكومية.

ويمكن ان يبرمج تدفق الاموال من هذه الصناديق إلى القطاع الخاص من خلال المصارف التجارية أو مصارف التنمية، على ان تخصص حصرا لمساعدة المشترين المحتملين للموجودات الحكومية المعروضة للبيع. كما انه من المفضل ان لا يشترط فى مثل هذه القروض دفع الفوائد أو الشروط التى يصعب الوفاء بها، إنما المهم هو ان تربط بعملية تهيئة المبالغ اللازمة لتمويل شراء الموجودات الحكومية من قبل القطاع الخاص.

مشكلات العمالة كمعوق للخصخصة:

إلى جانب الافتقار إلى التمويل فى اغلب الاقطار العربية اللازمة للإنفاق فى نهاية خدمة العاملين وتغطية المدفوعات الأخرى لهم. فإن هناك مشكلات هيكلية ترتبط بالاستغناء عن العاملين الفائضين بسبب الخصخصة والتى تجعل من الخصخصة مهمة ليست باليسيرة. فمعظم الاقطار العربية غير النفطية تعانى من نمط خاص من ركود التنمية مما يعنى وجود صعوبات امام إيجاد وخلق الوظائف أو مواقع العمل للعمالة فيها. ففى معظم هذه الاقطار يؤدى غياب الفرص البديلة للعمل إلى جعل الخصخصة مهمة محفوفة بالمخاطر، إن لم تكن مستحيلة. فى غياب جهاز متخصص قادر على توفير الامان للعمالة لذلك فإن السؤال الاول الذى اود طرحه، والذى يرتبط بقضية العمالة هو كالاتى: هل اننا نعالج مشكلة غياب جهاز يتولى مشكلة توفير الامان للعاملين فى معظم الاقطار العربية، او ان هذه المشكلة ناشئة اساسا من عملية الخصخصة ذاتها وبالتالى ضرورة إيجاد فرص جديدة للعمل لهؤلاء الذين يستغنى عن وظائفهم بعد الخصـــخصة» فى نظرى المشكلة قائمة ببعديها الاول والثانى. فهى سلاح ذو حدين ففى الوقت الذى لابد من إيجاد جهاز يوفر الأمان للعاملين، فإنه من الضرورى كذلك خلق البيئة الايجابية المساندة لخلق فرص العمل لضمان الوظائف البديلة للعاملين الفائضين نتيجة لعملية الخصخصة إذ بدون توافر فرص العمل البديلة امام هؤلاء فإن معظم الحكومات تبقى غير راغبة أو مترددة فى تنفيذ الخصخصة بمستوى واسع.

البيئة المعوقة:

تواصل معظم الاقطار العربية جهودها لتحويل البيئة المعوقة او السلبية إلى بيئة إيجابية، وهى مهمة ليست بالهينة. فالبيئة المعوقة هى تلك التى لا تشجع على تطور القطاع الخاص، وتعانى من الاختلالات الحادة التى تحول دون ترويج الاستثمارات الجديدة او حتى الصادرات من بين أوجه الاختلال هنا الاسعار غير الفعلية او المصنعة. وابتعاد اسعار الصرف الرسمية كثيرا عن اسعار السوق، وتشويهات فى هيكل اسعار الفائدة.

وغير ذلك من المعوقات بحيث انه حتى ما يتحقق من استثمارات بالفعل فإنها تخلق المعضلات للاقتصاد الوطنى ككل. لقد حاول العديد من الحكومات العربية تغيير البيئة من معوقة الى ايجابية أو مشجعة وتم تحقيق نتائج متفاوتة، تراوحت بين التصحيحات الكبيرة والمحدودة او المتواضعة. فالجهود المكرسة لتحقيق الخصخصة، فى إطار البيئة المعوقة تقود فى اغلب الاحيان إلى نتائج عقيمة، لأن ما يحصل هو ان الانشطة او الفعاليات، التى تعانى اصلا من عدم الكفاءة، تمرر إلى القطاع الخاص. على العكس من ذلك، فإن خلق البيئة الايجابية يعنى إيجاد هيكل او إطار عام يضمن البقاء فقط للمشروعات الكفوءة سواء اكانت عامة أم خاصة. كما انه من بين مايجب تحتويه هذه البيئة نظام سليم للاسعار، يؤمن كفاءة الاستثمارات فى المستقبل وإزالة جميع عناصر عدم الكفاءة. كل ذلك لصالح الاقتصاد الوطنى بمعناه الواسع

الافصاح عن عمليات خروج الدولة من ملكية المشروعات العامة:

اخفق الكثير من برامج الخصخصة فى الشرق الأوسط بسبب مهم اخر الا وهو عدم رضى الجمهور عن الكيفية التى تمت بها الخصخصة والتى كانت تتسم بعدم الافصاح اللازم أمام الجمهور. فالافصاح عنصر مفتاحى لنجاح اى برنامج للخصخصة. ومن الضرورى جدا أن يؤلف جزءا اساسيا من مكونات برامج الخصخصة. ولغرض ضمان الافصاح المطلوب عن كيفية تنفيذ هذه البرامج، فإنه يطلب إلى الحكومات العربية القيام بما يأتى:

ا) الإلتزام بمجموعة من القواعد وإجراءات المزايدة كلما كان ذلك ممكنا

ب) ضمان فتح المزايدات علنا، بما فى ذلك التعاقد مع المؤسسات الاستشارية المتخصصة للاضطلاع بمهمات التقييم السليم، وعلى اسس مهنية او موضوعية، ولكل العطاءات المستلمة، واستنادا إلى مجموعة من معايير المفاضلة، مثل

١) مبلغ العطاء (القيمة المالية)

٢) مدى التزام المزايد باستمرار تشغيل المشروع

٣) محتوى خطة عمل المزايد للاستجابة

بى خصوصيات المشروع العام

٤) مدى الحماية التى يوفرها العطاء لوظائف العاملين وبما يتناسب مع اقصى مايتحمله مستوى التشغيل الاقتصادى للمشروع منها

أضف لذلك، انه لابد من تطمين الجمهور وإعادة التأكيد له عن الالتزام بالافصاح الكامل لكل عمليات البيع، إذ انه بعكس ذلك سيكون مصير برامج الخصخصة الفشل الذريع

ضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : شريف جاب اللة

ضوع الفرعى : نماذج — رقم العـــــدد : ٤٠٠٢٢

ـــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/٧/٤

استخدامّ الحصيلة النقدية الناشئة عن الخصخصة:

لاتوجــد رؤيا او تصــور واضح لدى الاقطار العربية التى تنفذ اليوم برامج الخصخصة حول الكيفية التى يتم بها التصرف بالحصيلة النقدية لبيع المشروعات العامة ففى مصر لا توجد سياسة واضحة المعالم حول إدارة هذه التحصيلات. فوزارة الخزانة تقترح ان توضع فى حساب خاص لدى البنك المركزى المصرى، ولكنه ليس من الواضح الجهات او المسؤلين المخولين باستخدام الاموال، ولا حتى الكيفية التى تستخدم بها.

غنى عن التاكيد ضرورة التفكير الجاد بكيفية إستخدام الحصيلة المذكورة من قبل الحكومات، فى ضوء الدور الاستراتيجى الذى تلعبه هذه الأموال فى:

ا) خلق وإدامة التمويل اللازم للعاملين الذين يتاثرون سلبا بعملية الخصخصة

ب) تهيئة المزيد من المشروعات العامة للبيع

ج) إيجاد صندوق خاص هدفه تسهيل إمــتلاك القطاع الخاص للموجودات الحكومية

شــريف جـاب اللــه

الخصخصة وتطوير اسواق راس المال:

تتيح أسواق الأوراق المالية عددا من الآليات لنقل ملكية الاسهم فى المشروعات العامة الى ايدى القطاع الخاص، بما فى ذلك الاكتتاب العام، والبيع المباشر لصناديق الاستثمار المشترك، والبيع لصناديق الخصخصة الخ. فأسواق الأوراق المالية تساعد على تمويل الخصخصة، إلى جانب إسهامها فى تحسين المسائلة عن ادائها، وذلك من خلال المؤشرات الدورية التى يقيمها السوق ويحصل من خلالها على الصورة المالية لأداء الادارة. ثم أن التجربة الناجحة أو الايجابية لجمهور المستثمرين فى أسهم المشروعات التى خضعت للخصخصة تسهم فى توفير الاسناد البناء لبرنامج الخصخصة الذى تعتمده الحكومة. غير ان اسواق الأوراق المالية قادرة على التحويل الكفؤ لملكية الاسهم فى المشروعات العامة الى أيدى متطورة وتتمتع بسلامة او مصداقية المعاملات. بالمقابل فإن الخصخصة تلعب دورها فى تطوير اسواق الأوراق المالية من خلال استمرار عرض الوجبات المتعاقبة من الاسهم

اضف لذلك ان الخصخصة التى تنفذ من خلال سوق راس المال تضمن الافصاح المطلوب والدرجة المناسبة من المنافسة على شراء الأسهم اثناء بيعها لقد برهنت التجارب على ان الخصخصة يمكن ان تسهل كثيرا من عملية تطوير سوق راس المال وبالمقابل ان سوق راس المال المتطور ضرورة اساسية لنجاح الخصخصة كما انه لابد ان تؤدى الجهود نحو تحقيق الخصخصة الى التكامل، فى الاجلين القصير والطويل، بين تطوير اسواق راس المال وبين نشوء وتنمية شريحة رجال او ارباب اعمال فبرنامج الخصخصة الذى يفشل فى تطوير اسواق راس المال هو برنامج يحتمل ان يفشل كذلك فى تنمية القطاع الخاص من ناحية اخرى فإنه ليس من الممكن وجود سوق راسمال نشيط فى البيئة العربية بدون برنامج واسع النطاق للخصخصة فالنشاطات يساندان ويكملان بعضهما البعض، إلى جانب كون تطوير سوق راس المال عنصرا حيويا فى خلق إقتصاد قائم على السوق.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عاطف عبد اللة
الموضوع الفرعى :	نماذج	رقم العـــــدد :	٤٠٠٢٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٧/١٠

تقرير للاسكوا عن الخصخصة فى البلاد العربية

حصة من أسهم الشركات المطروحة للبيع للعاملين وصغار المدخرين

عاطف عبد الله

خلص تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا التابعة للامم المتحدة «إسكوا» ان الخصخصة عملية ليست سهلة التنفيذ وأن لها حدودها وقيودها ولا تمثل علاجا سحريا لمشاكل الاقتصاد فى البلدان العربية

واكد التقرير الذى شمل كلا من مصر والاردن وسوريا ولبنان - انه لن يكون للخصخصة تاثير كبير على عودة رءوس الأموال العربية المهاجرة لأن هذه المسألة رهن بعامل الاستقرار الاقتصادى والسياسى فضلا عن عامل الربح على رءوس الأموال الموظفة وذلك بحسب ما ورد فى التقرير.

ونفى التقرير انه بمجرد قيام البلدان العربية ذات الاقتصاد المتنوع الانخراط فى مسيرة الخصخصة سيقدم القطاع الخاص العربى على تغيير نوعى فى إنماط سلوكه الريعى لأن التغيير يرتبط بعملية تحول شاملة على الصعيد الاجتماعى السياسى لا تتوافر مقوماتها حاليا.

وحول تاثير البطالة على سوق العمل اكد التقرير انه سيكون للخصخصة تاثير سلبى يعمل باتجاه زيادة معدلات البطالة خصوصا إذا اعتمد مبدأ السرعة فى عملية تحويل الملكية، وذلك فى المدى القصير وستعمل الخصخصة على زيادة الاستقطاب الاجتماعى وتعميق التفاوت الموجود على صعيد توزيع الثروة والدخل.

والمح التقرير إلى ان الرهان على الخصخصة لعلاج المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها الدول النامية فى غير محله لأن الشروط المطلوبة لنجاحها هى السوق التنافسية الحرة ، السوق المالية المتطورة وهى شروط لا تتوافر إلا فى البلدان الراسمالية المتقدمة.

واضاف التقرير: وتوافر هذه الشروط من ناحية ثانية معناه أن هذه البلدان قطعت اشواطا متقدمة فى مسيرة التنمية والمخرج من هذه الدائرة لا يكون إلا بالكف عن القاء مسئولية فشل التنمية فى البلدان المعنية على عاتق القطاع العام بمفرده.

وبالنسبة لتاثير الخصخصة على توزيع الثروة والدخل اشار التقرير إلى أن الخصخصة تمارس تاثيرها من ناحيتين رئيسيتين من الناحية الأولى يعتبر توسيع قاعدة الملكية الخاصة من الأهداف الرئيسية للخصخصة فى العديد من البلدان التى تأخذ بها ومن جملتها مصر، وعلى هذا الأساس تعطى الأفضلية لتحويل ملكية وحدات الإنتاج فى القطاع العام إلى الجمهور العريض عن طريق بيع أسهمها وداخل هذا التوجه تعطى الأفضلية ايضا فى بيع الأسهم للعاملين والموظفين فى وحدات الإنتاج المقرر نقل ملكيتها، وبذلك تتوزع الثروة الوطنية على شرائح واسعة من المجتمع، لكن من المعروف أيضا أن هذا الهدف تعترضه صعوبات جمة ابرزها ضعف الميل إلى الادخار عند أغلبية المواطنين فى البلدان النامية وتخلف السوق المالية للأسهم من حيث حجمها الصغير وإدارتها غير الكفء.

وحذر التقرير من أن هناك ثلاثة مخاطر من شأنها أن تزيد هذا الوضع تعقيدا .

أولها . أن تعزز الراسمالية الحميمية فيستولى عدد من ذوى الحظوة عند السياسيين ومراكز القرار على وحدات الإنتاج فى القطاع العام بأثمان بخسة.

ثانيها : أن يضع راس المال الأجنبى يده على قسم كبير من القطاع العام المقرر تحويل ملكيته ومصدر الخطورة هنا فضلا عن تحويلات الدخل إلى الخارج هو إمكانية أن يترك راس المال البلد عند أى محنة يتعرض لها هذا الأخير.

ثالثها إن بعض وحدات الإنتاج تتمتع بوضع احتكارى بعد نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص ومصدر الخطورة الإضافى هنا هو إمكانية رفع الأسعار بصورة تعسفية أو تقليص الخدمات فى المناطق غير المربحة.

وعن المشاكل التى تعترض تنفيذ البرنامج أوضح التقرير أن مصر لم تلتزم بتنفيذ برنامج قاعدة الملكية بالسرعة التى تم الاتفاق عليها مع الهيئات الدولية وخصوصا مع البنك وصندوق النقد الدوليين مما جعلها فى المدة الأخيرة فى موقع الاتهام بالتباطؤ فى تنفيذ البرنامج والحض بصورة متكررة من قبل الهيئتين الدوليتين على تسريع الخصخصة حتى أن الضغط على مصر فى هذا الخصوص من جانب الصندوق ذهب إلى حد وقف الغاء القسط الأخير مما كان يتوجب على مصر تسديده من ديونها الخارجية التى كان من المتفق فى أعقاب حرب الخليج الثانية أن تخفض إلى النصف تقريبا مع العلم أن البنك الدولى أصبح يطالب بتوسيع برنامج الخصخصة المتفق عليه ليشمل قطاعات الخدمات العامة التى لم يشملها قبلا كالكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والنفط والمياه والنقل والإذاعة والتليفزيون.

د. حازم الببلاوى

توقعات بزيادة معدلات البطالة واستبعاد عودة الأموال العربية المهاجرة

أما وجهة النظر المصرية الرسمية فتتلخص فى ان عملية الاصلاح الهيكلى تسير بوتيرة طبيعية معقولة وفقا لأوضاع السوق المصرية وقوى العرض والطلب فيها وأن سياسة الحكومة فى مجال الخصخصة تقوم على التدرج فى بيع المشاريع العامة ومراعاة المسئولية الاجتماعية وإدراك عدم الجدوى الاقتصادية من طرح الأصول للبيع دفعة واحدة، ثم إذا كانت عملية الخصخصة تسير بتؤدة فذلك مرده إضافة إلى الانسجام مع حاجات السوق الإفادة من تجارب الآخرين فى هذا المجال وتفادى أخطائهم

وبالنسبة لأوضاع الخصخصة فى الأردن فى الوقت الحاضر فقد أشار التقرير إلى انه لا يبدو أن الخصخصة قطعت شوطا بعيدا بالنسبة لما كانت عليه فى أواخر عام ١٩٨٨ فإلى الآن لا يمكن القول إن هناك برنامجا متكاملا للخصخصة محددا وواضحا من حيث أهدافه ووسائله ومداه الزمنى. وهذا ما اتضح من خلال المقابلات التى اجريت مع المسئولين فى الوزارات والإدارات المختصة

وفى لبنان هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تعيق فى الوقت الحاضر عملية الخصخصة هناك وتفسر إلى حد بعيد تردد المسئولين فى هذا المجال وأول هذه الأسباب الأوضاع المتردية لعدد كبير من مؤسسات القطاع العام الاقتصادى فى لبنان كالكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتى لا يمكن أن تجد إقبالا من مستثمرى القطاع الخاص قبل إعادة هيكلتها وتأهيلها من جميع النواحى لا سيما من الناحيتين التقنية والإدارية

وبالإضافة إلى التردد والحذر التى لا يميز موقف المستثمرين فى الخارج من لبنانيين وعرب وأجانب من الاستثمار هنالك المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد حاليا فى لبنان والذى يجعل قسما كبيرا من الرأى العام اللبنانى ينظر بحذر للخصخصة فقسم منه يتخوف من ارتفاع أسعار الخدمات الذى قد يرافق عملية التحويل فى وقت لا تزال فيها شرائح واسعة من المجتمع تعانى من أزمة معيشية خانقة، وقسم آخر يتخوف من أن تؤدى الخصخصة إلى إدخال المزيد من الاختلال فى التوازنات السياسية الاجتماعية التى تحكم الحياة العامة اللبنانية

وإلى الآن لم تأخذ الجمهورية العربية السورية بالخصخصة بمعناها الضيق أى تحويل ملكية أو إدارة المؤسسات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص، فالقطاع العام لا يزال يمثل بالنسبة للمسئولين فى هذا البلد ضمانا اقتصاديا واجتماعيا لتطور المجتمع من خلال فرص العمل وإنتاج السلع الأساسية لسد حاجة الاستهلاك وتدريب كوادر وخبرات فنية فى القطاع الصناعى وما هو جار فى الوقت الحاضر هو المزيد من تحرير الاقتصاد السورى ورفع القيود والمعوقات من أمام القطاع الخاص وتشجيعه على أداء دور متزايد الأهمية فى النشاط الاقتصادى الوطنى

الخصخصة فى مصر

عام

الخصخصة

فى مصر

عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخصخصة (١)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٥٠	١٩٩٦/٤/٢٣	٤١
٢	الخصخصة (٢)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٥١	١٩٩٦/٤/٢٤	٤٥
٣	الخصخصة (٣)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٥٧	١٩٩٦/٤/٣٠	٥٠
٤	الخصخصة (٦)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٧٦	١٩٩٦/٥/١٩	٥٥
٥	الخصخصة (٧)	عبد الحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٧٧	١٩٩٦/٥/٢٠	٦٠
٦	الخصخصة (٨)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٧٨	١٩٩٦/٥/٢١	٦٥
٧	عاطف عبيد : ٤٤ شركة جاهزة للبيع	مصطفى صقر	ملحق البورصة المصرية	٦٢	١٩٩٦/٧/٢٠	٧١
٨	الخصخصة على الطريقة المصرية	منى قاسم	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر		١٩٩٧	٧٣
٩	الخصخصة المصرية نجحت وهذة الادلة	حسن القمحاوى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٣	١٩٩٨/٣/١٦	٨٥
١٠	٤ تحديات تواجة تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى	الجريدة	الاهرام	٤٠٦٩٦	١٩٩٨/٥/٩	٨٨
١١	الخصخصة والضوابط المطلوبة	سامى متولى	الاهرام	٤٠٨٦٣	/١٠/٢٣ ١٩٩٨	٨٩

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	٣٩٩٥٠
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٤/٢٣

الخصخصة

(١)

د. إبراهيم كامل في حوار للأهرام:

نحتاج لعمل مصالحة بين رأس المال الخاص والمجتمع

عملية الخصخصة لم تبدأ حتى الآن لانها ليست فقط عملية بيع شركات

عبدالرحمن عقل

شارك فى الحوار

رافت أمين

ممدوح الولى

عماد غنيم

عبدالناصر عارف

ومن مركز الدارسات الأستراتيجية

مجدى صبحى

الخبير بالمركز

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٥٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٤/٢٣

الخصخصة لايمكن أن تنجح دون قبول شعبى ... والدور الاجتماعى لرأس المال أكبر من الدور الاقتصادى

الدكتور ابراهيم كامل ابو العينين نجم لمع وسطع فى عالم المال والاعمال محليا وعالميا .. فهو يمتلك مشروعات خاصة ضخمة ومتنوعة فى مجالات صناعية وتجارية وخدمية متعددة . وهو ايضا يجمع إلى جانب الممارسة العملية خبرة أكاديمية واسعة فقد تعلم الاقتصاد ودرسه، وامتهنه ومارسه. وهو ايضا ليس بعيدا عما يحدث فى السوق المصرية فهو مصدر ومستورد . ولكنه مع كل هذا فلم يستنزفه العمل الخاص ولم تختزله المصالح الذاتية ولم تستغرق افكاره دنيا المال والاعمال فقط. ورغم انه يدير ويمتلك مئات الملايين من الدولارات عبر البحار والقارات فإنه ظل محتفظا ومحافظا على شخصية المصرى الأصيل الذى مهما بعدت به الشقة وطالت به الغربة فإنه لاينسى هموم الوطن وقضاياه، فكان دائما يفكر فى الهموم والحلول - لا يطرحها فحسب بل يحاول ان ينفذها .. بل إنه فى حلمه أيضا لم تستلبه الخصوصية . فدائما يتحدث عن احلام عامة وكبيرة لكل الوطن. لهذا كله فالدكتور ابراهيم كامل نموذج للراسمالية الوطنية الذى لم يقع فريسة «للخاص» بل ظل دائما على ارتباط وثيق وواع بالعام .. التزام وطنى واجتماعى وقيمى وراسمالى ايضا . وهو ايضا مفاوض سياسى بارع دخل أغوار السياسة وخبر دهاليزها .. فليس سرا - وإن كان يريد ان يخفيه - انه لعب دورا كبيرا فى إسقاط ديون مصر فهو نائب رئيس جمعية الصداقة المصرية الروسية وهو أيضا رئيس المجلس الرئاسى المصرى الامريكى عن جانب القطاع الخاص المصرى. ولكنه رغم كل هذه المهام والمهمات والعلاقات يصف نفسه ببساطة بانه مواطن مصرى تشغله هموم الوطن واهتماماته. وشخصية بهذا العمق وهذا الاتساع والارتفاع لابد ان يكون لها رايها ورؤاها فى هموم الوطن بكل قضاياه.. السياسية والاقتصادية.. طرحنا عليه اخطر قضية واكثرها سخونة وجدلا نعيشها مصر الآن وتشغل الجميع شعبا وحكومة. الا وهى الخصخصة .. قضية الساعة .. ناقشناه وحاورناه وواجهناه.. اعتبرناه فى كل هذا ممثلا لراس المال الخاص - لطبقة رجال الأعمال او أصحاب الاعمال نقلنا اليه مخاوف العمال من الخصخصة .. لنتقلنا معه سلبيات ممارسات راس المال الخاص. حدثنا عن الايجابيات ظننا ونحن نحاوره انه يمثل طبقته الراسمالية لكنه ابى الا ان يكون مواطنا مصريا تشغله هموم الوطن ويحاول ان يقدم رايه فيما يجرى من احداث ولذا اتفق معنا كثيرا واختلفنا معه قليلا ليس حول الأسس والمبادىء ولكن على التقويم والتقدير لتجربة الخصخصة فى مصر. وطبيعة الحديث مع شخصية بمثل هذه المواصفات حول قضية متسعة ومتشابكة اقتضت ان يشارك فيها فريق او مجموعة عمل من المحررين الاقتصاديين بالأهرام . فهو اذن لم يكن مجرد حديث بل حوار موضوع الساعة.

وكان لابد ان نسأل فى البداية .

● عملية الخصخصة فى مصر الآن.. هل هى سياسة حكومة مرحلية أم اتجاه دولة ومجتمع نحو عملية تحول اقتصادى كبير، وماهى - إذن - الفائدة التى ستعود على الدولة والفوائد التى سيجنيها المجتمع من بيع القطاع العام؟

● ●اولاً لابد ان اشكر الأهرام التى اتاحت لى الفرصة لاتحاور معكم فى قضية من أخطر القضايا المطروحة على الساحة وإنه ليشرفنى ان اتحاور معكم فى هذه القضية.

ولكن موضوع الخصخصة لايمكن أن نناقشه بمعزل عن عملية التحول الاقتصادى التى تمر بها مصر ككل. وكما تعرفون فقد جربنا لسنين طويلة عملية ملكية الدولة لعناصر الإنتاج.. واقول هنا ملكية الدولة وليس ملكية الشعب لانه فى النظرية الاشتراكية - ومع احترامى لمنظريها - يقال دائما انها ملكية الشعب ولكن اقول إن الملكية الاشتراكية هى ملكية الدولة لأن ملكية الشعب لا تكون إلا عندما يملك الشعب انما الذى يملك فى النظرية الاشتراكية هو الدولة، وثبت بالقطع ان ملكية الدول لعناصر الإنتاج لم تؤد بالدول التى اختارت هذا الاسلوب فى التنمية الاقتصادية الى الرفاهية والنمو، فالشعوب التى انتهجتها لم تتحول الى الثراء او الغنى بل العكس هذه الفلسفة او تلك النظرية ادت بالشعوب التى انتهجتها لان اصبحت اقل حظا واقل نمواً من الدول التى اصرت على ملكية الشعب لعناصر الإنتاج.. وهنا نقارن مابين اوروبا الغربية وامريكا والدول الاشتراكية التى كان على راسها الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية وبعض الدول.. ولكن بالنسبة لنا فى مصر لانستطيع القول إننا انتهجنا نظاما اشتراكيا كاملا إنما نحن اخذنا جزءا من هذه النظرية وطبقناها.. وثبت فشل هذه النظرية الاشتراكية وعادت الدول التى اتبعتها لتنقلب عليها ولكننا فى مصر نحاول ان يملك الشعب عناصر الانتاج وباقل الاضرار الجانبية لعمليات التحول الاقتصادى ، فمحاولة التحول الاقتصادى التي بدأت فى الفترة الأخيرة انتهجنا فيها اسلوبا يختلف تماما عن الأسلوب الذى تم فى الاتحاد السوفيتى او تم فى اوروبا الشرقية .

فنحن نحاول ان نعمل هذا التحول تدريجيا وباقل قدر ممكن من الاضرار الجانبية على المواطنين حتى لا نتعرض لاخطار عمليات التحول الحاد والسريع كما حدث فى بعض الدول الاشتراكية ورغم ان ماننتبعه يستغرق وقتا اطول إنما الحمد لله نستطيع أن نقول إننا قطعنا شوطا كبيرا جداً من محاولة إعادة «الحقيقة» للاقتصاد المصرى.. فقد وصلنا لمرحلة لم نكن نعرف فيها السعر الحقيقى لاية سلعة وكنا نتعامل باسعار غير حقيقية للسلع وبالتالى اصبحت الأجور فى المجتمع أجوراً غير حقيقية فالى وقت قريب كنا نجد أن زجاجة الكوكا كولا مثلا بـ (٣) قروش اقل من سعر التكلفة «طب ازاى»؟. هذه عملية لا يمكن ان تكون طبيعية وفى نفس الوقت كنا نعين الخريجين بـ ٢٠ و٣٠ جنيها كيف يحدث هذا؟! ولكن الآن هناك محاولة جادة من جانب الحكومة أو الحكومات التى جاءت فى الفترة الأخيرة للوصول الى علاقات حقيقية لعناصر العملية الاقتصادية فى المجتمع صحيح لا استطيع ان اقول أننا وصلنا ١٠٠٪ ولكن يمكن ان اقول إننا قطعنا ٨٠٪ من المشوار فالإجراءات المالية النقدية التى تمت تضعنا على طريق اقرب مايكون للطريق الذى يجب ان نمشى عليه فى الفترة القادمة.

● ولكن النظرية الاشتراكية او نظام القطاع العام الذى طبقناه كان يحقق الى حد ما نوعا من التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية؟

●● حسنا اذا كنا قد اخذنا هذه النظرية أو الفلسفة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية فمن ذا الذى يقول ان النظام الجديد أو النظام البديل يحقق العدالة الاجتماعية ، ومن الذى يقول إن الاقدام فى هذه الفترة على عملية الخصخصة وعلى عملية التحول الاقتصادى يلغى سلطة الدولة؟ بالعكس لا اتصور أن سلطة الدولة اذا اقدمنا على التحول وملكنا الشعب عناصر الانتاج - لا اتصور على الاطلاق - ان هذا يقلل من سلطة الدولة بل على العكس فإنه يزيد من سلطة الدولة لأنه سيتيح للدولة الفرصة لأن تركز على مايجب أن تقوم به الدولة من وظائف تقليدية.. ويعطيها مساحة اكبر من الوقت ومساحة اكبر من الاهتمام باشياء اكبر واعظم من ان تكون الدولة مالكة للإسكان او تدير جهازا للفول والطعمية !!

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	٣٩٩٥٠
المصــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦/٤/٢٣

يخطئ من يظن أن العدالة الاجتماعية لاتتحقق الا بملكية الدولة لوسائل الانتاج

حرام أن تستمر الصورة السيئة لرجال الأعمال فى أجهزة الإعلام ولابد من تغييرها

إذا أعطينا صاحب العمل حق فصل العامل فلابد أن نمنح العمال حق الإضراب

● ولكن هناك مخاوف من قبل طبقات عديدة من الشعب المصرى تجاه العمل باليات السوق والبعض يتخوف ايضا من سيطرة راس المال ورجال الاعمال على عمليات الانتاج والتسويق وظهور الاحتكارات الخاصة ولذا فالبعض يفضل احتكار الدولة على احتكار القطاع الخاص..؟

●● الحقيقة انه فى خلال فترات التحول تحتاج الشعوب الى نخبة من المثقفين الذين يقودون عملية تشكيل الراى العام لاقناعه بقبول المناخ الجديد والتغيرات الجديدة ولكن اسمحوا لى ان اقول بكل اسف انه على مايبدو حتى الآن فإن الجال الثقافى المصرى أو المثقفين المصريين لايزالون مقتنعين بان مايحدث من عملية تحول قد يشكل خطراً على المجتمع ومازالت الصورة لراس المال الخاص صورة مهزوزة جداً ومشوهة فى مصر ولهذا فإننى أرى اننا محتاجون الى مجهود اكبر لشرح الهدف الحقيقى من التنمية الاقتصاديه تحت نظام السوق الحرة أو تحت نظام اقتصاديات السوق الحرة .. فلو نظرنا للجرائد والمجلات مثلا أو للمسرح والتليفزيون سنجد صورة راس المال الخاص صورة كئيبة وهى صورة كلها مظلمة سوداء. تظهر رجل الاعمال المستغل الذى عنده الغاية تبرر الوسيلة وهذا مانشاهده الآن فى بعض الأفلام الموجودة فى السوق ولعلكم تتفقون معى أن هذه فعلا هى الصورة الذهنية الموجودة لرجل الأعمال والتى يقدم بها مجتمع راس المال الخاص للمجتمع ككل!!

ولكن هل هذه الصورة حقيقية ١٠٠٪!؟ بالتاكيد.. لا.. لأن راس المال الخاص تاريخيا فى مصر كانت له بصمات فى مجالات التنمية الإقتصادية ولراس المال الخاص اليوم مشروعات اكثر من ممتازة فى المدن الجديدة وغيرها تؤكد انه يمكن أن يشارك فى تنمية حقيقية فى المجتمع ولكن مع الاسف وحتى هذه اللحظة فالصورة التى يقدم بها للراى العام لاتشجع المجتمع على تقبل ودعم راس المال الخاص . وقد يتساءل البعض هل تصرفات راس المال الخاص فى الفترة من بداية الستينيا ، وحتى هذه اللحظة تصرفات يمكن الدفاع عنها ١٠٠٪!؟ والاجابة قطعا لا ولكن لابد حينما نذكر التصرفات الخاطئة لراس المال الخاص التى كانت موجودة أن نعلن الأسباب التى ادت الى هذه التصرفات والبعض يضرب مثالا لتصرفات راس المال الخاص فى بداية فترة الانفتاح ودائما اقول واكرر اشرحوا لنا لماذا يتهرب البعض من دفع الضريبة؟! لابد أن نذكر ان هذا حدث فى مجتمع كانت ضريبة الإيراد العام فيه ٩٥٪ بعد الـ ١٠ الاف جنيه الاولى وهذا الوضع كان قائما حتى ١٩٧٨ فإذا تكلمنا عن الانفتاح الاقتصادى سنة ٧٤ حتى سنة ١٩٧٨ كانت ضريبة الإيراد العام (٩٥٪) بعد الـ (١٠) الاف جنيه الأولى تلتهم كل حاجة .. اذا كان هذا هو الوضع فكيف اقول ان ماحدث فى هذه الفترة كان انفتاحا اقتصاديا وكيف سنقول إننا عملنا انفتاحا اقتصاديا اين هو راس المال الخاص الذى جاء ليستثمر فى مجال الإنفتاح الاقتصادى الذى عملناه ، وكيف ياتى راس المال بينما الدولة اتخذت قرارا بمصادرة راس المال الخاص «ماهو ٩٥٪ ضرائب معناها مصادرة» وكيف يمكنه ان يقود مسيرة التنمية الاقتصادية؟.

إذن فترة الانفتاح الاقتصادى كانت عملية صعبة جداً وبالتالى راس المال الذى عاش فى خلال الستينيات حينما كانت سياسة الدولة بوضوح ضد راس المال الخاص كان لابد أن يتكيفه ويجد له وسيلة للتعامل مع هذا الوضع الذى لا يشجعه بل ويهدف للقضاء عليه وبالتالى كان كل واحد صاحب راسمال يتصرف بطريقته الخاصة للهروب من القوانين والاجراءات التى تشجعه ولذلك فإننا فى تلك المرحلة لا ادرى من اللوم ولا ادرى ان احكم على اى الاطراف كان يتصرف خطأ.. الحكومة ام راس المال الخاص . ولهذا فإننى أقول إننا فى المرحلة الحالية لابد أن نعمل على إجراء مصالحة بين راس المال والمجتمع وقد حانت الفرصة الحقيقية فى المرحلة الحالية لنقوم فيها كلنا على تشجيع قيام مصالحة بين راس المال الخاص والمجتمع لانه إذا كانت الدولة والمواطنون بمن فيهم التخلى عن المسئولية الاجتماعية لراس المال لان راس المال فى المجتمعات المتحضرة كلها - أو فى المجتمعات التى أخذت بملكية الشعب لعناصر الانتاج فى هذه المجتمعات - عليه مسئولية اجتماعية لاتقل بل تزيد فى بعض الاحيان على مسئوليته الاقتصادية تجاه المجتمع ولولا هذا لما كانت هناك انظمة راسمالية فى العالم يعنى لولا هذا لما عاش النظام الراسمالى ولما اثبت النظام الراسمالى انه نظام نجح فى رفع مستوى دخل الفرد وفى رفع مستوى المعيشة فى الدول التى تطبقه..

علينا ان نوضح هذا الكلام.. علينا ان نوجه ليس فقط المجتمع بل علينا أن نوجه رسالة لراس المال الخاص نقول له فيها ماهو مطلوب منه حتى يتقبله المجتمع وحتى يحبه وحتى يحتضنه المجتمع.. وحتى يدافع عنه لانه دون وجود هذه البيئة الصالحة وهذه البيئة المشجعة فإن راس المال الخاص - حقيقة - لا أمل فى نجاحه.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى : فى مصر : عام
رقم العـــــدد : ٣٩٩٥٠
المصــــــدر : الاهرام
تاريخ الصــدور : ١٩٩٦/٤/٢٣

● وفى المقابل فإن السلوك العام لرجل الأعمال لابد أن يراعى فيه المجتمع ككل وهذه مسئولية على رجال الأعمال ..؟

●● ولكن هناك مسئولية أخرى على المثقفين فى المجتمع تجاه رجل الأعمال فيجب الا يقدم رجل الأعمال بصورة كـريهــة كـمــا - يحــدث الآن حــيث يتم تصـــويرهم على انهم مـجرد ناس شــايلين شنط وقاعدين بيسرقوا فى كل المجــالات وفـــى كـــل الاتجـاهات وانهم يفسـدون الناس فى المجــتمع ويفسدون المجتمع ككل، هذه الصورة مغالى فيها جدا واقـول: حـرام ان تســتمــر هذه الصــورة لرجل الاعمال فى مصر. والعلاقة بين رجل الاعمال والمواطنين يـجب أن تـكـون طيـبـة وفـيـهـا تبـادل منافع .. فـماذا نريد من رجل الأعـمــال الذى هو رجل صناعـة او تجـارة او صاحب خدمة.. نريد منه فرص عمل.. ونريد منه ان يشارك مشاركة حقيقية فى التنمية والتصدير .. نريد منه سلعا جيدة بأسعار معقولة.. ولكن الذى اثر على هذه العلاقة وشوه الصورة شيئان حدثا فى وقت واحد ! عملية التحول الاقـتصـادى ومـحـاولة الوصـول الى أسعار حقيقية للسلع مما أدى لرفع الأسعار للسلع والخدمات وهذا تزامن مع دخـول راس المال الخـاص لمجال الانتاج فتصور البعض انهم وراء رفع الأسـعـار .. ولكن السبب فى هذا هو عملية التحـول ولكن عندمـا تستقر الأمـور وتحـدث المنافـسـة يمكن أن تنخفض الأسعار وفى هذه الحالة فإن أى رجل أعمال يأتى بسلوك مرفوض فإن المجتمع سيرفضه ولا يقبله ..

مخاوف عمالية

● بالنسبة لما تكرله من تعبير المصالحة الاجتماعية وهو ما نسميه المشروعية الاجتماعية لأى برنامج للاصلاح الاقتصادى .. فى رأينا إننا غـالبـا لانطرح القضايا بشكل صحيح لاننا ننطلق من فرض نظرى دائمـا فليس صحـيحـا ان النظم الاشتراكية وحدها اختارت ان تلجا للقطاع العام لانه فى الدول الرأسمالية المتقدمة اقام بعضها قطاعا عاما مثل فرنسا .. ايضا مقولة إن الخصخصة فى مصر تساوى ملكية الشعب هذا فرض غير صحيح لان هناك حظرا على ملكية عدد معين من الاسهم وهو ما تم حتى الآن فى الخصخصة وهذا ما يجعل الشعب متخوفا من الخصخصة لان كل ما يحدث هو بيع لشركات قطاع عام قائمة دون ان يشارك القطاع الخاص باستثمارات جديدة والعمال اكثر الفئـات خوفـا من عـمليـة الخصخصة . ولابد ان يقتنع العمال بان مايحدث هو الطريق الصحيح للمستقبل ولكن النماذج الثلاثة التى تخصخصت لم تقدم صورة مغرية للعمال لاقناعهم بالخصخصة وان لهم مصلحة فيها .

اذن فعملية المصالحة الاجتماعية والمنافسة امران مهمان وبدون تحقيقهما ستكون هناك مشكلة كبرى فى الفترة القادمة ؟

●● اولا: اتفق معكم تماما فى ان ما حدث حتى الآن قد لا يشجعنى على ان اقول او يشجع المدافعين عن رجال الاعمال على ان يدافعوا - إننا مع كل تقديرى لوجهات النظر المختلفة فإن الخصخصة فى مصر اذا كنا نقول انها بدأت ببيع شركتين أو ثلاث فهى لم تبدأ حتى الآن فالهدف من الخصخصة ليس عملية نقل ملكية فقط لاننا نهدف من الخصخصة وقف النزيف فى الامكانات الاقتصادية المتاحة على أرض مصر فاذا استطعنا ان نوقف هذا النزيف وإذا استطعنا ان نجعل هذه الامكانات تقدم عائدا اقتصاديا حقيقيا للمجتمع فهذا هو الهدف الذى نبحث عنه إنما اذا كان الهدف فقط هو عملية نقل الملكية مع بقاء الحال على ماهو عليه فيما يتعلق بالامكانات الادارية او بحجم الانتاج أو بالانتاجية .. ففى هذه الحالة لا داعى للخصخصة فلافرق - لذن على الاطلاق بين احتكار الدولة وملكية القطاع الخاص، اما موضوع العمالة والعمال فإننى اقول إنه لكى تنجح الخصخصة فيجب الا يكون هناك مساس بحقوق العمال وانا باعتبارى من الذين يدافعون عن عملية التحول الاقتصادى اقول إن موضوع العمال من اخطر الامور المطروحة على الساحة الآن والشطارة إن من يشترى شركة ويجد فيها عمالة زائدة هى كيف يستفيد منها ويزود طاقة الشركة لاستيعاب العمالة المدربة الموجودة فى الموقع فعلا.

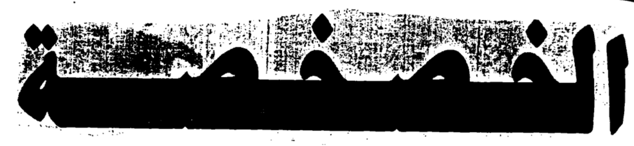
● ولكن فى ظل اليات السوق الحرة يمكن لصاحب العمل الجديد أن يستغنى عنهم وهذا ماحدث فى بعض الشركات التى تم بيعها ..؟

●● هذه تجربة ضعيفة .ولا توجد حرية مطلقة لصاحب العمل او صاحب راس المال الخاص لاننا مقبلون على اوضاع معينة لها بعد اجتماعى مهم وموضوع العمالة بالذات اتصور انه من اخطر الموضوعات الموجودة التى يجب ان نواجهها بحكمة واعتقد ان القيادة السياسية كان لها موقف واضح فى هذا الموضوع واذا كنا نريد للخصخصة ان تستمر والبرنامج يستمر وينجح فلابد أن نقتنع جميعا كدولة ومجتمع وراس مال خاص ان العمالة الموجودة نحن مسئولون عنها ومسئولون عن مستقبلها ولا يمكن ان نتغاضى عن هذا الموضوع .. فلو كانت هناك عمالة زائدة موجودة فى أى موقع مفروض ان الذى يشترى هذا الموقع سيزيد من راس المال بحيث انه يتيح فرص عمل جديدة وبالتالى العمالة الزائدة الموجودة فى هذا الموقع تجد عملا موجودا فى هذا الموقع ايضا.. لابد اذا عملنا مفاضلة مابين مشتر (ا) ومشتر (ب) وهذا يعرض سعرا وذاك يعرض سعرا فاننا نفضل من يعرض السعر الاقل اذا كان سيقوم باستثمار جديد بحيث يستوعب العمالة الزائدة ويزيد الانتاج والانتاجية فى هذا الموقع والمفروض أن هذه الأمور تأخذ ضمن عناصر المفاضلة بين المشترين المحتملين لأى موقع من المواقع.

● لكن لم يكن قانون يمنع اى رجل اعمال او مجموعة تشترى شركة من فصل العمال او إعادة من فصلوا لاعمالهم ؟

●● اذا سمحنا فى اى يوم من الايام بان تحدث عمليات فصل للعمال بعيدا عن تدخل الدولة وقوانينها فلابد أن نعطى لنقابات العمال فى نفس اليوم حق الاضراب يعنى لو اقدمنا على هذه الخطوة فلابد أن نعطى الضمانات للطرف الاخر ولااتصور أن هذا مناسب فى هذه المرحلة التى نمر بها ولكن نعملها اذا اعطيت صاحب العمل حق الفصل دون الرجوع للدولة واللجنة الثلاثية لابد فى هذه الحالة ان نعطى للعمال حق الاضراب لان هذا ا، ب عمليات التحول

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٥١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٤/٢٤





الدكتور إبراهيم كامل فى حوار للأهرام

بالأمس طرحنا على الدكتور ابراهيم كامل ابو العيون بعض مخاوف «الخصخصة»، وحدثنا هو عن الصورة الذهنية السلبية لرجال الاعمال فى المجتمع المصرى، وطالب بتغيرها وطالبناه بضرورة قيام راس المال الخاص بدوره الاجتماعى حتى يحظى بالقبول الشعبى، ودعا الى ضرورة عقد مصالحة بين راس المال الخاص والمجتمع وكان صريحا وواضحا وحريصا مثلنا على ضرورة الحفاظ على حقوق العمال وعدم المساس بها فى خلال عملية التحول او التغيير الاقتصادى التى يراها عملية ضرورية ولابد منها. «اليوم نستكمل الحديث والحوار والمناقشة وواصلنا ايضا طرح المخاوف وواجهناه ببطء تنفيذ برنامج الخصخصة ودور رجال الاعمال فى هذا «التبطىء» ومصلحتهم فى ذلك.

وتطرقنا الى التغييرات التشريعية المطلوبة لمواكبة التغييرات الاقتصادية، واثرنا ايضا مخاوف فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الاجنبية وبين هذا وذاك عرجنا مرة اخرى على العدالة الاجتماعية وقدرة راس المال الخاص على تحقيقها اذا حل محل الدولة فى قطاع الانتاج.

وما بين المناقشة والنقد والاستنكار والموافقة والاعتراض نستكمل الحوار:

طرح أسهم الشركات بأسعار معتدلة يشجع المواطنين ويدعم عملية الاصلاح الاقتصادى

أدار الحوار	شارك فى الحوار	ومن مركز الدراسات الاستراتيجية
عبدالرحمن عقل	رافت امين عماد غنيم ممدوح الولى عبدالناصر عارف	مجدى صبحى الخبير بالمركز

الموضوع الرئيسى : الخصخصة

الموضوع الفرعى : فى مصر : عام

المصـــــدر : الاهرام

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل

رقم العـــــدد : ٣٩٩٥١

تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/٤/٢٤

الاهرام: رغم مـا قلتـه عن زيادة سلطة الدولة فى ظل الخصخصة وتحقيق مجتمع التحرر الاقتصادى للعدالة الاجتماعية فإن التخوف يظل قائما من ان سيطرة رجال الاعمال على العملية الاقتصادية تجعلهم فى مركز قوة يجابه أو يقاوم سلطة الدولة خاصة اننا نسمع ونقرا ان تجمعات رجال الاعمال فى الدول الراسمالية تشكل «لوبى» أو قوى ضغط على الحكومة كذلك فإن احتكار الحكومة للعملية الاقتصادية رغم مساوئه الاقتصادية فإن له جانبه الاجتماعي المقبول من قطاع عريض من المجتمع، وانت تدعو لعمل مصالحة بين راس المال الخاص والمجتمع ليحظى راس المال بالقبول والرضا الاجتماعي، كيف ترى عقد هذا الصلح والوفاق بين الطرفين؟!

●● اسمحوا لي ان اعلق على مقولة سيطرة راس المال الخاص على مقاليد الأمور فى المجتمع، ودعونى اضرب مثالا.. من امريكا والمفروض انها على قمة المجتمع الراسمالى او قنود المعسكر الراسمالى.. فحدث ان عائلة «هيلمز» كانوا يملكون «لوكاندات» كثيرة واشياء اخرى ضخمة واجمالى الضرائب التى كانوا يدفعونها كل سنة للحكومة لاتقل عن ٨٠ مليون دولار وخلال فترة زمنية معينة كانوا يبنون فندقا وبالمرة أجروا بعض الاصلاحات فى بيتهم الخاص صرفوا عليها ٨ ملايين دولار ونسوا أن يضيفوها إلى وعائهم الضريبى. وعلى حد علمى كان الرجل وزوجته تجاوزا الـ ٧٠ من العمر ولكن حكم عليهما بالسجن بسبب تهرب ضريبى عن مبلغ ٨ ملايين دولار رغم انهم على مدى ٣ سنوات دفعوا ربع مليار دولار دخلوا و السجن.

هذا هو المجتمع الراسمالى.. يعنى حوالى ٢٥٠ مليون دولار ضرائب ولكن حينما تهربوا من ٨ ملايين دولارودخلوا السجن هذا هو المجتمع الراسمالى الذي لاتهاون فيه فيما يتعلق بسلطة الدولة، حكاية محاولة التأثير على الرأي العام أو التأثير على الدولة أو التأثير على مقاليد الامور فى الدولة فنحن - مبدئيا - لا نتصور أن نلغى حق المواطن فى محاولة التأثير إنما إذا المواطن تجاوز حدوده، فإن الأجهزة الموجودة فى الدولة توقفه عند حدوده، لانه مفروض أن هناك سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية قوية.. وسلطة قضائية، هذه السلطات حينما نتحول إلى مجتمع راسمالى يجب الا نضعفها، بالعكس مع التحول انا ارى انه مفروض ان تقوى كل السلطات الموجودة فى داخل الدولة، وهذا يجعلنى اتبنى دعوة أن يدخل السلك الحكومى افضل ابناء المجتمع.

اما فيما يتعلق بجزئية العدالة الاجتماعية وهذا مرتبط بالمصالحة بين راس المال والمجتمع.. وهذا هو المطلوب فى المرحلة الحالية.. كذلك فإن السلوك المنتظر من راس المال ليصبح سلوكا متكاملا ومقبولا، هذا السلوك لم يحدث حتى الآن ولكن وللحقيقة فإننا وجدنا هذا الدور الاجتماعى لراس المال الخاص اثناء كارثة السيول حيث تقدمت مجموعة من رجال الاعمال للمساهمة فى مواجهة المشكلة وكانت خطوة على الطريق الصحيح كذلك اثناء الزلازل وما تم بعدها والمدارس كان فيه بعض تحركات من رجال الاعمال إنما التحركات مازالت محدودة وليست بالقدر الكافى الذى يشعر المجتمع بأن راس المال الخاص يتحمل مسئوليته الاجتماعية ولكن فى المقابل هناك ملفات الضرائب المفتوحة ولايمكن لمجتمع يقوم بعملية تنمية فى الوقت الذى يتحاشى فيه أغلب المولين دفع الضرائب ولايمكن أن تتم تنمية فى هذا المجتمع وإذا نظرنا للملفات المفتوحة منذ ٢٠ سنة و٢٥ سنة لايمكن أن تكون ارقام الضرائب فيها ارقاما حقيقية. وانا اتساءل لماذا لاتتم تسوية هذه الملفات تسويات عادلة؟! وفى هذه الحالة اكسب دافع ضريبة جديدا. مطلوب جدا أن نفتح صفحة جديدة مع الممولين وإلى أن يتم هذا فإن مشكلة الملف المفتوح تضيع اموالا كثيرة على الدولة.

□ الاهـرام : إذا كنت ترى ان من حق العمال ان يحصلوا على حق الإضراب إذا كان من حق صاحب العمل فصلهم دون الرجوع لأحد فإن معنى هذا انه لابد ان تكون هناك تشريعات وقوانين جديدة تنظم علاقات العملية الاقتصادية فى مرحلة الخصخصة وما بعدها ومعنى هذا اننا محتاجون لإصلاح تشريعي وربما دستورى يواكب الإصلاح الاقتصادى . ومع هذلفإن بعض القوانين التى اعدت لمواكبة هذه التغييرات لاتزال حبيسة وتسير ببطء؟

●● فيما يتعلق بالقوانين الجديدة فعلى حد علمى فإن مشروع قانون الاحتكار تم الانتهاء منه وسيتقدم الى مجلس الشعب فى دورته الحالية وانا قراته وهو مشروع جيد، ولكن بصراحة فإن عملية اعداد قوانين وتشريعات جديدة عملية ليست سهلة لأن المفروض ان ياتى القانون الجديد بدون ثغرات أو نقاط ضعف، لانه بالنسبة لقانون الاحتكار لو جاء معيبا فإنه فى هذه الحالة يمكن أن يضر عملية التحول الاقتصادى لأنه قانون اساسى وعلى راس القوانين المطلوبة فى خلال عملية الخصخصة، اما فيما يتعلق بالتشريعات العمالية فانا أرى انها غير مطلوبة حاليا اذا ظل قانون العمل ساريا على الشركات والمؤسسات التى سيتم خصخصتها .. لأن قوانين العمل الحالية كفيلة بحماية حقوق العمال فهى لاتجيز فصل اى عامل الا بعد العرض على اللجنة الثلاثية، ولكن اذا طالب المشترون الجدد للشركات بمنحهم حرية التصرف فى مصير العمال فلابد من اصدار تشريع مقابل يضمن للعمال حقوقهم..

■ اختلقنا ملايين الأسباب للدفاع عن شركات قطاع الأعمال الفاشلة ولهذا وقعنا فى كارثة !

■ التغيير الاقتصادى القادم اذا لم يصحح أخطاء الماضى فلا داعى له والسلوك الاجتماعى المنتظر من رأس المال الخاص لم يتحقق حتى الآن.

■ سلطة الدولة تكون أقوى وأكبر فى ظل التحرر الاقتصادى

■ علينا عفريت اسمه سيطرة رأس المال الأجنبى !

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي : في مصر : عام — رقم العدد : ٣٩٩٥١
المصدر : الاهرام — تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٤/٢٤

□ الاهرام : ولكن حتى قوانين العمال الحالية لاتجبر صاحب العمل الخاص على إعادة عامل الى عمله بعد فصله وكل ماتضمنه هو حصوله على تعويض مناسب اذا كان فصله تعسفيا..؟

●● وهذا يعني أن القانون يحميه ويضمن له التعويض المناسب فهو اذن تحت مظلة حماية قانونية من تعسف صاحب العمل.

□ الاهرام : انت تحاول ان تضفى على عملية الخصخصة صورة وردية وترى انها هي الحل السحرى لكل مشاكلنا وفي المقابل تري ان تجربة القطاع العام فاشلة تماما رغم ان هناك سلبيات وآثارا جانبية للخصخصه حتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وفي دول اخرى عريقة في الراسمالية، ويمكن لهذه الآثار السلبية ان تظهر بصورة كبيرة عندنا في الفترة القادمة خاصة إذا سيطر القطاع الخاص على كل شئ في ظل تآكل الطبقة المتوسطة من المجتمع وفي ظل عدم وجود تنظيمات نقابية قوية وكل هذه الظروف يمكن ان تؤدى الى صراع طبقي واجتماعي ومقاومة لعملية التحول كلها التى تعلق عليها آمالا كبيرة وبالذات إذا ارتبطت هذه الظروف بممارسات خاطئة لرجال الأعمال.؟

الاستثمارات الاجنبية مرة اخرى

□ الاهرام : المفروض ان يشارك راس المال الخاص في انشاء استثمارات جديدة ليوجد فرص عمل جديدة خاصة اننا نحتاج الى ٤٤ مليار جنيه لتوفير نصف مليون فرصة عمل وانه اذا توجه راس المال الخاص لشراء الشركات القائمة بالفعل فلن يتبقى لديه مايستثمره في مشروعات جديدة.. صحيح التغيير مطلوب في الشركات القائمة ويجب تحويلها للقطاع الخاص ولكن في الاجل القصير فإن شراء المشروعات القائمة بالتأكيد سيؤثر على قدرة القطاع الخاص في عمل استثمارات جديدة فما رايك في هذا!؟

●● انا ارى أن توفير ٤٤ مليار جنيه استثمارات جديدة لتوفير فرص عمل جديدة لن يتأثر بعملية الخصخصة لا من قريب ولا بعيد ولكن ربما تقصدون إنه في هذه الحالة سنحتاج الى راس مال اجنبى والحقيقة إن مصر حاليا اصبحت إحدى الدول المرشحة للاستثمارات الاجنبية لأسباب موضوعية كثيرة ولكننا مازلنا متخوفين من حكاية الاستثمارات الأجنبية ولا تزال لدينا حساسية في هذا الموضوع ولكن دعونا نتساءل هل لذا اشترى راس المال الاجنبى أى شيء يمكن ان ينقله من ارضنا؟ وربما يقول البعض انه ممكن ان يسيطر وهذا اتهام لنا كلنا.. للدولة والمواطنين وهذا معناه أننا مازلنا قصر ولا نستطيع مواجهته.. والحقيقة ان دخول راس المال الاجنبى لأية دولة لايلغى سلطة الدولة او يقلل منها على الاطلاق، مادامت سلطة الدولة قائمة واشرافها ورقابتها موجودة فيمكن مواجهة اى انحراف لراس المال الاجنبي، واضرب لكم امثلة من الواقع: اندونيسيا دخلها العام الماضى ٤٠ مليار دولار لستثمارات اجنبية وماليزيا دخلها ٣٦ مليار دولار او اكثر فهل انتقص ذلك من السيادة الاندونيسية وهل صارت ماليزيا الى الأسوا بسبب الاموال الاجنبية بعد ان كانت مغلقة على نفسها الباب. فدخول الاستثمارات الأجنبية لأية دولة هو إضافة لطاقتها وإمكاناتها يجعلها تحقق معدل تنمية أعلى وأسرع ولايؤثر على سيادتها او سلطتها.

محاولة رخيصة

□ الاهرام : إذن بما تفسر تصرف بعض رجال الاعمال المصريين الذين اعلنوا انهم يؤسسون شركة فيما بينهم لشراء قطاع حكومي مهم وهو قطاع التجارة الداخلية حتى لايتركوه لسيطرة الاجانب ؟!

●● اذا كان حدث هذا من البعض فطبعا هم يعزفون على وتر الخوف من سيطرة الأجانب وإنهم مصريون وهم أولى فهذه نظرة محدودة.. ومع إحترامى لهؤلاء الزملاء - إلا إننى أرى انهم يفعلون ذلك حتى يكون عرضهم اكثر قبولا لدى المجتمع ولدى البائع وحتى يكسبوا تعاطف الرأى العالم والحكومة ويحصلوا على صفقة رخيصة وطبعا نظرتهم غير سليمة اذا اعتمدوا على تخويف الناس من راس المال الاجنبى وهذا غير صحيح لأنه إذا جاء راس المال الأجنبى إلى بلدنا فهو سيأتى وليعمل تحت مظلة القوانين والتشريعات الموجودة في هذا البلد وإذا جاء راس المال البلد ايضا سيأتى وهويعلم تماما ومسبقا ان عليه ان يحترم القوانين والتشريعات بل ويحترم رغبة المجتمع ككل وشكل المجتمع ككل ولا يأتى راس المال الا بعد إعداد الدراسات الكافية التى تقول له إنه ذاهب الى هذا البلد ولديه قبول إختيارى بذلك البلد المستقبله ايضا لديه قبول به إنما حكاية دخول راس المال الأجنبى من أجل السيطرة فإنى استغرب هذا التعبير خاصة علينا في مصر فكيف يسيطر علينا راس مال اجنبى ولماذا ترويج هذه المقولات في هذه الفترة بالذات خاصة أن لدينا مليون كيلو متر مربع وعمليات التنمية فيها محدودة جدا ومحدودة في مساحة صغيرة وإذا استطعنا ان نجذب اى حجم من الاستثمار الأجنبى فإن معدلات التنمية عندنا سترتفع ومعدلات ارتفاع مستوى دخل الفرد توصلنا لان نقفز قفزة كبيرة في الفترة المقبلة. ولهذا كله لابد ان نشجع راس المال الأجنبى ولابد أن نعطيه الضمانات الكافية وفي مقابل هذا لابد ان نكون عندنا ضمانات تحمى المجتمع وتحمى الافراد وتحمى الدولة وهذا موجود فعلا لدينا.. وإلا فمعنى هذا إننا عاجزون عن المواجهة، اسف ان اقول أننا خفنا على نفسنا جدا من المواجهة مع انني مقتنع إننا لم نفشل ابدا في اية مواجهات مع الآخرين.. وماحدث في مفاوضات طابا هو اكبر دليل كنا خائفين كمجتمع اننا سنواجه قوما متحضرين ومنظمين ملفاتهم احسن منا وسيفعلون كذا وكذا وإنما في المواجهة الحقيقية قد استطعنا ان نثبت حقوقنا وحصلنا على ماأردنا بصراحة دائما كسبنا المواجهات مع الآخر.. هذا يؤكده التاريخ والعبور دليل على ذلك ايضا .. كنا خائفين والبعض قال إن هذا مستحيل عسكريا ولكن عندما وضعنا الهدف ودرسناه عبرنا قناة السويس وبكفاءة نادرة إذن لماذا نخشى من عملية العبور الاقتصادى ؟!

انا ادعى ان عملية العبور الاقتصادى حتى تتم في وقت سريع لابد من الاعتماد في عملية العبور الاقتصادى على إتاحة الفرصة لأى حجم من الإستثمار ليأتى لمصر من الخارج أهلا به ومرحبا في اى مجال واقول لكم بمنتهى الأمانة في اى مجال اهلا ومرحبا بالاستثمار الاجنبى بشرط ان يكون لدينا الثقة في انفسنا وبشرط أن ذلك تحت اشرافنا، فهل معنى أن نسمح لاحد بدخول بيتك انك تسلمه مقاليد الأمور في بيتك ؟!

هذا لم يحدث في أى بلد في العالم، واكبر بلد امريكا نفسها تستقبل لستثمارات اجنبية هل هذا انتقص من سلطة الامريكان على بلدهم ولا على مقدرات اقتصادهم، أبدا لم يحدث.

وفرنسا أيضا يمكنك أن تشترى فيها ملايين الافدنة من الاراضى الزراعية ولن يعترضك أحد ولو حدث واعترضك أحد ضاعت الزراعة في فرنسا.

حدود

□ الاهرام : ولكن يجب ان تكون هناك محددات وحدود للاستثمارات الأجنبية فمثلا قطاع الخدمات من الصعب ان نترك راس المال الاجنبى يستثمر فيه والحكومة المصرية ملتزمة بعدم خصخصة قطاع الخدمات حتى الأن..؟

●● طبعا كل دولة تضع محددات وحدود للاستثمارات الأجنبية فيها.. فمثلا هناك مشروعات تتعلق بالأمن القومى لابد أن تكون ممنوعة على الاجانب هذا يحدث في كل الدول.. ولكن انا رايى مع احترامى لراى الحكومة ان نفتح قطاع الخدمات للاستثمارات الأجنبية.. رايى ان جميع المجالات - فيما عدا مايتعلق بالأمن القومى - تكون مفتوحة للاستثمارات الأجنبية ويجب إلا نتخوف من دخوله اى مجال من المجالات.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل

الموضوع الفرعي : فى مصر : عام — رقم العدد : ٣٩٩٥١

المصدر : الاهرام — تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٤/٢٤

عفريت الاستثمار الأجنبي

□ الأهرام : بصراحة تجربتنا تاريخيا مع راس المال الأجنبي هى التى تجعلنا خائفين منه ومن مشاكله وبصراحة اكثر البعض لا يتصور ابدا ان راس المال الأجنبي لا تحركه دوافع سياسية وانت شخصيا كان لك دور فى مسالة تسوية ديوننا العسكرية مع الأمريكان والروس، وحاليا ترتبط دعوة راس المال الأجنبي بعمليات البيع المطروحة يعنى راس المال الأجنبي الآن يريد ان يشترى مشروعات جاهزة وماحدث فى اندونيسيا وماليزيا عكس ماهو مطروح عندنا هناك معظم رؤوس الأموال الأجنبية تتجه لإنشاء استثمارات جديدة إنما هنا عندنا فى مصر رغم دعوتنا للأستثمارات الأجنبية فإن المباشر منها لايزيد عن ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليون دولار. فهل انت مقتنع شخصيا ان راس المال الأجنبي ليست له أطماع سياسية؟!

●● اى راس مال قادم من الخارج لابد ان تكون له أسبابه ودوافعه للقدوم وبصراحة فإن أسبابه هذه لاتهمني كثيرا ولا أستطيع أن اتحكم فيها، دعونا نبعد عن مثل هذه الأشياء.. التى لا نستطيع التحكم فيها.. ولكن نستطيع أن نحدد له مجالات معينة للاستثمار ونخضعه لقوانينا وتشريعاتنا.. والاستثمار الأجنبي يختلف عن الديون الأجنبية كثيرا ويجب الا تشكل هذه الأمور عقدة لدينا لكل ماهو أجنبي..

نحن خائفون من عفريت اسمه الاستثمار الأجنبي.. هذا خطأ وخوف لا مبرر له أبدا لأن «عفريت» الاستثمار الأجنبي الذى نخاف منه لن يظهر لنا أبدا. سيظهر لنا فى حالة واحدة لو اننا تنازلنا عن حقوقنا فى الرقابة والإشراف والتوجيه وإذا لم نتنازل عن حقوقنا فأبدا لن يظهر هذا العفريت !!

●●●

■ ويستمر الحوار.. ويظل الملف مفتوحا والقضية ساخنة.. وعلى مدى ٣ ساعات تناقشنا وتحاورنا ورصدنا وسجلنا ومع هذا لايزال فى فكر الدكتور ابراهيم كامل الكثير الذى سننشره فى فترة قادمة ويدور حول البورصة وإشكالية إقدام بعض رجال الاعمال المدينين للبنوك على شراء الشركات المطروحة للبيع، وقضايا اخرى حول مجلس الرئاسة المصرى ـ الامريكي، ومدى قدرة القطاع الخاص المصرى على لعب دور رئيسى فى عملية الخصخصة والعلاقة بين السياسة والاقتصاد وجدلية ايهما يقود الآخر.

ولكن نستطيع الآن تحديد وحصر بعض الاولويات والمبادىء التى اتفقنا فيها حول قضية الساعة «الخصخصة» والتى نراها اساسية وضرورية لانجاح عملية التغيير الاقتصادى وتحقيق اهدافها المنشودة وهى :

■ الاسراع ببرنامج الخصخصة والتخلص فورا من عقدة الخوف من راس المال الأجنبي.

■ ضرورة اقتناع المجتمع بكل فئاته بجدوى عملية الخصخصة.

■ ضرورة توفير وسائل معينة لتشجيع المدخر الصغير على اقتناء الاسهم وتوفير الضمانات الكافية لحمايته حتى يتحقق هدف ملكية الشعب لوسائل الانتاج.

■ لابد ان يقوم رجال الاعمال بدورهم الاجتماعى ولابد ان يلتزموا بقضية الحفاظ على حقوق العمال وزيادة استثماراتهم فى الشركات المشتراة ليوفروا فرص عمل جديدة.

هذه المبادىء نراها منهاج عمل يجب ان يلتزم به الجميع.. وهذا ما قصدناه من هذا الحوار.

●● القضية يجب الا نأخذها على أنها اتهام ودفاع ولكن دعونا نوضح الحقائق مجردة وبموضوعية .. حينما كانت الدولة هى المالكة فإن متوسط دخل الفرد حاليا لايزيد عن ٦٠٠ دولار سنويا أو أكثر بقليل ولايمكن بأى حال من الأحوال ان نقبل هذا .. فنحن امكاناتنا وطاقاتنا كبيرة أكبر من هذا بكثير وعلى مدى ٤٠ عاما لم يزد متوسط دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار سنويا .. كيف نقبل هذا ونرضى له لن يستمر؟! هذا مرفوض تماما.. ولو نظرنا الى دول أخرى بدأت معنا مثل كوريا .. هم الآن يتحدثون عن أرقام ضخمة ونحن لازلنا نتحدث عن الـ ٦٠٠ دولار اذن لابد أن هناك شيئا خطأ عندنا «فيه حاجة غلط عندنا» ومع احترامى لكل الآراء.. فالمؤكد الذى لاينكره منصف ان شيئا ما خطأ اوصلنا الى ما نحن فيه ماهو هذا الشئ الخطأ؟! الحقيقة أننا استمررنا فى الدفاع عن القطاع العام وعن ملكية الدولة كل هذه الفترة رغم أننا كنا نرى الأخطاء ونلمسها ونحس بآثارها السلبية.. حتى الدولة أيضا اعتقدت خطأ أنها مادامت تملك القطاع العام فلابد ان تدافع عنه بالحق وبالباطل وكأن المالك لابد أن يدافع عما يملك سواء أكان حسنا أم سيئا!!

واستمر هذا الدفاع .. نختلق الحجج الواهية ونقلب الحقائق.. مثل حكاية الأسعار الاجتماعية ومراعاة ظروف الناس .. اختلقنا ملايين الأسباب للدفاع عن وسائل الانتاج الفاشلة ولهذا وقعنا فى كارثة وصلنا الى ان يكون متوسط دخل الفرد ٦٠٠ دولار!! فهل هذا يعقل ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين؟! ثم يأتي من يطالب باستمرار هذا الوضع او يعارض التغيير أو يظل يدافع ويدافع عن وضع ثبت خطؤه وفشله.. يجب ان ننظر الى القضية بصراحة وصدق .. الموضوع ليس صراعا بين قديم وجديد وبين عام وخاص .. الموضوع هو ضرورة تغيير وضع خطأ الى وضع افضل فإذا كان الجديد أو التغيير سيأتي بالأخطاء، والصورة نفسها فأنا ارفضه «أنا مش عاوزه» .. ولكن التغيير الجديد اذا كان سيعطي للدولة فرصة اكبر للإشراف على الأداء الجيد لوسائل الانتاج فهذا وضع ممتاز.. التغيير الذى نريده هو الذى يزيد معدلات الإنتاج وينقل التكنولوجيا المتطورة ويزيد فرص العمل ويرفع كفاءة عناصر الإنتاج الموجودة ويزيد من معدلات مستوى المعيشة هذا هو مانريده من عملية الخصخصة واذا لم يتحقق هذا فلاداعى لها ولكن لابد ان أبحث عن وسيلة لتغيير هذا الوضع الخاطئ.

ضمانات الاصلاح

□ الاهرام : ولكن ماهى الضمانات التى تجعل عملية الخصخصة تحقق هذه الأهداف وتصلح الخطأ الموجود ولاتاتى باخطاء جديدة؟!

●● الضمانات هى نحن المصريين نكون اقوياء وقت الشدائد ونتحمل ونأتى على أنفسنا لعلاج مشاكلنا يجب ان ننهض بقوة .. ولايغيب عن عيوننا الأداء الجيد فى كل شئ.. لابد أن يكون صوتنا عاليا.. نشجع الصحيح ونرفض ونعترض على الخطأ ويجب ان نهد الدنيا اذا رأينا ممارسات خطأ لابد ان نكشف أى انحراف ونوقفه .. والصحافة لها دور كبير فى هذا .

□ الاهرام: هذه الاحلام العريضة والكبيرة التى تتحدثون عنها وتاملون تحقيقها من خلال عملية الخصخصة الشاملة تواجهها ممارسات محبطة من بعض رجال القطاع الخاص الذين يستعدون الآن لتملك وسائل الانتاج ويساومون على العمال وتدخل الدولة فنحن التقينا مع بعض منهم واخبرنا انه لن يشترى الا بشروطه واذا الزمته الدولة بعدم تسريح العمال سيعرض ثمنا اقل إنما لو اشترى المشروع بدون عمالة فيمكن ان يدفع اكثر.. هذا مايتردد فى مجتمع رجال الأعمال.. وهذا لا يبشر بالخير..؟

●● بدون ذكر اسماء.. هؤلاء [illegible] رجال الاعمال الأذكياء، فإذا كان شرطه الاساس هو التخلص من العمالة اذن فهو.. لانه فى المؤسسات الانتاجية المطروحة حاليا يمكن ان تكون هناك عمالة زائدة نوعيا ولكن رجل الاعمال الذكى يمكن ان يستفيد من هذه الطاقات.. يعيد تدريبها وتوزيعها .. يحول العمالة الادارية الى عمالة فنية منتجة.. الشركات [illegible] فيها تضخم فى العمالة ولكن [illegible] ليس هو الحل وفيما يتعلق [illegible] العمالة انا [illegible] التشريعات الحالية لاتمنح المشترى الجديد حق تسريح العمال

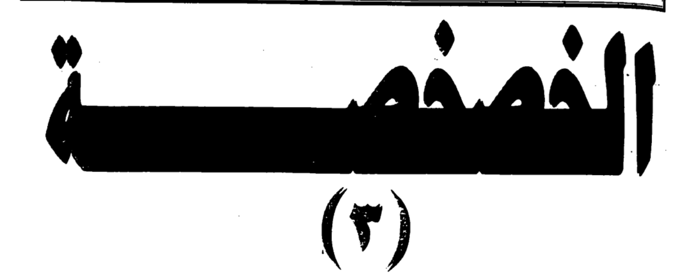
الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٥١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦/٤/٢٤

ولكن حكاية السعر الاقل هذه يمكن ان تكون طبيعية لانى حينما اشترى شركة بها عمالة زائدة فإنى احتاج الى استثمارات كبيرة للتدريب والتأهيل ولهذا اعرض سعرا اقل.. هذا منطق اقتصادى ولكن ليس معنى ذلك ان الطاقات البشرية عبء يجب التخلص منه بل بالعكس يمكن استثماره والاستفادة منه ويحتاج الامر الى فترة لاحداث توازن فى المنشأة وهذه الفترة، ربما هى التى يحدث تفاوض عليها اثناء عملية البيع والشراء.. وانا اتمنى أنه عند طرح اسهم الشركات للبيع ان يكون سعرها معقولا حتى يقبل عليها الناس وتحصل الشركة على تمويل جديد توسع به استثماراتها وبالتالى يرتفع سهمها فى السوق ويكسب حملة الاسهم وتكسب الشركة وبهذا اشجع الناس على المشاركة فى الخصخصة وهذا يجب ان نتوسع فيه لانه هو هدف الخصخصة ولهذا فإن هذه القضية معروضة الآن للمناقشة لانه ممكن لو اردنا ان يبقى وضع الشركات الحالية على ماهو عليه فليس هناك داعيا لهذه العملية ويمكن ان نفتح ابواب الاستثمار فى مجالات جديدة ويدخل المستثمرون وينشئون [illegible] المشروعات وتنشأ المنافسة وهذا كان يمكن ان يكون احد اساليب التحرر الاقتصادى ولكن ان تبقى قوة الاقتصاد المصرى مكبلة فى شركات لاتعمل بكفاءة ولا تستغل الاستغلال الامثل فهذه هى الخسارة الكبرى.

□ الأهرام: هناك مسئولية على القطاع الخاص ورجال الاعمال تجاه عملية الخصخصة، فعندما طرحت الحكومة ٢٠ مشروعا فى فبراير وهى اول دفعة . للاسف لم يتقدم احد من القطاع [illegible] بل اننا سمعنا ان هناك اتفاقات بينهم الا يتقدموا إلا لشراء مشروع واحد حتى ينزل سعره كذلك فقد سمعنا ان هناك ٨ شركات جديدة كونها رجال الاعمال ولكنها لم تبدأ ثم بعد ذلك تتهمون الحكومة بابطاء برنامج الخصخصة!!

●● قبل ان نتناول بطء برنامج الخصخصة اود أن نقوم البرنامج ككل لأن مسألة البطء جزء من تنفيذ برنامج الخصخصة ككل. وبصراحة فإن كثرة الكلام فى الموضوع دون حدوث تنفيذ يثير البلبلة، وحدث أن تباكى البعض على بيع القطاع العام وخطط [illegible] الاستراتيجية والاجتماعية يحدث هذا منذ ٣ سنوات وحتى الان ٣ شركات فقط هى التى تم بيعها!! واذا نظرنا لمسألة البطء فبصراحة سببها اننا لانجيد عروض البيع وايضا هناك مشاكل بيروقراطية صغيرة تعطل عمليات البيع فمثلا حدث ان عرض فندق للبيع وتقدم المشترى ودفع الفلوس ولكن اتضح بعد الاتفاق على البيع أن أرض الفندق مملوكة لإحدى [illegible] وبعد هذا [illegible] المشترى فى [illegible] المحافظة لفك الاشتباك... فهل هذا اسلوب يشجع على البيع والشراء بكل اسف انني اقرر ان طريقة عرض المشروعات للبيع لم تكن افضل طرق العرض وايضا المشترى لم يكن مستعدا وهذا هو سبب البطء والتأخير الشديد فى عملية الخصخصة وايضا فإن هذه العملية مرتبطة بوجود سوق مال نشيطة اما فيما ذكرتم من تكوين ٨ شركات خاصة لتنشيط سوق المال وصناديق

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٥٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٤/٣٠



□ المناخ غير «مريح» للاستثمارات الأجنبية فوزير قطاع الأعمال متهم بالتفريط وقيادات الشركات متهمة بجريمة البيع!

د. إبراهيم كامل فى حوار للأهرام:

الحكومة هى المسئولة عن انخفاض أسعار الأسهم بالبورصة لأنها طرحتها بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية

الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى شهادة نجاح للحكومة لأنه يؤكد للعالم أن الاقتصاد المصرى يسير فى الطريق الصحيح

أدار الحوار
عبدالرحمن عقل

شارك فى الحوار
رأفت امين
عماد غنيم
ممدوح الولى
عبدالناصر عارف

ومن مركز الدراسات الاستراتيجية
مجدى صبحى
الخبير بالمركز

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٥٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٣٠

على مدى حلقتين سابقتين حاورنا الدكتور ابراهيم كامل حول موضوع الساعة ـ الخصخصة ـ واثير معه عدة قضايا تركزت معظمها حول مخاوف الخصخصة، وخوف قطاع عريض من المجتمع من عودة سيطرة رأس المال على مقدرات الناس، ومدى استعداد قطاع رجال الأعمال لاداء الدور الاجتماعى المطلوب منه فى المرحلة القادمة، وتفجرت عدة قضايا فرعية ولكنها ضرورية من خلال المناقشة خاصة حول مشروعية ومسئولية رأس المال الأجنبى فى المشاركة فى عملية الخصخصة.

واستكمالا لتلك القضايا نعرض اليوم بقية الحوار والمناقشه، نتطرق خلالها الى قضايا متصلة بالخصخصة مثل دور القطاع الخاص وقدرته على الاضطلاع بدور رئيسى فى عملية التصدير، والبورصة ودورها فى عملية توسيع الملكية، وأثرنا بصراحة قضية رأس المال الأجنبى مرة أخرى ودوافعه السياسية وعلاقة التحرر الاقتصادى بالحرية السياسية، كما سألنا الدكتور ابراهيم كامل [illegible] المجلس المصرى الأمريكى عن دور هذا المجلس فى جذب الاستثمارات [illegible] لشراء الشركات

● **الاهرام : القطاع الخاص المصرى ـ الذى نعلق عليه امالا كبيرة فى الفترة القادمة ـ يعانى ايضا من سوء الإدارة ونقص الكفاءات والخبرات فكثير من شركات القطاع الخاص ايضا متعثرة وتحتاج إلى إعادة هيكلة فهل هذا القطاع الذى يعانى من مثل هذه المشاكل مؤهل للقيام بالدور الرئيسى فى عملية التغيير الاقتصادى ؟**

● ● انا لا أستطيع أن اقول إنه يمكن ان يقوم بالدور الرئيسى ولكن يمكن أن يؤدى دورا واعتقد انه سيؤدى دورا وهذا اذا كنت تقصد الشركات الخاصة ولكن انا ارى ان القطاع الخاص ليس هو الشركات الخاصة بكل انواعها وانما هو كل الشعب والمواطنين الذين يمكن تشجيعهم على استثمار مدخراتهم فى سوق المال بدلا من وضعها فى البنوك ويجب أن يجنى هؤلاء المواطنون عائدا من الأسهم اكثر من أى وسائل إدخارية اخرى.. أنا ادعى انه لو شجعنا المواطنين على ذلك ـ فإننا خلال فترة قصيرة سنجد ملايين الناس أصبحوا من حملة الأسهم وإذا وجد هؤلاء تشجيعا وتوجيها من المتخصصين وإذا حققوا ارباحا فإننا بذلك سنجد جمهورا كبيرا يتعامل فى البورصة ولهذا فإننا فى الفترة المقبلة يجب أن نكسب مزيدا من المتعاملين فى البورصة.

● **الاهرام : لكن مايحدث فى البورصة حاليا ربما لا يشجع الناس على التعامل حيث إن حوالى ١٦ شركة من الشركات التى تم طرح أسهمها فى البورصة حققت خسائر كبيرة لحملة الاسهم، بعض الشركات طرحت اسهمها باسعار مرتفعة.. الآن انخفضت الى النصف.. يعنى سعر السوق اصبح اقل من سعر الطرح الأول وهذا لا يشجع على شراء الاسهم كذلك ايضا فإن شركات القطاع الخاص المقيدة فى البورصة اغلبها شركات مغلقة.. حوالى ٥٧٤ شركة مغلقة من ٧٠٤ شركات مقيدة فى البورصة ولم نر حتى الآن شركة واحدة مغلقة من القطاع الخاص تحولت الى شركة اكتتاب عام، ايضا فإن هذه الشركات لا تنشر ميزانياتها ولا اية معلومات عنها.. فكيف فى مثل هذه الظروف تشجع الناس على التعامل فى البورصة ولماذا لا تشارك الشركات الخاصة (العائلية) فى عملية توسيع الملكية وطرح اسهمها للجمهور ؟**

● ● اولا : بالنسبة للشركات التى طرحت اسهمها باسعار عالية وانخفضت اسعارها السوقية حاليا فالمسئول عن ذلك هو الحكومة لانها هى التى طرحت الاسهم باسعار أعلى من قيمتها الحقيقية، واضم صوتى الى صوتكم لنناشد الحكومة ان تراعى عدالة سعر اسهم الشركات التى تطرح فى البورصة لنشجع الناس على اقتنائها والاحتفاظ بها، اما بالنسبة للشركات المغلقة للقطاع الخاص فإن الظروف الحالية لا تشجعها على التحول للاكتتاب العام ولكن نحن مازلنا فى البداية.. واعتقد ان هذه الشركات يجب أن تستعد وتجهز نفسها قبل ان تتحول للاكتتاب العام وتطرح أسهمها للجمهور.. لابد لها أن تعيد هيكلة ادارتها ونظامها المحاسبى ومصاريفها لان كل هذه الامور لابد ان يعرفها الناس قبل طرح الأسهم، ولابد أن تكون هذه الأمور تحت نظر الجمعيات العمومية للشركات عندما تطرح الأسهم فى السوق.. هذه الشركات تحتاج الى عمليات تجهيز وتغيير قبل طرح الأسهم لأنها بحالتها هذه يمكن ان تزيد احباط الناس، ولكن أؤكد لكم أن هناك عشرات من هذه الشركات الخاصة لم تستعد الآن وتجهز نفسها لطرح أسهمها للجمهور والمفروض ان تبدأ الشركات التى تحقق ارباحا فى طرح أسهمها لتشجع الناس على اقتنائها وانا شخصيا فى بعض شركاتنا نستعد لهذا .. ولكن لابد ان تحقق أسهم هذه الشركات مكاسب للمشترين . يعنى من يشترى السهم بجنيه مفروض بعد سنة او سنتين يبيعه بـ ٢ جنيه وهذا يتطلب ان تزيد هذه الشركات من استثماراتها وتزيد من كفاءة الانتاج حتى تزيد قيمة أسهمها وبذلك نشجع الناس على شراء الأسهم، وهذا مافعله الاقتصادى الكبير طلعت حرب حينما كان ينشئ الشركات وبعد نجاحها واستقرارها يطرحها على الجمهور لتوسيع الملكية.

● **الاهرام : حتى الآن لم تشكل اية شركة قطاع خاص اتحاد عاملين لتتيح للعمال فيها شراء جزء من اسهم الشركات مع ان شركات قطاع الأعمال تفعل هذا حيث بلغ عدد اتحادات العمال حوالى ٢٦٤ بينما لم تاخذ شركة واحدة من القطاع الخاص هذا الاتجاه؟**

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٥٧
المصــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٤/٣٠

المجلس الرئاسي المصرى الأمريكي ليس من مهامه جذب الاستثمارات الأمريكية وإنما يشجع على توفير المناخ الملائم لهـا

●● هذه القضية مرتبطة بفلسفة عامة لملكية الاسهم.. كثيرون يخشون من النزول للبورصة لانهم لم يستعدوا لذلك، لم ينظموا أوضاع شركاتهم لان تكون لها جمعيات عمومية كبيرة تناقش ميزانية الشركة وتراقب تصرفات أعضاء مجلس الادارة.. صحيح الآن كثير من الإداريين يمتلكون أسهما فى الشركات التى يعملون بها أما طبقة العمال فهى التى نريد لها أن تشارك فى الملكية العامة ولكن اذا أردنا ذلك - بالنسبة لاتحادات العمال المساهمين - فيجب الا نضع على بيع السهم او التصرف فيه اية قيود، يجب أن نترك له حرية التصرف والبيع ولا نلزمه بالإبقاء عليه لانى اذا أعطيته السهم ولم أعطه حق البيع كأننى لم افعل شيئا، وعلى أية حال مازلنا فى بداية الطريق، وهناك كثير من الشركات تستعد للمرحلة القادمة والتطور الطبيعي سيستكمل مراحله.

● الأهرام : عودة الى الاستثمارات الاجنبية.. بعض الشركات العالمية - التى لا يوجد احد ضدها فى مصر - لا تفضل الاستثمار عندنا وتذهب الى إسرائيل كما حدث مع شركة امريكية مؤخرا رفضت أن تاتى للاستثمار فى مصر؟

●● هذا مرتبط بمناخ الاستثمار العام ومدى تقبل الشعب لرأس المال الأجنبي، عندنا الآن شائعات وشعارات انا نعرض البلد للبيع للاجانب ويوجد عندنا عملية شحن معنوى ضد الشركات الأجنبية ومن المؤكد ان هذه الشعارات لها انعكاساتها السلبية على راس المال الأجنبى الذى يفكر فى الاستثمار عندنا لانه قبل ان ياتى يدرس ردود الأفعال ومدى الاستعداد فى البلد لتقبل رءوس الأموال الأجنبية، كذلك فإن رأس المال الأجنبى له أيضا شروط وظروف فى البلد التى يمكنه الاستثمار فيها فهو يفضل البلاد التى لديها متوسط دخل مرتفع لانه فى هذه الحالة يضمن سوقا داخلية والشريحة ذات الدخل المرتفع عندنا لاتزال محدودة وحجم مشترياتها محدود جدا مقارنة بدول اخرى

● الأهرام : معنى هذا إن الـ ٢٦ مليار دولار التى لعبت ماليزيا سيكون انتاجها للسوق الماليزية؟ !!

●● جزء منها للسوق الماليزية وجزء اخر للتصدير ولكن فى ماليزيا عوامل جذب أخرى فهم يتحدثون الآن عن سنة ٢٠٢٠ ونحن لدينا معدل ادخار محدود، ولهذا ندعو الأجانب للاستثمار عندنا ولهذا ادعو الاستثمارات الأجنبية واقول افتحوا الأبواب أمامها لأن عملية التطوير الاقتصادى فعلا ليست هجمة على القطاع العام لانه لو كان يدار بشكل اقتصادى سليم ويحقق انتاجية عالية لكنا قلنا مرحبا به

● الأهرام : هذا معناه انك لست ضد القطاع العام، وهل توافق على استمرار القطاع العام جنبا الى جنب مع القطاع الخاص ؟!

●● أبدا انا لست ضد القطاع العام ولكننى ضد أن تنشأ الحكومة وتمتلك مشروعات انتاجية الآن.. ويمكن مثلا بعد ٥٠ سنة عندما تستقر عملية الاصلاح يقوم قطاع عام ولكن الآن لا يعقل ان تتبنى الحكومة برنامجا للخصخصة وتقوم باستثمارات جديدة لانشاء مشروعات حكومية !! وبصراحة فى الميزانية العامة توجد استثمارات حكومية كبيرة جدا وهذا يفقدنا المصداقية فى العالم الخارجي ويجعل الاستثمارات الأجنبية تتردد قبل ان تأتى عندنا فمن يصدق ان دولة تتجه للخصخصة وفى الوقت نفسه تزيد استثماراتها الحكومية فى المشروعات العامة ؟! معنى هذا ان الحكومة غير جادة فى عملية البيع.

● الأهرام : التجارة الخارجية والتصدير جزء مهم فى عملية التغيير الاقتصادى ولكن رجال الأعمال فى مصر منقسمون على انفسهم : البعض يريد فتح النوافذ والمنافذ والبعض الآخر يطالب باستمرار الحماية الجمركية وعدم فتح الأبواب على مصراعيها للاستيراد؟

●● أسف جدا ان أقول .. فعلا رجال الأعمال بهذا الشكل يتكلمون بلغتين فى نفس الوقت.. لكنى أرى أن فتح النوافذ هو أفضل واضمن أما عملية القفل والحماية فهى ليست فى صالحنا مستهلكين ومنتجين - بل إننى أطالب بتقليل الفترة الزمنية الانتقالية لتحرير تجارتنا لاننا بصراحة - لن نستطيع أن ننافس ونلحق بالعالم وبالتكنولوجيا ونحن منغلقون ، وكلما أسرعنا فى فتح الأبواب يكون أفضل

● الأهرام : هل ترى ثمة علاقة بين السياسة والاقتصاد من خلال مرحلة التطوير والتغيير الاقتصادى بمعنى هل يرتبط التحرر الاقتصادى بالانفتاح السياسى وزيادة جرعة الحرية السياسية على جميع المستويات ؟!

●● بالتأكيد العلاقة قوية جدا بينهما وهى علاقة متغيرة فى فترات قريبة كانت السياسة هى التى توجه الاقتصاد الى حد كبير ولكن فى فترة الانفتاح التى يعيشها العالم الآن أصبح الاقتصاد مؤثرا جدا بحيث نستطيع ان نقول أن السياسة تحاول ان تمشى مع المصالح الاقتصادية . وهذا أحد التحولات التى حدثت فى العالم.

● الأهرام : لكننا نريد ان نسأل بصراحة هل هناك علاقة بين احجام بعض رءوس الاموال الأجنبية عن الاستثمار فى مصر وبين توجهات السياسة المصرية والمناخ السياسى فى مصر ؟

●● إطلاقا .. انما الموضوع مرتبط بمناخ مدى قبول الاستثمارات الأجنبية فى البلد ومناخ التحرر الاقتصادى عموما.. فمثلا نحن نتحدث كثيرا عن الخصخصة ونهاجم وندافع ولكن التنفيذ بطيء جدا.. أيضا بعض قيادات قطاع الأعمال حتى الآن غير مقتنعة بالخصخصة ربما لأسباب شخصية او متعلقة بالجو العام، فبعض المسئولين بشركات قطاع الأعمال «يرتعش» وهو يتخذ اى قرار نحو الخصخصة، بعضهم يرى أن مابفعله «عار» لا يريد ان يعلن مسئوليته عنه، والبعض الآخر منهم غير مقتنع بالعملية من الأصل كذلك فإن أجهزة الإعلام تؤثر فى هذا الجو ضد الخصخصة والمسئولون الحكوميون ايضا بكثرة التصريحات والاخبار دون فعل او تنفيذ. كل هذا أوجد جوا غير «مريح» لبعض الشركات الأجنبية التى تريد ان تأتى، حتى وزير قطاع الأعمال لم يسلم هو الآخر من الحملات والهجوم والاتهام بالتفريط !! وأنتم كصحفيين عليكم واجب فى هذا كله لتخفيف حدة المقاومة لعمليات البيع والخصخصة.

● الأهرام : بما تفسر انت هذه الظاهرة وهذا الجو ؟ وكيف يمكن تغييرهما ؟

●● تفسير الظاهرة يحتاج الى وقت طويل ودراسة متأنية ولكن بعض قيادات رجال الأعمال ربما تريد أن تحتفظ «بالأبهة» التى تعيشها أما التغيير فيحتاج الى ان نتهيأ جميعا لتقبل عملية التغيير ولابد ان نقتنع انه فى صالحنا جميعا وأن الحل الأفضل لمشاكلنا حتى لا يشعر الذين يقومون بالعملية أنهم يرتكبون جريمة ويريدون أن يعتذروا عنها، يجب أن نعطيهم الدعم المعنوى ويجب أن نشجعهم.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٥٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٤/٣٠

اختلاف المصالح والمفاهيم فى وسط رجال الأعمال جعلهم يتحدثون عن الخصخصة بأكثر من لغة!

● الأهرام : رجال الأعمال والقطاع الخاص يشاركون ايضا فى عملية «التشويش» على الخصخصة فهم كما لتقلت معنا منقسمون على انفسهم وليست لديهم رؤية موحدة فبعضهم مع حرية التجارة الخارجية والبعض الآخر يطالب باستمرار الحماية، بل إنهم ايضا يتكالبون على شراء مشروعات التجارة الداخلية ولم يقوموا بمشروعات انتاجية كما انهم لم يقوموا بدورهم فى عملية التصدير رغم الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتشجيع التصدير.

●● الخلاف حول الحماية وفتح الابواب للاستيراد بين رجال الاعمال سببه اختلاف مصالح كل فريق واختلاف مفاهيمهم. اما موضوع التصدير وقضية التصدير فأنا تبنيت المطالبة بإنشاء المجلس الأعلى للصادرات الذى أعلن الموافقة علية منذ سبتمبر عام ١٩٩٥ وحتى هذه اللحظة لم يشكل تشكيلا نهائيا وبالتالى لم يكتمل رغم ان قضية الصادرات تعتبر أهم قضية فى مصر ومعوقات الصادرات الموجودة فى مصر كثيرة ولكن إذا تمت إزالة هذه المعوقات فتحدث نهضة فى التصدير..

. مثلا صادرات الخضروات والفاكهة والزهور.

فى إسرائيل تجد ان جدول الطيران مشغول كله لخدمة تصدير الخضر والفاكهة والزهور الى اوربا أما فى مصر نجد أن حجم المعوقات فى هذا المجال وأسعار الشحن تدفع المستورد لعدم الشراء من مصر ويحد من قدرة المصدر المصرى على التصدير رغم أن الامكانات فى هذا الموضوع فى تطور مستمر وبرغم أن لدينا منتجات تتمتع بجودة تسمح لها بالوجود المستمر فى أسواق أوروبا الغربية.

وبعض المصدرين حاولوا الاتفاق مع شركات اجنبية لنقل صادراتهم الى اوروبا لكن هذه المحاولة واجهت مصاعب كثيرة ادت لفشلها.

وإذا كنا نريد أن ندرس قضية التصدير يجب أن ندرسها متكاملة. ونقول ان هذا التزام منا جميعا.. ان الصادرات المصادرات تواجه معوقات كثيرة.. مثلا تكلفة النقل حتى الآن تكلفة عالية جدا وتحتاج الى مناقشة جادة ولاعادة النظر فيها والوصول الى حل يشجع المصدرين

وهذه العمليات لا تناقش بجدية ولا تناقش بصوت عال.

وفى بعض الاحيان تتصور انك موجود فى نظام مملوكى. وأن كل مملوك يستطيع أن يضع من الشروط وللواصفات ما يراه.

ولكن لكى ندعم التصدير حقيقة يجب أن يصل الصوت للقيادة السياسية العليا حتى تستطيع أن تتخذ فيه القرار بهدف أن تحسم العمليات المعوقة التى تحدث اليوم. وكما تمت مناقشة الخصخصة ومعوقات الخصخصة سيتم مناقشة التصدير ومعوقات التصدير وسوف تعقد الاجتماعات واللجان ولكن القرارات التى سوف تؤخذ ربما يتأخر تنفيذها كثيرا، وبصراحة الأساسيات التى يمكن أن تحدث طفرة فى التصدير غير موجودة حاليا.

● الأهرام: ولكن لماذا لا يقوم القطاع الخاص بإنشاء شركات نقل البضائع للخارج؟!

●●قطاع النقل قطاع احتكارى.

وعند استخدام طائرات خاصة بالبضائع تكون التكلفة مرتفعة للغاية الى درجة الاستحالة لأنك تستطيع ان ترسلها محملة بالبضائع من مصر ولكنها ستعود فارغة من الخارج.

اى ان عملية نقل البضائع فى مصر فى غياب ان تكون عندنا سوق مثل دبى بحيث ان عمليات تداول حاويات الطائرات تتم على نطاق كبير جدا تصبح عملية صعبة للقطاع الخاص وأنا حاولت من جهتى وأحضرت طائرات نقل بضائع ولكن العملية اقتصاديا لم تكن مجدية.

ولكن حتى يقوم القطاع الخاص بدوره فى عملية التصدير ونكون فخورين به هناك كثير من المعوقات لابد من ازالتها وهى معوقات أساسية.

● الأهرام: بصفتك رئيس الجانب المصرى فى مجلس الرئاسة المصرى الأمريكى، هل نتوقع من هذا المجلس ان يسهم بدور كبير فى جذب الاستثمارات الأمريكية لمصر والقيام بدور كبير فى عملية الخصخصة؟.

●● المجلس الرئاسى .. لا استطيع القول بان أحد مهامه انه يجلب استثمارات معينة . إنما يشجع على خلق المناخ الملائم حتى تاتى الاستثمارات الأمريكية ، وفى فترة وجيزة استطعنا ان نأخذ خطوات جعلت الاهتمام الأمريكى بالاستثمار فى مصر كبيرا جدا، واستطيع ان اقول أن هذه الاهتمامات ستترجم بالحجم المناسب فى الفترة القادمة والفترة الحالية، وهى فترة حساسة جدا لاننا نتفق مع الصندوق هذه الايام على اخر شريحة من الديون حوالى ٢٠٪ من الديون، وليس المهم عملية اسقاط الديون فى حد ذاتها، ولكن المهم أن الوصول الى اتفاق مع الصندوق يدل على ان عملية التغيير فى الاقتصاد المصرى تتم بالخطوات المنتظرة والتحول يحقق قدرا متزايدا من النجاح، وهذه هى الأهمية الكبرى لعملية الاتفاق مع الصندوق لأنها تؤكد للعالم ان الاقتصاد المصرى يسير على الطريق الصحيح، وانا اعتقد أن هذا الاتفاق وشيك وان حجم العمل الذى تم فى خلال الفترة السابقة كان عملا جيدا .

● الأهرام : حينما اثرت قضية المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال لم نتحدث عن دور البنوك الخاصة فى خدمة المجتمع، حيث ان بعض رجال الاعمال من رجال البنوك . وأنت تشغل منصب رئيس مجلس ادارة بنك . والملاحظ ان هذه البنوك فى سياستها لم تتوجه الى دعم الدولة فى تطوير العشوائيات. وكذلك انها لم تفتح فروعا لها فى المناطق الجديدة للمساهمة فى تمويل المشروعات الصغيرة وتقوم بنوك القطاع العام بهذا الدور، فلماذا لا تقوم هذه البنوك بعمل تمويل ميسر وبفوائد بسيطة لمواطنى الصعيد مثلا لمساعدتهم فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولو بقروض فى حدود ٥٠٠ جنيه مثلا؟

●● أنا اعتقد ان البنوك ليست مؤهلة للقيام بهذا الدور، لأن البنوك لو قامت بتسليف اى شخص لمجرد أنه محتاج لأموال لا نفاقها، فإنها فى هذه الحالة تعرض ودائع المجتمع ككل للضياع وأيضا اذا قمنا بتسليف اى شخص لأداء احتياجاته فهذا ينقلنا من دور تمويل المشروعات الى تمويل الاحتياجات، وهذا موضوع اخر ليس من مهام البنوك الذى يحققه للمقترض . هذا موضوع اخر ولكن يمكن ايجاد مؤسسات وسيطة للقيام بهذا الدور بالتعاون مع البنوك كما يفعل الصندوق الاجتماعى، وأنا اشجع المؤسسات الوسيطة ولابد من التفكير فيها ويجب ان تكون هناك مشاركة جادة فى خلق هذه المؤسسات الوسيطة، اما فيما يتعلق بالعشوائيات فقد كان لرجال الاعمال دور مهم فى ذلك، ووصلنا فعلا الى

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٥٧
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٤/٣٠

بعض القرى فى أسيوط.

● الاهرام: لدينا سؤال اخير: معظم رجال الاعمال المصريين الذين يتصدون لعملية شراء قطاع الاعمال مدينون للبنوك باموال كبيرة بعضهم وصلت ديونه الى ٥٠ مليونا او ١٠٠ مليون جنيه .. فمن اين سياتون بالاموال اللازمة لعملية الشراء ؟! هل سيستدينون من البنوك للشراء، وكيف سيسددون ؟ وما الفائدة اذا كانوا سيشترون ملك الدولة باموال الشعب؟ هل هذه هى الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية ؟! وكيف تتحقق فى هذه الحالة عملية نقل الملكية الى الشعب؟!

●● اولا يجب ان نتفق ان عملية الشراء التى سيتم بها توسيع قاعدة الملكية لايقوم بها مجموعة من رجال الاعمال وانما العملية اكبر من ذلك لانه المفروض ان يقوم المجتمع كله بهذه العملية إنما المفهوم الضيق ان مجموعة صغيرة من رجال الاعمال تقوم بشراء القطاع العام فإن هذا لن يحدث ولاتستطيع هذه المجموعة ليس بسبب التمويل فقط ولكن لان عملية شراء شركات القطاع العام لابد ان ترتبط بمفهوم التطوير الادارى وايضا نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة ولابد ان تكون وراءها فلسفة.

وانا اتصور ان عددا كبيرا من شركات القطاع الخاص الموجودة حاليا عندها هذه القدرات الداخلية. العملية فعلا صعبة. ولكن إذا اضفنا لذلك القول بأن تتقدم بعض الشركات لتقود عملية الخصخصة فهذا قد يتم بالدرجة الاولى مع رأس المال الأجنبى بالتعاون مع خلق مناخ جديد لدخول اكبر عدد ممكن من الناس لشراء الاسهم او شراء المطروح وفيما يتعلق بقيام رجال الأعمال بتمويل عملية الشراء عن طريق الاقتراض من البنوك فإن البنوك لا تقرض إجمالى رأس المال المطلوب لأى مشروع إنما البنوك فى العالم كله المفروض أنها تدخل مع رأس المال فى عمليات التمويل لأن هذا هو عملية توظيف المدخرات المفروض ان البنوك لديها مدخرات لابد من تشغيلها حتى تستطيع ان تحصل على عوائد للودائع.

ويبقى السؤال هل عمليات التمويل البنكية تتم بدون ضابط ولا رابط؟

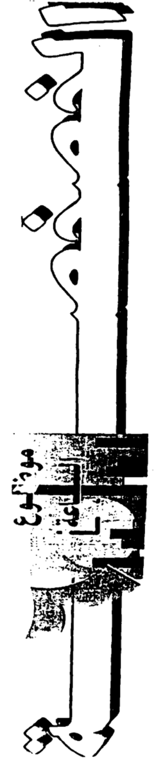
والإجابة لا.. لأن المفروض ان البنوك هى أكثر الجهات فى مصر التى تسلف بقواعد معينة. ونحن كرجال بنوك نكون سعداء جدا عندما نجد فرصة لتمويل المشروعات الكبيرة

● الاهرام: نحن لا نعترض على هذا ولكننا نرى خطرا ان يقترض رجال اعمال من البنوك مع ان عليهم ديونا كثيرة للبنوك لشراء شركات قطاع الاعمال؟

●● إذا كانت العملية تتم بضوابط معينة واذا كان هذا الائتمان سيستخدم فى التوسع وإضافة استثمارات جديدة للشركات فلا خوف إذن، كما أن مخاطر التمويل موجودة فى كل عملية ائتمان بنكية ولكن هناك حدود تراعيها البنوك ولاتتجاوزها ولكن إدارة القروض بكفاءة وحسن استخدامها وتوظيفها يقلل من مخاطرها.

وفى النهاية يؤكد الدكتور ابراهيم كامل إن مراحل التحول دائما يصحبها بعض التجاوزات والتحفظات وهذا يجب الا يجعلنا نتحول عن الهدف الاصلى وهو أننا نقوم بعملية تغيير اقتصادى نحو الخصخصة من أجل زيادة الانتاج والانتاجية ونقل التكنولوجيا والارتفاع بمستوى دخل الفرد وليس من أجل الخصخصة ذاتها ودعونى اقول إننا مازلنا فى بداية الطريق وما قطعناه لايستهان به.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	٣٩٩٧٦
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/١٩



د. عاطف عبيد فى حوار حول «هندسة» الخصخصة:

مصر غير مطروحة للبيع ولدينا استراتيجية محددة للخصخصة

ركائز الاستراتيجية المصرية للخصخصة:

1. نقل ملكية ١٥٪ فقط من حجم الاستثمارات العامة
2. تحقيق التوازن بين مصالح رأس المال والعمل والمنتجين والمستهلكين
3. السماح للقطاع الخاص بالدخول فى المجالات التى اعتبرت تاريخيا انها حكرا على الدولة
4. المرافق والبنوك العامة والانتاج الحربى لايمكن خصخصتها

المعروض للبيع قيمته ٨٨ مليار جنيه فقط من اجمالى ٦٠٠ مليار هى قيمة الاستثمارات العامة

المسئول عن الخصخصة لجنة برئاسة رئيس الوزراء.

وأنا المنفذ لقرارات اللجنة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٥/١٩

فتح الاهرام، ملف الخصخصة للحوار باعتباره موضوع الساعة ، في مصر الآن .. وكان ذلك في إطار اقتناع تام بأن الخصخصة باتت قضية قومية مهمة .. بل يمكن القول بأنها اصبحت قضية راى عام .. باعتبارها تشكل العمود الفقري في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر، وفي احداث التحول الاقتصاد المنشود.

وفي إطار هذه الاهمية الشديدة لقضية الخصخصة ازداد الجدل حولها وبشكل يومي على جميع المستويات، وفي جميع المجالات، وبالطبع على راسها وسائل الاعلام المختلفة .. وظهر واضحا التناقضات والخلافات في الآراء مابين مؤيد لسياسة الحكومة بشكل عام في اسلوب تنفيذ برنامج الخصخصة، وبين معارض او متحفظ على طريقة تنفيذ البرنامج .. البعض اكد ان الحكومة في طريقها الى بيع مصر، وان الباب اصبح مفتوحا لسيطرة راس المال الاجنبي .. والبعض كان على النقيض بل اتهم الحكومة بالبطء في تنفيذ البرنامج، وفي احداث التحول الاقتصادي.

واذا كنا قد فتحنا ملف الخصخصة في ٢٣ ابريل الماضي بحوار مع رجل الاعمال الدكتور ابراهيم كامل، ثم كان الحوار الثاني مع السيد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ..

فاننا اليوم نستكمل الحوار ونفتح الملف للمرة الثالثة في حوار شديد الاهمية مع «رجل الساعة» الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام والمسئول عن تنفيذ سياسة الحكومة في الخصخصة او المسئول عن عملية «هندسة الخصخصة».

وفي هذا الحوار تحدث الدكتور عاطف عبيد بكل صراحة .. فتح قلبه وعقله وملفاته وارقامه بكل ثقة وموضوعية .. تحاور بكل هدوء .. فالرجل ليس عنده ما يخافه او يخفيه .. فهو لايعمل في الظلام .. وبالرغم مما يواجهه من مصاعب يومية كثيرة بسبب الخصخصة .. فإنه مقتنع تماما بان هذا هو قدر، من يتصدى للعمل الوطني العام، وأنه يمتلك على المستوى الشخصي من العلم ومن الخبرة ما يمكنه من السيطرة على الدفة وسط الأمواج والانواء .. ما دام ارتضى لنفسه هذا الموقع، وما دام لاتحركه الا المصلحة العامة دون اية اغراض او اهواء شخصية.

أدار الحوار

عبدالرحمن عقل

شارك في الحوار

رأفت أمين

عماد غنيم

ممدوح الولي

عبدالناصر عارف

ومن مركز الدارسات الاستراتيجية

مجدى صبحي

وقد فجر الدكتور عاطف عبيد في حواره كثيرا من الحقائق اولاها ان هناك استراتيجية محدده للحكومة في عملية الخصخصة وموافق عليها من القياده السياسية، وانه لن يبيع مصر كما يردد البعض او ان البيع يتم في شكل صفقات عشوائية كما وصفها البعض الاخر .. فمصر لم ولن تباع ابدا. كما انه في عملية الخصخصة لايلعب دور «الصقر» الشانى، كما اتهمه البعض .. وثانيتها :اكد الدكتور عبيد انه ليس المسئول الوحيد عن الخصخصة فهناك لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وهو منفذ لقرارات هذه اللجنة ولايتحرك إلا بموافقتها .. وهذه اللجنة ايضا تعرض وتناقش اعمالها وقراراتها في مجلس الوزراء ومع القيادة السياسية .. وثالثها: ان المزايدين في هذه القضية مطلوب منهم ان يتوخوا الدقة في الارقام حتى لا يخلطون الاوراق .. وكما يقول الدكتور عبيد كيف يدعون اننا نبيع مصر مع ان حجم القطاع العام كله في مصر قيمته الدفترية حوالى ٦٠٠ مليار جنيه في حين ان عملية الخصخصة لن تنفيذ إلا في شركات قطاع الاعمال العام التى تشكل قيمتها الدفترية نحو ٨٨ مليار جنيه فقط اى نحو ١٥٪ فقط من اجمالى حجم الاستثمارات العامة .. فكيف نبيع مصر، وهل هذه الشركات هى مصر .. ورابعتها: انه ليس هناك جدول زمنى للانتهاء من بيع الشركات وليست هناك ضغوط من المؤسسات الدولية للبيع في وقت معين، ذلك لان التجربة المصرية في الخصخصة لها ظروفها وهي تجربة مصرية ١٠٠٪ وتراعى ابعادا كثيرة ومتروكة لآليات السوق .. خامستها: انه من الواضح ان هناك اقتناعا تاما بجدوى عملية الخصخصة والتحول الاقتصادى، الا ان التناقضات والخلافات التى تظهر على السطح وامام الراى العام ترجع الى سوء فهم لتصريحات اعلامية متناثرة هنا او هناك دون معرفة حقيقية بحقائق وقرارات عملية الخصخصة ..

■ ■ وفيما يلى تفاصيل الحوار:

● **الاهرام: هل لدينا استراتيجية واضحة لعملية الخصخصة .. قواعد .. آليات برنامج ؟ وهل نطبق نموذجا معينا، واين نحن من تجارب الدول التى سبقتنا؟ ومن المسئول عن عملية البيع هل هو وزير ام الوزارة، كلها؟**

ثم ماهو راى الوزير فيما يتردد من ان عملية البيع تتم بصفقات عشوائية دون ضوابط وهل تتم هذه العملية بسرعة وارتجال كما يدعى البعض ام ببطء وتردد كما يردد البعض الأخر؟!

●● **الوزير:** في البداية لابد ان اشكر « الاهرام » على هذه الدعوة لاقدامها على اثارة قضية الخصخصة والاهرام صرح قوى وصادق وموضوعى واستطاع طوال فترة وجوده وتاريخه الطويل ان يكسب ثقة الجماهير من خلال الطرح الامين، والالتزام بالامانة والموضوعية امر مهم جدا لانه يكسب احترام المؤيد والمعارض ولكن دعونا ان نقرر بداية ان الخصخصة كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادى ليس امرا مسلما به من كل فئات المجتمع.

هذا شيء طبيعي يجب الا نغضب منه لان هذه العملية ليست مجرد تغيير محدود وانما هي عملية تحول كبرى جاءت بعد فترة ساد فيها الاقتناع بان ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وادارة الدولة لهذه الوسائل هما الصيغة المناسبة لتحقيق تنمية بمعدلات عالية، وكانت بالنسبة للجماهير وهى الاهم الصيغة المناسبة لتحقيق الاستقرار، وهى الصيغة المناسبة لتحقيق توفر السلع، وهى الصيغة المناسبة لعدالة توزيع هذه السلع وحينما .. تتوافر قناعات من هذا النوع وعلى فترة امتدت منذ عام ١٩٦١ ـ وهو تاريخ بدء سيطرة الدولة على الجزء الاكبر من وسائل الانتاج حتى عام ١٩٩٢ ، بمعنى ما يقرب من ٣١ سنة، وحينما تتوافر ظروف تساندها على ارض الواقع فاننا لا نتوقع اطلاقا في فترة وجيزة ان يتولد لدى المجتمع اقتناع بشىء يهدم اقتناعه القديم لان الواقع ادى الى تأييد ولو مؤقت حتى ولو كان ضارا للاقتناعات التى تولدت في المجتمع لانه شعر في خلالها بفترة استقرار كاف. ولكن اثار هذا الاستقرار على حالة الاقتصاد المصرى فيما بعد هذه لم يستوعبها العامه ولم يكونوا على وعى بها لانهم لا يديرون الاقتصاد ولكنهم يتأثرون به والعبرة عندهم بما هو موجود في السوق.. فالسلع ظلت لفترة من ١٩٦١ لما يقرب من ٨٧/٨٦ تنتج اولا ثم تباع بصرف النظر عما اذا كان المجتمع يحتاجها اولا يحتاجها المهم ان تكون موجودة سواء طلبت اولا.. وبالتالى السلع ظلت لغاية ١٩٨٧ الجزء الاكبر منها يتم توزيعه عن طريق حصص..

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/١٩

وتتذكر ان السلع لم تكن موجودة بشكل كاف للجميع وكنا نقف طوابير ونقدم طلبات للحصول على التليفزيون او الثلاجة والغسالة وايضا كان نظام الحصص موجودا لدى الصناع فى أوراق السنفرة

والبويات والمسامير الخ ورغم ان الناس كانت تشكو من نظام الحصص وكانت تعلم تماما أن هذا النظام يؤدى الى سوق سوداء كون البعض منها ثروات كبيرة فى خلال فترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥

ورغم هذا كله ، فإن المجتمع كان متقبلا لهذا النظام لان اسلوب الامتلاك والادارة كان يؤدى إلى اسعار تتحرك تحت سيطرة الدولة وهيمنتها والدولة كانت تنظر الى مسالة تحديد الاسعار على انها اسعار اجتماعية وليس بالضرورة أن تكون اسعارا اقتصادية وكانت الأسعار لا تتحرك الا بمقادير محدودة تكون مقبولة اجتماعيا حتى لو كانت اقل من التكلفة المهم ان تكون الأسعار مقبولة من قبل المجتمع وحتى لو كان هناك جزء من المجتمع من القادرين ..

وحينما توليت المسئولية كوزير عام ١٩٨٤ راجعت مضابط اجتماعات مجلس الوزراء خلال الفترة السابقة فلاحظت أن مجلس الوزراء اجتمع مرة لمدة ٥ ساعات لمناقشة بحث تحريك سعر العسل ٢٠٪ ورفض هذا القرار لانه راى انه من الممكن ان يؤثر على الشارع وهكذا كان الأمر بالنسبة لمئات من السلع الضرورية ظلت لا تتحرك اسعارها لفترات طويلة ولكن كانت لهذا انعكاسات اقتصادية خطيرة وهى التى نشعر بها الآن مشاكل تتعلق ببعض شركات قطاع الأعمال لانها كانت تباع باقل من سعر التكلفة وكانت الدولة تتحمل الفرق بشكل مباشر او غير مباشر . بشكل مباشر فى صورة دعم وجزء من هذا الدعم الذى كان يأتى نتيجة اتخاذ قرار بسعر اقل من التكلفة لايزال يمثل مديونية على الحكومة تم تمويلها من خلال الاستدانة من البنوك وهذا أحد الأسباب التى ادت الى زيادة الديون على شركات قطاع الأعمال وزيادة الأعباء السنوية ممثلة فى الفوائد التى تحمل على الايرادات وبالتالى تؤثر على الارباح وهكذا وجيل استمتع وجيل يدفع الثمن وعليه أن يواجه هذه المشكلات لذلك فإن من القناعات التى عاشها المجتمع أن الدولة مسئولة عن توفير فرص العمل وهذه المسئولية هى مسئولية مباشرة .. يعنى أن تعطيه فرصة العمل مهما كانت الظروف

أما الان.. فإننا نمر بمرحلة تحولا عكس هذه القناعات ولهذا يصعب أن يوافق المجتمع على هذه التحولات ويرضى عنها الجميع..

فنحن نتحول للاقتصاد الحر، ووسيلة التحول للاقتصاد الحر من خلال شيئين. أن نترك الانتاج للسوق ... المنتج ينتج ما يشاء وما يرى أن السوق فى حاجة اليه وما يرى أنه يمكن طرحه بالسعر الذى يغطى تكلفته، هذه واحدة

حرية الانتاج وحرية التداول ثم بعد ذلك تنقل زيادة التكلفة الى المستهلك ايضا تستطيع ان تربح ما تشاء طالما ان ظروف العرض والطلب مناسبة اذا زاد الطلب عن العرض واعطى لك الفرصة مادمت لست محتكرا

ثانيا: لاتشغيل اجباريا إنما فرص العمل تكون

حسب احتياجات العمل .. وبالتالى فإن هناك ٣ أشياء تمس الناس مباشرة يتم تغييرها من خلال مرحلة التحول وهى السلع والأسعار والتشغيل وتلك الاشياء تمثل المعالم الرئيسية للنظام الاقتصادى وهى تؤثر على مطالب الناس الأسا[illegible] .. لان مطالب الناس الأساسية سلع تتفق مع دخول[illegible] والمطلب الثانى ان يجد فرصة عمل هذه الاقتناعات من الصعب تغييرها فجأة ولذلك كنت انوقع من قيادات المجتمع السياسية والفكرية والاجتماعية توضيح السلبيات التى عادت على المجتمع

المصرى من جراء هذه الالتزامات التى فرضتها ملكية وادارة الدولة لوسائل الانتاج ولابد أن يعرف المجتمع ان مثل هذه السياسات كانت لها منافع مؤقتة واضرار طويلة الاجل ولايمكن لاى بلد أن يستمر فيها وبنفس الكثافة ولكن لم يحدث هذا التنوير ولهذا لا نتوقع ان تحظى عملية التحول التى تتم الأن برضا المجتمع كله ، لان المجتمع لم تتولد لديه الاقتناع بحتمية التحول.. ، وهذا يحتاج لفترة طويلة وفى المقابل فإن حجم التأييد ، الذى تحظى به عملية التحول ليست بالقدر الذى يجعله يتوازن مع حجم المقاومة لهذا التحول.. المقاومة مبنية ، على مصالح ومصالح يومية والدافع للتحول مبنى على رؤية لاعتبارات تتعلق بمستقبل الاقتصاد المصرى، وفى الدول النامية الناس تقول «احيينى النهاردة وموتنى بكرة» حينما تحدثه عن المستقبل.. وهناك فرق بين من يتحدث عن الحاضر ومن يتحدث عن المستقبل..

فالمستقبل دائما مجهول والحاضر هو المحتوم والمفهوم وانا شخصيا كنت أرى هذه الصورة بوضوح منذ تحملت المسئولية الوزارية وكنت مدركا لهذا ولكن لم اكن اتصور حجم هذا التحدى.. كلما نتحرك اكتشف اشياء أخرى.. هناك اعتبار أخر.. الدول التى تحولت وهى جميع دول العالم فيما عدا كوبا.. التحول نوعان وجوهر العملية هو ادارة التحول وهذه العملية بالنسبة للدول المتقدمة لم تواجه معوقات أما دول العالم الثالث والثانى والتى سمحت للدولة انها تمتلك وتدير وسائل الانتاج أخذت أحد خطين: ـ

الخط الأول: فرض التحول بالقوة الجبرية والمثل الصارخ والواضح لهذا الخط هو «شيلى» فهناك تحول نقل ملكية ووسائل الانتاج ولكن من يقاوم أو يعترض يعامل بالقوة وهذا الأسلوب له محاذيره وله أخطاؤه.

اما الخط الثانى: فهو إجراء عملية التحول وترك الامور تفرز ما يمكن ان تفرزه من اثار اجتماعية وهذا ما حصل فى الإتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية والدولة بسرعة رفعت يدها من ادارة عملية الانتاج والخدمات وقررت نقل ملكية هذه الوحدات وخطت خطوات ثم توقفت ثم بدأت تتراجع ولكن مبدأ التراجع هذا يؤثر على القدرة على استئناف المسيرة مستقبلا.. وهذان الخطان كانا واضحين لنا.. ولم تأخذ بهما التجربة المصرية.

● **الاهرام: اذن كيف ومن اين جاءت التجربة المصرية فى عملية التحول؟!**

●● **الوزير:** التجربة المصرية يسجل لها انها استوعبت ما حدث فى العالم ولم تقبل أيا من هذين التوجهين لانها درست وتوصلت الى اقتناع بان المجتمع لا يستطيع ان يتحمل الآثار المترتبة على أحد هذين التوجهين وقررت أن يكون التحول مدروسا وهادئا ومنظما ويسجل الدروس وعلى ضوئها يهتدى ثم بعد ذلك يتحرك.. وللاسف فإن هذا يراه البعض عيبا فى مسلك التجربة المصرية وبعض المبهورين بالشكل العام النظرى للتحول قالوا إن هذا بطء وهدوء فى تجربة مصر.. أما الذين رأوا بعض الآثار المحدودة لعملية التحول فكان لهم رأى مخالف واتهام معاكس.. ولهذا نتلقى الاتهامات المتناقضة.. البطء والسرعة فى التنفيذ ويظهر هذا الاختلاف فى الرؤية فى الجريدة الواحدة.. على صفحة تجد من يتهمك بالبطء وعلى صفحة أخرى تجد من يتهمك بالسرعة والعشوائية.. وهذا يعكس ما هو موجود فى المجتمع ككل..

.. وانا اؤكد ان هذا لا يزعجنى أو يغضبنى.. لانى مستوعبة، كذلك فإن الله أراد لى أن أعايش فى مصر تجربة محاولات اصلاح القطاع العام فقد كونت الاهرام ودار المعارف مؤسسة لدراسة مشاكل شركات القطاع العام، ووضع الحلول لها وشاركت فى ادارتها مع الدكتور السيد ابو النجا وكنا نبحث مشاكل قطاع الاعمال ونبحث كيف نطور الإدارة فيها.. ولهذا فإن مشاكلها كانت امامى وواضحة تماما بايجابياتها وسلبياتها.. يعنى الصورة موجودة امامى وكذلك كانت صورة العالم ايضا موجودة أمامى لانى رايت انه لابد من الاستفادة من تجارب العالم الذى ادار عملية نقل الملكية وليس «التحول» لانه اصلا كان متفقا ولديه اليات الاقتصاد الحر مثل بعض الدول الأسيوية والاوروبية..

وكان لابد لنا فى النهاية ان نستوعب تجارب الأخرين خاصة ان ما نشر من اول ما بدأت عملية التحول الواسع.. (التحول الواسع بدا فى ١٩٨١ بمبادرة من المملكة المتحدة) ومن خلال الدول الصناعية الكبرى والراسمالية.. قليل جدا وكل ما هو منشور فى المكتبة التى تسمى مكتبة الخصخصة عبارة عن كتابات لمجتهدين لا يمكن ان نقول أن فيها تقييما موضوعيا للتجارب لان التجارب لا تعطى نتائجها إلا بعد فترة زمنية وبالتالى فالمؤلف لا يعيش حتى يعرف النتيجة إنما فى العالم يوجد اكثر من ٢٥ مؤلفا عن الاشتراكية وادارة القطاع العام.

● **الاهرام: كيف استطعنا دراسة تجارب الاخرين؟**

●● **الوزير:** كان علينا حتى نعرف ونتعلم من تجارب الأخرين ان ندعو الذين شاركوا فى إدارة هذا التحول أو إدارة نقل الملكية.. ولهذا فقد استدعينا فى سنة ١٩٩٢/١٩٩٣، ١٩ مجموعة من ١٩ دولة من التى شاركت فى ادارة التحول وكل من هذه المجموعات تقابلت مع القيادات هنا التى من الممكن أن تشارك فى عملية التحول وتتولى إدارة الشركات القابضة والتابعة وتحدثوا عن تجاربهم وناقشناهم كثيرا وسجلنا كل هذا على شرائط وانا شخصيا اعيد تشغيل بعض الشرائط لاسمع كيف تصرفوا فى مشكلة معينة مثل إدارة عملية تخفيض الديون وكنت ادرس ما اسمع وخرجنا بدروس مفيدة

■ ليست هناك تجربة مكتملة فى العالم لعملية نقل الملكية ونتعلم من تجارب الأخرين

■ الدول التى بدأت بخصخصة المرافق والخدمات تواجه مشاكل كثيرة

الموضوع الرئيسي : الخصخصة | اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي : فى مصر : عام | رقم العـــــدد : ٣٩٩٧٦
المصــــــدر : الاهرام | تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/٥/١٩

● الاهرام: ولكن مــا هى اهم هذه الدروس وكيف نستفيد منها فى التجربة المصرية؟

●● **الوزير** : لعل اهم هذه الدروس هى اننا اذا اردنا ان نسير بالسفينة بسلام وامان لابد ان تسير بالسرعة التى يمكن ان يستوعبها المجتمع والسرعة التى يستوعبها المجتمع يحددها قائد السفينة ولا يحددها الركاب ولا المتفرجون.. لان قائد السفينة هو المسئول عن الغرق ولن يتحمل مسئولية هذا غيره من الركاب ولا من الذين يطالبون بزيادة السرعة او إبطائها لان قائد السفينة لابد ان يقودها قيادة (عسكرية) وهذا اهم الدروس، والدرس الآخر انه لابد ان تخاطب فئات المجتمع التى ستكون لها مصالح مباشرة وغير مباشرة فنحن نخاطب المثقفين ونخاطب اساتذة الجامعات واساتذة الفقة ونخاطب العمال ونخاطب السياسيين ونخاطب التنظيمات ونخاطب الذين يعملون معنا وكل هؤلاء مفروض أن نخاطبهم وتكون لدينا القدرة والمبررات والحجج ليكون خطابنا مقنع. والدرس الآخر هو انه فى اثناء التحول مادامت هناك ملكية للدولة ومادام الدولة تنتج فالمجتمع سيحاسب المنتج سيتصور أن هذا المنتج مسئولا عن توفير هذا الانتاج وتوفيره بسعر معين وهذا يفسر الهجوم المستمر حينما تحدث بعض الاختلالات فى الأسواق والسلع مرة فى الدقيق ومرة فى السكر.. ومرة أخرى الأسمنت.. كلما يحدث اى شئ غير مقبول فى السوق حتى ولو كان

القطاع العام ليس المنتج الوحيد وليس مسئولا عن توفير السلعة لانه لم يعد مسئولا عن توفير السلع وحتى ولو كان غيره (القطاع العام) مسئولا فهو باستمرار متهم لانه لا تزال هناك القناعة بانه جزء من الدولة وانه لايزال مسئولا، حتى ولو حدث تحول فى السوق.. ففى خلال عملية التحول اذا حدثت أية اختلالات سعرية فإن الناس سيتصورون ان هذا مسئولية الدولة ولا يتفهمون ان هذا يرجع الى عملية التحول نفسها ولكنهم يتناسون ان الدولة لم تعد مسئولة عن كل شئ وكانهم لا يشعرون ان تحولا ما يحدث.

أردت بهذا أن اوضح ان عملية التحول [illegible] [illegible] يعنى ان الدولة [illegible] [illegible] لا توفر بالضرورة حتى الالتزامات التاريخية التى نشأت عليها ومن الممكن ان يؤثر هذا على المصانع والشركات وبالتالى يؤثر هذا على المصانع والشركات على الاستمرارية وعلى مواجهة مطالب المجتمع فالدولة مثلا عليها للقطاع العام ١٣.٥ مليار جنيه نتيجة لانها طلبت من شركات القطن ان تشترى القطن وتدفع للفلاح حسب سعر السوق وتبيعه لشركات الغزل بسعر اقل من سعر الشراء والفرق تتحمله وزارة المالية ولكن من أين؟ عن طريق الاقتراض من البنوك وهذه الأموال سنويا تتحمل بفائدة مابين ١٤ - ١٥٪ معنى هذا أن ١٨٠٠ مليون جنيه تدفعها للشركات.

● الاهرام: وسط كل هذه الظروف.. هل هناك استراتيجية مصرية للخصخصة تراعى كل هذه المشاكل؟

●● **الوزير**: نعم هناك استراتيجية ترتكز اولا على ان نقل الملكية ونقل الادارة سيكون لجزء «لشريحة» من الاستثمارات العامة.. وشريحة مختارة وهناك أسباب للاختيار وكان لابد ان نأخذ موافقة سياسية على هذه المشروعات المختارة لذا كان لابد ان تكون لدينا استراتيجية ليدرسها السياسيون ويدرسوا تاثيرها وحتى يتم هذا كله كان علينا ان نحدد شريحة الاستثمارات العامة ثم نحدد شريحة قطاع الأعمال لنختار منها ماسيتم نقل ملكيته وادارته وللاسف مانشر خلط بين هذا وذاك لانه هناك مشروعات اقتصادية (استثمارية عامة) من المفروض لن تدار لكى تغطى ايراداتها ومصروفاتها وتستمر الاستثمارات ويتم المحافظة عليها وهكذا تزيد أصولها على ٦٠٠ مليار وهى فى ٧ مجالات . الاول الاستثمارات فى شركات تنتج سلعا وتقدم خدمات فندقية وسياحية كذلك هناك عدد من الشركات (٣١٤ شركة) سميت فى فترة من ٣ سنوات شركات قطاع الاعمال العام وهذه قيمة أصولها فى الدفاتر ٨٨ مليار جنيه.. والاستثمارات العامة ايضا فى شركات مازالت قطاعا عاما فى قطاع اعمال مازالت الاشراف عليها يتم بواسطة بعض الوزارات مثل وزارة الانتاج الحربى ووزارة البترول والشركات التابعة لقناة السويس لكن لما اقول شركات والمقاولون العرب.. اسمها شركات قطاع اعمال تخضع لقانون قطاع الاعمال ومنها شركات لها قانون خاص إسمه قانو قطاع الأعمال.

المجموعة الثانية، يعنى ليس هناك خطر لانه لاتوجد جهة واحدة مسئولة إنما عدة جهات.. إنما اتمنى إن يتم كما حصل فى القطاع العام كانت السياحة تقدر بـ ٣٠ مليار.. عندنا ايضا استثمارات فى بنوك القطاع العام وهى ٣ بنوك وشركات التأمين هى (٤) قيمة الاصول فيها مايقرب من ١٤٠ مليار

عندنا ايضا مشروعات يطلق عليها مشروعات المرافق والشكل القانونى الذى يملك سمى بالهيئات الاقتصادية وارقامها التفصيلية مسجلة عندى صافى قيمة الأصول ٢١٠ مليار. عندنا ايضا مشروعات يطلق عليها مشروعات المرافق والشكل القانونى الذى يملك سمى بالهيئات الاقتصادية وارقامها التفصيلية مسجلة عندى صافى قيمة الأصول ٢١٠ مليار.. عندنا ايضا الهيئات الاقتصادية والحكومة وشركات القطاع العام ساهموا فى انشاء ٣٥٠ شركة مشتركه مع القطاع الخاص المصرى والاجنبى صافى اصولها حوالى ١٢٠ مليارا نستطيع ان نقول فى الملكية العامة نصفهم للملكية العامة ونصفهم للملكية الخاصة.. عندنا ايضا هيئات تدير مرافق لتقديم خدمات وليس بالضرورة أن تغطى تكلفتها سميت بالهيئات الخدمية مثلا، هيئة الطرق.. هيئة النقل العام فى القاهرة والاسكندرية هى هيئات خدمية. وحصيلة هذا كله ٦٠٠ مليار جنيه وقررنا ان نبدا عملية التحول فى «كم منهم؟» وانشانا مركزا للمعلومات عن هذه الأصول فى مكان واحد ليجمع كل المعلومات المتعلقة بجرد الثروة ونجرد الاعباء التى عليها وارجو ان ربنا يقدرني ونخلص على الأقل الشركات المشتركة.. شركات قطاع الأعمال العام الهيئات الاقتصادية والبنوك فى طريقى للانتهاء منها.. الجزء الذى ينقصنا هو الهيئات الخدمية حتى الصورة مكتملة جملة وتفصيلا.. لنبدا بجزء من الشركات العامة الذى يسمى قطاع الاعمال العام ثم بعد ذلك نقيم التجربة فى هدوء تام ونستوعبها ونحكم عليها، ولكن مما يؤسف له ان البعض فهم لننا سنبيع اصولا بـ ٦٠٠ مليار جنيه وهى كل الأصول العامة، ولكن هناك فرقا بين الـ ٦٠٠ مليار والـ ٨٨ مليار فالاول هو قيمة الأصول العامة كلها والثانى هو قيمة شركات قطاع الاعمال وهى التى تدور فيها عملية الخصخصة ويجب ان يعى الجميع هذا . عملية الخصخصة لاتتم إلافى جزء من شريحة صغيرة من الاصول العامة لاتتجاوز نسبتها ١٥٪ ولاتدخل فيها قناة السويس ولاالصناعات الحربية، ولكن حينما كنا نحصر ونجرد الاصول العامة تعرضنا لقناة السويس فاستغل البعض هذا وخرجت مانشيتات بعض الصحف تقول اننا سنبيع قناة السويس وسنبيع شركات البترول والامتيازات الاجنبية ستعود مرة أخرى، وتلك كلها مغالطات.

لاننا لم نتحدث إلاعلى شريحة قطاع الاعمال فقط وهى التى تدخل فى عملية الخصخصة، وحتى هذه الشريحة نطرح منها جزءا صغيرا جدا ومع هذا هناك من يقول!! ان الخونة سيبيعون البلد!!

● الاهرام: نريد ان نعرف بصراحة هل تم فتح ملف هذه الهيئات الاستراتيجية تمهيدا لخصخصتها؟

●● **الوزير**: لم يفتح دراسة ولم يفتح قراءة

● الاهرام: اذن ماهو تفسيرك لما يثار حول بيع هذه الهيئات مثل قناة السويس؟

●● **الوزير** : كلها اتهامات لا أساس لها من الصحة وكل ما درسناه للخصخصة لا يتجاوز ١٥٪ من حجم الاستثمارات العامة وهى تمثل شريحة صغيرة منها..

● الاهرام: وهل هذه الشريحة كافية لإحداث تحول اقتصادى ام ان الأمر كان يحتاج إلى جرعة اكبر تشمل المرافق والخدمات. كما فعلت دول كثيرة بدات بخصخصة قطاع الخدمات لانه معظمه قطاع احتكارى ويسهل بيعه؟

■ المجتمع يتولد عنده الاقتناع الكامل بحتمية التحول حتى الآن ..ونحتاج إلى قت طويل

■ نفتح الباب للقطاع الخاص للاستثمار فى مجال الكهرباء ثم نقيم التجربة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٦
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/١٩

●● الوزير: في هذا الاطار لم تحدث تجربة كاملة الا تجربة المانيا الغربية التى خصخصت دولة بكاملها (المانيا الشرقية) والاقتراب من المرافق حساس وفي مسألة الاحتكارات.. هناك رأيان: الاول يرى أن الاحتكار في ظل ادارة حكومية يحمي المجتمع والرأى الثاني يقول: إن الاحتكارات في ظل ادارة خاصة يؤدى إلي الاستغلال الا إذا كان هناك قانون يمنع هذا وفي هذا يمكن تطبيقه في الدول المتقدمة ولكن في الدول النامية التطبيق يكون سيئا ومختلفا تماما عما هو موجود في التشريع.. اما خصخصة البنوك فعليها علامات استفهام.... فالمدخرات لابد ان تكون هناك رقابة على استخداماتها لأنه ممكن لأحد ان ينشيء بنكا برأسمال ٢٠٠ مليون جنيه وفي خلال سنتين أو ثلاث يصل إلي ٣ مليارات.. اذن لابد من توجيه هذه المدخرات حتى لو كانت لحساب القطاع الخاص. وذلك لتوفير الائتمان ولذلك فلابد للحكومة أن تسيطر على تدفق هذه الأموال لصالح المجتمع.. اما المرافق (٢١٠ هيئات اقتصادية و ٤٣ هيئات خدمية) والبنوك والانتاج الحربي فهذا لا يمكن خصخصته لأنها متعلقة بالأمن القومي. ولكن ما ندرس نقل ملكيته وهي الشركات التي لم يعد حولها جدل كبير في العالم على انها شركات تمارس نشاطا اقتصاديا وهذه الشركات التي تمارس نشاطا اقتصاديا هنا للجزء الاكبر منها اطلقنا عليه شركات قطاع الأعمال وهي مع الشركات المشتركة وضعناها في الشريحة التي ننقل ملكيتها. اما قطاع المرافق فغير وارد حاليا.

● **الأهرام: لكن بعض رجال الأعمال يطالبون بخصخصة قطاع الخدمات جنبا إلى جنب مع قطاع الانتاج، [illegible] النقل والشحن وخدمات الموانئ؟**

●● الوزير: كما ذكرت فإن هذا الملف لم نفتحه حتى الآن.

● **الأهرام: ولكن قطاع الخدمات اسهل بكثير في البيع ويحقق ايرادات كبيرة عند بيعه كما ان له مشترين كثيرين في العالم، فكان المفروض ان نبدأ به عملية الخصخصة خاصة ان خصخصته تحقق رفع مستوى الخدمة ونقل التكنولوجيا**

●● الوزير: لابد ان نتأكد اولا ان الادارة الخاصة ستؤدى فعلا إلى خدمة افضل وبسعر معقول جدا وستؤدى إلى ربط المجتمع بالتقنية وإذا تأكدنا من ذلك فيمكن أن نسمح للاستثمارات الخاصة جنبا إلى جنب مع الاستثمارات العامة في هذا المجال.. لأن الدول التي بدأت بخصخصة قطاع الخدمات والمرافق واجهت مشاكل كثيرة وأذكر في هذا ما حدث في البرازيل والارجنتين.. وفي اثناء مشاركتي في مؤتمر «ريو» جلست مع بعض المسئولين من الارجنتين، وهم قد بدأوا بخصخصة البنوك والكهرباء ثم بعد ذلك المواصلات السلكية واللاسلكية. وقالوا إنهم يواجهون عدة مشاكل خصوصا في الكهرباء وفي البنوك وفي المواصلات السلكية واللاسلكية كانت هناك عندهم المشكلة الامنية لانه من الممكن أن يفقدوا السيطرة الامنية على هذا الجهاز الحساس، ولكن توصلوا إلى حل تكنولوجي.

وجمعت تجربة البرازيل في هذا الشأن وكانت لهم نفس المشاكل ومادامت هذه القضية لم تحسم فلابد أن نتعامل معها بهدوء ولا نستعجل حتى تصل التجربة إلى نتائج ومسلمات راسخة.

هذا ما اردت توضيحه لنتفهم موقف التجربة المصرية في الخصخصة من المرافق والخدمات ولنوضح ايضا لماذا اخترنا شريحة شركات قطاع الاعمال لبدء عملية التحول ولكن مع هذا فإنه في قطاع المرافق رئي ان نفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في بعض المرافق ويقدم خدماته وإذا ثبت انه قدم خدمة افضل بسعر أقل، فإننا سنقوم التجربة لندرس ما يمكن ان يحدث مستقبلا من تحرك وبالتالى اعلنت الحكومة عن هذه الرغبة وفتحت الباب لمن يرغب لإقامة محطات كهرباء وادارتها وتشغيلها وشركات توزيع الكهرباء تشترى منها.

● **الأهرام: ومع هذا فإن هناك اثارا إيجابيه يمكن ان تأتى من خصخصة بعض المرافق مثل التليفونات، لأنه يمكن ان نقضي على ظاهرة الانتظار التى تصل إلى اكبر من ٥ سنوات للحصول على خدمة التليفون. فلماذا لا تتم خصخصتها الآن لحل مشكلة التليفونات ؟**

●● الوزير : انا غير مهيأ للإجابة عن هذا السؤال.. لأنه لابد من عمل دراسات فنية واقتصادية ثم تعرض على القيادة السياسية وبعد ذلك يمكن ان يحدث تغيير استراتيجية الخصخصة..

● **الأهرام : ولكن على ما يبدو فإن الحكومة لا تريد التخلى عن المواصلات السلكية واللاسلكية لأنها بدأت تحقق لها ارباحا بعد ان ارتفعت اسعار هذه الخدمة على تكاليفها ؟**

●● الوزير : انا لا استطيع ان اجزم بهذا ولكن اؤكد ان هذا التوجه لم يدرس وانعكاساته وآثاره لم تدرس دراسة تفصيلية ولم تقوم تجارب العالم في هذه المجال ولم توضع هذه الخطة أمام متخذى القرار السياسي.

ومع هذا فإن الشق الثاني من الاستراتيجية هو السماح للقطاع الخاص بأن يدخل مستثمرا في المجالات التى اعتبرت تاريخيا انها حكرا على الدولة ولاتقدم الا من خلال الدولة وفي عدد محدود من المجالات مثل إنتاج الكهرباء وبناء الطرق السريعة، وإقامة محطات المياه في المناطق النائية لتحلية المياه وتوزيعها ثم بناء المناطق القابلة للتنمية الصناعية والسياحية .. واحد معالم هذه الاستراتيجية ان تدير الانتقال والتحول للقطاع الخاص بالشكل الذى يحقق توازنا بين المصالح التى قطعا عملية التحول توجد فيها تناقضات وهو التناقض الابدى فيما بين رأس المال والعمل .. والتناقض فيما بين المنتجين والمستهلكين، وليس من الضرورى أن تتفق مصالحهم.

ففي المجالات التي يوجد فيها هذا التناقض لابد من ايجاد صيغة تخفف من حدة هذا التناقض.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧٧
المصــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٥/٢٠



تناولنا في حوارنا امس مع الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام حول «هندسة» الخصخصة الدوافع والاسباب التى فرضت علينا حتمية التحول الاقتصادى ..

وشرح الوزير بوضوح الإطار الفكرى والاستراتيجية المصرية لعمليات الخصخصة مؤكدا انها استراتيجية منظمة وواضحة فى اهدافها ومراحلها ..

والدكتور عاطف عبيد حينما تحدث عن عملية التحول كان مدركا تماما لأبعاد وضرورات تلك العملية، إذ انها دائما مراحل جدلية وخلافية فى تاريخ الشعوب، لأنها تهدم اشياء وقيما راسخة لتبنى على انقاضها اشياء وقيما جديدة، ومن هنا ينشا الصراع الحتمى بين انصار القديم ودعاة التجديد .. بين الحاضر والمستقبل .. بين النظرة الآنية والرؤية المستقبلية، ويتبع ذلك بالضرورة اختلال فى التوازنات وتناقض فى المصالح والتوجهات ..

ومن هنا ياتى دور رجال الفكر والسياسة فى تهيئة الراى العام لتقبل عملية التغيير والتحول.

ومن هنا ايضا ياتى دور الدولة والحكومة التى تدير عملية التحول لتصل بها الى بر الامان فى حفظ التوازنات بين مصالح الأطراف المتناقضة.



د. عاطف عبيد

الخصخصة ـ عندنا ـ لاتتم بقرار وإنما من خلال آليات السوق

قانون قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ ينظم البيع وشروطه ولانحتاج لتشريع آخر أو تعديل دستورى

صندوق النقد الدولى جهة محايدة ولايفرض علينا الالتزام بقرارات محددة .. ولكن لابد أن نحصل منه على شهادة بسلامة اقتصادنا

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧٧
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٥/٢٠

إذا تناقضت مصالح العمال ورأس المال فالحكومة مع العمال

وانتهينا فى حديث الامس الى هذه النقطة .. وهى دور الدولة فى حفظ التوازنات بين مصالح المنتجين والمستهلكين.

ولان عملية هندسة الخصخصة تشمل تفكيك هيكل الاقتصاد المصرى وإعادة تركيبه من جديد، فإن هذا يولد علاقات وتوازنات جديدة وفى خلال تلك العملية تنشأ مشاكل متعددة لعدد مختلف من اطراف العملية الاقتصادية واولهم العمال الذين سيستغنى عنهم المشترون الجدد للشركات .. ومشروعية وقانونية عملية التحول، وضوابط واحكام عمليات البيع والتقييم .. وعلاقة المؤسسات الدولية ببرنامج الخصخصة وضغوطها.

ولهذا فاننا سنتناول اليوم مشاكل الممارسة والتطبيق لعملية الخصخصة .. وخطة الحكومة لمواجهتها .. ونستكمل الحوار :

● الاهرام: ماهى المجالات التى يمكن ان يحدث فيها التناقض بين مصالح المنتجين والمستهلكين؟

● الوزير: فمثلا الأدوية فالدواء سلعة تباع فى سوق لايكون فيه للمستهلك أى اختيار لانه مريض، والمريض لايمكن ان يختار مابين ان يأخذ الدواء ام لا ولايملك ايضا الاختيار للمفاضلة بين صنفين من الدواء فالمريض يتناول الدواء الذى يصفه الطبيب بالتحديد.

وفى هذا المجال لابد ان يكون هناك توازن دقيق بين مصالح الجميع ولابد ان نتحرك بهدوء وثان وانا درست تجربة العالم ودخلت فى مناقشات ٦ شهور مع اناس مسئولين فى الداخل والخارج. سواء من منطلق فكرى او من منطلق مصالح ومن الدول التى تركت اسعار الدواء للسوق الحرة الولايات المتحدة. وهناك دول اخرى يوجد جزء كبير من الانتاج يتم فى القطاع الخاص وجزء بسيط يتم بواسطة شركات مملوكة او تساهم فيها الدولة.

ولكن الدولة دورها تنظيم الأسعار وتنظيم مايتعلق فى السوق حتى تحدث توازنا بين مصالح المنتجين ومصالح المستهلكين.

وهناك قضايا اخرى لم تكن مدروسة جيدا، ولهذا كان لابد ان ندرس ونتأنى ونسير بهدوء فمثلا.. ليس هناك اختلاف على ان حجم العمالة بالقطاع العام قد يكون اكثر من احتياجات شركات القطاع العام.

ولكن ليست هناك دراسة تحدد حجم الفائض. والذى يقول غير ذلك اقول له «لا» وحين نضع استراتيجية طويلة المدى فإننا لانعتمد على التخمين والاقوال المرسلة إنما يتم الاعتماد على الحقائق.

● الاهرام: وهل مشكلة فائض العمالة بالقطاع العام لم تدرس حتى الآن؟

● ● الوزير: لم تدرس انا لم اجد على الاقل فى سنة ١٩٩٣ دراسة تبين لى كم يحتاج مصنع معين من العمل ليحقق عائدا معينا. لم اجد دراسة توضح مثلا ان هذا المصنع به كذا عامل على كشوف العاملين ومقدار مايتقاضونه من الأجر والعدد الحقيقى الذى يحتاجه العمل ثم الفائض عن حاجة العمل كذلك كان لابد ان نتحرك نحو الخصخصة ببطء لتفادى مايحدث من هزات فى سوق العمل.. فنحن لدينا فائض فى حجم العمالة بمعنى ان طلبات التوظف اكثر من المعروض من حجم الوظائف وذلك نتيجة لزيادة السكان ونتيجة للفرص المتكافئة للإناث فى دخول سوق العمل.

وفى ظل سوق به زيادة فى المعروض.. ممكن اذا تحركنا بسرعة نحو تغيير الملكية تحدث مشاكل كثيرة.. لان المشترى او المالك الجديد قد يجد فى غير مصلحته الإبقاء على العمال كلهم ولابد ان يستغنى عن جزء منهم وهنا لابد أن يكون للحكومة خط واضح.. فإذا تناقضت مصلحة راس المال مع مصلحة العمال فلابد ان نحقق مصالح العمال لان الحكومة مسئولة عن العمال.. فإذا كان راس المال الخاص يرى لدواع اقتصادية الاستغناء عن جزء من العمال فأنا كحكومة مسئول عن هذا الجزء.. إنها قضية اجتماعية. وانا افصل بين القضية الاقتصادية والقضية الاجتماعية القضية الاقتصادية تعنى تشغيلا اقتصاديا هذا لانعترض عليه ولكن لانستطيع إطلاقا ان نحرم شخصا من فرصة العمل او من ايجاد عمل له وانت توجد فى سوق للعمل بها زيادة فى العرض عن فرص العمل المتوافرة.

● الاهرام: إذن كيف ستواجهون مشكلة العمالة التى سيستغنى عنها المشترون الجدد.. فهناك من يقول ان عددهم سيصل الى اكثر من ١٠٠ الف عامل او ٨٠ الف مثلا. اليست مشكلة؟

● ● الوزير: قطاع الاعمال به حوالى ٩٧٠ الف عامل.. ممكن يخرج منهم ٨٠ الف عامل وهؤلاء لايشكلون مشكلة.

● الاهرام: وكيف ستتعاملون مع هذا العدد وكيف ستضمنون حقوقهم؟

● الوزير.. هناك عدة بدائل وحلول اولها ان الحكومة ستظل تدفع اجر العامل ومرتبه الاساسى الى سن المعاش.. وهذا حقه...

فنحن كنا نقول للبلاد الراسمالية .ان الاجر الاساسى هو اجر من حق الاسرة وليس من حق العامل. وليس من المعقول ان نغير جلدنا.. والبديل الثانى هو ان نعرض على من يرغب فى ترك العمل مبلغا من المال اذا كان يريد ان ينشئ له مشروعا خاصا، اذا كان لديه استعداد ان يكون رجل اعمال صغير.

وليس كل العمال سيفعلون ذلك طبعا.

ويوجد من يقول انا اريد ان اظل موظفا والبديل الثالث هنا ان نقوم باعادة التدريب له لعله يجد فرصة عمل افضل فى سوق العمل الذى به طلب على هذه المهارات.والبديل الرابع تشجيع اقامة مؤسسات يمكن ان تستوعب فائض العمالة.

أدار الحوار:

عبدالرحمن عقل

شارك فى الحوار:

مصطفى النجار

سلوى غنيم

رافت امين

ممدوح الولى

عبدالناصر عارف

من مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدى صبحى

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	٣٩٩٧٧
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢٠

● الاهرام: هل مشاكل الشركات كلها واحدة فيما يتعلق بالعمالة.. بمعنى هل جميع الشركات بها عمالة زائدة. وهل سيتم لكل شركة اختيار احد البدائل المناسبة ام سيطبق قرار واحد على جميع الشركات المباعة؟

●● الوزير: لايمكن طبعا ان ناخذ قرارا عاما يطبق على جميع الشركات.. فلابد ان ناخذ كل حالة على حدة لان كل حالة من حالات قطاع الاعمال مثل المريض، لديه مجموعة من الامراض ولابد من تشخيص كل مرض والبحث عن علاج مناسب له اذا وجد. فمثلا فى شركة ما كل التقارير وكل الدراسات تشير الى وجود استحالة لاستمرار الشركة لانها صارت حالة ميئوس منها، فالادارات قديمة.. والمنتج ردىء والسرقات متنوعة ولا توجد ايرادات.

فرأينا ان نجلس مع اتحاد العمال.

عندنا فى مصنع هذه الشركة ٢٤٠٠ عامل. وجدنا عدة اختيارات عندهم فمنهم من يريد ان يعمل فى شركة جديدة حديثة ومعداتها حديثة، ومنهم الذى لايحب ان يعمل بالمرة، اى يترك هذا النوع من النشاط وهناك الذى وصل إلى ٥٥ سنة او اكثر ويحب الراحة، وتركنا للتنظيم النقابى هذا الموضوع دون تدخل من الحكومة وقلنا لهم الذى يريد الراحة ندفع له مرتبه حتى المعاش والذى يحب ان يخرج ويعمل ويريد مبلغا ندفع له.

والباقى الذى يريد ان يعمل نعمل شركة نملكها للعمال، وتدفع الحكومة راس المال.

وفاذا كان عندى ١٠٠٠ عامل مثلا.. ادفع له حصة فى راس المال بـ ٢٥٠٠٠ جنيه واوفر له

[...]رام: ماذا تقصد الحكومة [...]حيد حينما تكرر دائما انه لن [...]ر عامل من عملية الخصخصة، [...] كان من المسلم به ان الشركات المباعة ستقلص عدد عمالها؟

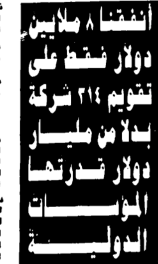
●● الوزير: لايمكن ان تتم عملية التحول دون تكلفة والحفاظ على حقوق العمال هو جزء من التكلفة يتحملها المجتمع والا فلن تنجح عملية التحول ولذا فلابد فعلا الا يضار عامل.

واريد ان اقول لكم ان اسهل مجموعات فى التعامل مع القضية هم العمال ورئيس الاتحاد العام. وكانوا اكثر نضجا ووعيا وفهما واتحاد العمال ايضا والتنظيمات النقابية لانني دائما معهم وهم موجودون فى مجالس الادارة والجمعيات العمومية وانا فى شدة الاعجاب منهم لانهم غير متشددين يريدون ان يبحثوا عن حل ويريدون ان يجدوا حلا ومستعدين ان يتقبلوا القليل. وهذا ما يرفع من الروح المعنوية.

وبهذا اعتقد اننى اوضحت عناصر استراتيجية الخصخصة التى نسير عليها فهى تتلخص فى ان هناك شريحة ليس بها اى نوع من الاحتكارات على الاطلاق. تتعرض للمنافسة والسوق المفتوحة ويوجد العديد من المنتجات.

واذا تركت ولم يتم مساندتها واصلاحها سوف تموت وليس فى صالح المجتمع ان تموت.

بالنسبة للشرائح الاخرى فالملف مغلق ولكن اهلا بالقطاع الخاص فى مجالات محددة وهذا هو الخط الثانى الاستراتيجى. والخط الاستراتيجي الثالث هو المواءمة بين مصالح الفئات المختلفة ودور الدولة ان يوجد نوعا من التوازن فيما بين مصالح الاحداث التى بينها تناقض وتعارض تاريخى منذ ان بدأ النشاط الاقتصادى وهو المنتج والمستهلك وصاحب راس المال والعمل.



تحديد المشروعات الاستراتيجية

● الأهرام: ولكن الحقيقة ان المشروعات الاستراتيجية غير محددة تماما لاننا نسمع تصريحات حكومية تقول مثلا ان قطاع الاعبية استراتيجى ومجمع الالومنيوم استراتيجى والحديد والصلب.

ثم تصريحات اخرى تقول ان هذه المشروعات مطروحة للبيع، فهل هناك تحديد معين للمشروعات التى سيتم بيعها والمشروعات غير المطروحة للبيع؟ ومن المسئول عن تحديدها؟

●● الوزير: انا اتمنى ان التصريحات التى تتعلق بادارة التحول فى مجال الاستثمار تصدر بالدرجة الاولى من الرئيس لانه هو الذى يدير الدفة ثم رئيس مجلس الوزراء لان المفروض انه يتشاور معه وهو كذلك فعلا وانا كوزير لقطاع الاعمال.

والذى يحدث البلبلة كثرة الاقاويل وكثرة التصريحات.

وانا اقول ان التصريحات التى تكون مسئولة وتحاسب عليها ممثلى الدولة هى التى تصدر من رئيس الجمهورية ثم الذى يساعده فى العمل التنفيذى وهو رئيس الوزراء ثم المكلف دستوريا من قبل الرئيس باتمام هذا العمل والمسئول عنه وهو الوزير المسئول.

مطالب البنك والصندوق

● الاهرام: تحدثت كثيرا عن استراتيجية الخصخصة وتؤكد دائما انها مصرية فكرا وتطبيقا.. ولكن نحن نعرف ان هناك مذكرات تفاهم بين الحكومة ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك والصندوق الدوليين منذ عام ١٩٨٩ للاتفاق على برنامج الخصخصة، فهل تريد ان تقول انها لم يفرضا على الحكومة اولويات للخصخصة اليس لعلهما مطالب محددة فيما يتعلق بالبرنامج كله؟

● الوزير: ارجو ان اوضح ماهى هذه المؤسسات الدولية ودورها!

كل العالم يعلم انه يوجد مايسمى بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى لان هاتين المؤسستين انشاتهما الامم المتحدة وساهم فى انشائهما اغلب اعضاء الامم المتحدة بما فيهم مصر. يعنى مصر تملك جزءا من صندوق النقد الدولى وجزءا من البنك الدولى للانشاء والتعمير. والمؤسسة الاولى وهى صندوق النقد الدولى انشئت كما تعلمون.. لتقييم الاوضاع المالية. والنقدية فى كل دولة من دول العالم التى انضمت لاتفاقية الصندوق وتعد تقريرا سنويا عن الاداء الاقتصادى لهذه الدول حتى يتنبه العالم ولا يفاجأ بكارثة نقدية ومالية.. وهنا فى النظام الاساسى للصندوق والولايات المتحدة نفسها، ويعد عنها تقريرا وعن الاقتصاد الامريكى والصندوق مؤسسة محايدة ولهذا فان التقرير يتعرف من خلاله على مسار القطاع الاقتصادى فى كل دولة وكل مهتم وكل متعامل مع اى دولة يريد ان يعرف محتوى هذا التقرير فان الصندوق يقوم بتقييم الجوانب الايجابية التى تحدث فى مسار الاقتصاد فى اى دولة وهنا امر مهم فى غاية الاهمية ولابد لنا ان نتيح له البيانات عن اقتصادنا. لانه جهة محايدة وندرس معه لنطمئن على التقرير الذى سوف يظهر الجوانب الايجابية فى مسار الاقتصاد فى بلدى.

والمهمة الثانية لصندوق النقد هى عندما عندما تتعثر فى اية دولة فى سداد الديون فيكون لديها اختياران.

إما اشهار افلاسها او يصبر الدائنون عليها الى ميسرة أى لإعادة جدولة الديون وحتى يتقبل الدائنون إعادة الجدولة لابد أن يشهد صندوق النقد الدولى بانها قادرة على السداد مستقبلا وانها التزمت فى تعديل المسار الخاص بها بالسياسات التى تضمن السداد مستقبلا لانه يريد الحفاظ على حقوق الدائنين. لانهم إذا لم يحصلوا على اموالهم سوف يفلسون ايضا بدورهم اى العالم كله سوف يفلس هنا تتضح العلاقة بين الدولة والصندوق. فالصندوق هنا لايفرض إطلاقا اى توجه. الصندوق يقوم بالدراسة ويقدم نتيجة دراسة هذه الاوضاع ويقدم بدائل للحلول. وإذا لم ترغب فى هذه البدائل يمكن ان تلقى بها فى القمامة!!

وإذا اردت ان تطبق الحلول الخاصة بك إفعل. فلا يوجد اى نوع من الالزام اطلاقا على مصر او اى دولة اخرى.

إنما الكل حر فيما يكتب وحر فيما يطبق وفيما يقدمه للدائنين.

وإذا حدث اتفاق بين الصندوق والمدين على الصيغة التى ترى انها تخدمك وكذلك الدائنين فلا مانع. إذا لم يحدث اتفاق وانت تعتقد انك على حق فلا مانع لن يرغمك على الالتزام.

وأؤكد أن البرنامج المصاغ للخصخصة عندنا برنامج مصرى ١٠٠٪.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي : فى مصر : عام — رقم العـــدد : ٣٩٩٧٧
المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ١٩٩٦/٥/٢٠

تشريعات الخصخصة

الاهرام عملية التحول الاقتصادى كان لابد ان يسبقها تغييرات تشريعية لوضع الضوابط والحفاظ على التوازنات.

● الوزير: إدارة عملية التحول فن وتحتاج الى قدرة وحكمة ورؤية، وهناك خطوات لابد من ان نخطوها. وبترتيب معين وأولويات واضحة لابد من استكمالها لكي نضمن سلامة الاداء ومن المؤكد ان عملية الخصخصة ونقل الملكية لابد ان تتم من خلال ترخيص تشريعي يعطي الصلاحية القانونية لاجراء عملية التغيير.

ولابد ان يحدد التشريع الجهة التى لديها صلاحية فى نقل الملكية والبيع ولابد ان يكون لديك ايضا منهج أو أسلوب لتحديد القيمة لانه لايوجد أحد يبيع شيئا بدون تحديد السعر، ولابد ايضا من ان يكون البيع مقبولا لمن سينتقلون مع عملية البيع لأننا لاننقل كومة من الالات فقط ولكننا ننقل العمال ايضا. ولكي تتم عملية البيع لابد أن يكون هناك مشترون.

والأفضل أن يتم البيع فى سوق منظمة لان البيع لو تم فى سوق غير منظمة فسوف تتأثر عملية البيع. وانا توصلت لهذا بالتفكير المنطقي. وكان لابد ان يكون هناك قانون ينظم عملية البيع لانه لايمكن ان ابيع فى ظل قانون القطاع العام. إذن لابد من وضع تشريع يحدد من الذى سيبيع.. مجلس الإدارة، ام الجمعية العمومية، أم الخبراء، ولابد من تحديد من الذى سينوب عن الدولة فى صلاحية البيع.. وسعر البيع. وكيف يمكن ان نطمئن لهذه القيمة التى تم تحديدها؟ وعند الاطمئنان لهذه القيمة لابد أن نضمن انه لن تصدر اى أنواع من الاقاويل وإذا صدرت تدحض بالدليل المادى. ولابد من الاتفاق على المنهج الذى سيتم النقل عند البيع، هل سيتم البيع من خلال السوق او من خلال الاتصال المباشر.

ثم هل السوق بالياتها قادرة على ان تستوعب ام لا؟ وهل يمكن ان يتم ذلك بقرار؟ فالتاميم كان بقرار لكن الخصخصة لم تكن بقرار ابدا والسبب ان الخصخصة تاخذ وقتا، اما التاميم فقد تم فى ٢٤ ساعة.

توجد مراحل وظروف ومقدمات لابد ان توجد حتى تستطيع ان تتحرك وبدونها لانستطيع ان نتحرك.

مثلا عندما قلنا إن فيه قانونا. احد المشاكل التي كنا نواجهها فى صياغة التشريعات ان اغلب التشريعات صيغت فى غيبة الناس الذين ستطبق عليهم هذه التشريعات وحتى نعمل تشريعا ينظم عملية الادارة فى مرحلة التحول كان لابد أن نبدأ من جديد ولاننظر للقانون الموجود ونبدأ فى التفكير لوضع قانون جديد تماما حول كيفية ادارة عملية التحول ثم بعد ذلك نطرحه للناس الذين سيعملون معنا فى ظل هذا القانون وهوماحدث بالفعل. وقد استغرقت ٦ اسابيع فى صياغة ٤ صيغ لقانون قطاع الأعمال العام ثم بعد ذلك جمعت ٢٥ من الاقطاب من القطاع العام والقطاع الخاص من الذين يعملون فى السوق فى جلسات عمل اسبوعية لمدة ٦ شهور ومدة كل جلسة لاتقل عن ٦ ساعات لأخذ رايهم فى مواد القانون.

ثم بعد ذلك تم طرحه على اللجنة الوزارية ثم على مجلس الوزراء ثم مجلس الشعب وهذا استغرق سنة. ولم اكن استطيع ان اتحرك بدون الانتهاء من هذا القانون... ولذلك انا ادعى ان هذا القانون ليس فيه ثغرة واحدة.لاتمام عملية الخصخصة ولا نحتاج الى تشريع جديد او تعديل دستورى . وكانت عملية مرهقة ومتعبة لوضع قانون لتحديد صلاحية من واسلوب البيع.

● الاهرام: هل نستطيع إن نقول هذا القانون (٢٠٣) هو قانون الخصخصة وهل يكفى وحده لاتمام العملية.

●● الوزير طبعا قليلون جدا الذين قرأوا القانون وقالوا عن علم وموضوعية.

وكثيرون يطالبون بقانون جديد للخصخصة حتى قبل أن يبحثوا أو يعرفوا هل اجاز القانون ٢٠٣ البيع أو لا. وإذا كان قد اجاز البيع ماهى الجهة التى اعطى لها صلاحية البيع.

ومتى تكون هذه الصلاحية نهائية؟

القانون وحده لايكفى

● الأهرام.. ولكن هل القانون وحده يكفى؟

●● الوزير: الذين عملوا معنا فى عام ١٩٩٣ قالوا:

القانون لايكفى إنما لابد من ضوابط وارشادات فى حكم الالزام مثل هذا القانون لتحدد أسلوب البيع وإذا كنت ستبيع باسهم فما هى الضوابط التى تلتزم بها. وماهو المنهج الذى لابد ان اتبعه؟ ولو تم البيع مباشرة فما هو الأسلوب المناسب وهذه الضوابط كلها تستهدف إحاطة عملية البيع بالأمان الكامل وضمان عدم استخدام النفوذ الشخصى والمحاباة لاى طرف من الإطراف والحصول على افضل قيمة «واعدل» قيمة واتمام عملية البيع بالسرعة التى تسمح بها ظروف السوق والشفافية الكاملة ثم إتاحة المعلومات لكل من يرغب فى التعرف على معلومة عن عملية البيع ليطمئن قلبه ولذلك بعد صدور القانون مباشرة. عملنا الدليل الارشادى الذى عملناه للخصخصة وطبع منه ١٠٠٠٠ نسخة وتم توزيعه على اعضاء مجلسي الشعب والشورى والاحزاب والاعلام واساتذة الجامعات المختلفة. ولكن للاسف بعد كل ذلك تجد من يقول لاتوجد قواعد ولاتوجد ضوابط!! ويدعي البعض الاخر ان البيع يتم بصفقات عشوائية.

ولكن المؤكد إننا لايمكن ان نبيع شيئا بدون تحديد قيمته ودليل الاجراءات ينص على انه لابد أن تكون القيمة التى تم التوصل اليها قيمة مقبولة من المجتمع. وحتى لاتتعرض هذه القيمة للتشكيك ولايحدث تشكيك فى ذمم الناس يقوم بيت خبرة استشارى بعملية التقييم واعرض ماتوصل اليه على مجلس الادارة. وإذا حصل اتفاق او اختلاف ابعث للجهاز المركزى للمحاسبات وهو جهاز الدول الامين على الاشراف على ادارة اموال الدولة. سواء حدث اتفاق او اختلاف واعرض على الجمعية العمومية ثم بعد ذلك اعرض على الوزير المختص وإذا راى من الممكن ان يعرض على مجلس الوزراء وهذه كلها ضمانات للتقييم والبيع العادل وتستغرق جهدا ووقتا كبيرا ورغم هذا انتهينا تقريبا من تقييم ٣١٤ شركة خلال ٢٨ شهرا.

واؤكد ا عملية التقييم تمت باقل تكلفة و٩٠٪ منها بكوادر وخبرات مصرية، ولم ندفع فى تقييم اى شركة اكثر من ١٠٠ الف دولار وكل ماانفقناه فى عمليات التقييم لايتجاوز ٨ ملايين دولار كان مقدرا لها ان تكلف مالاتقل عن مليار دولار طبقا لتقديرات بعض المؤسسات الدولية!!

● الأهرام: كثرة التصريحات حول الاعلان عن عمليات البيع وعدم الالتزام بهذه التصريحات يفقد ثقة المستثمرين فى جدية الحكومة فى عملية البيع.

●● الوزير: واين هم المستثمرون الذين يريدون الشراء رغم اعلاناتنا المتكررة فلم يات أحد!!

اين المشترون؟!

● الاهرام : ولكن لماذا لم يات المستثمرون؟

●● الوزير : انا سالت هذا السؤال لليابانيين والكوريين والاوروبيين وقالوا ان هناك ضوابط تحكم عملية قدوم المستثمرين لاية منطقة وهي:

اولا: السلام فى المنطقة، ولذلك لما يكون هناك سلام تجد المستثمرين يسارعون عليك ويسالونك عن مشروعات

ثانيا: لابد ان يتاكد المستثمر ان هناك استقرارا داخليا وسلطة حكومية قوية تسيطر على الأمور. لذلك فإن الدول الاسيوية قالت الاقتصاد الحر . وفى الوقت نفسه حكومات قوية مسيطرة.

ثالثا : لابد ان يكون هناك اقتصاد حر ومجالات محددة للاستثمار الحر ومجالات محددة لاستثمارات الحكومة ومعلنة ومعروفة.

رابعا : اذا تم التفاوض مع المستثمر فلابد ان تكون هناك قدرة على اتخاذ القرارفى ظل تشريعات قانونية حاكمة.

فاستقرار السياسات الاقتصادية ووضوحها مهم جدا وكذلك وجود سوق مال قوية يمكن للمستثمر ان يدور محفظته فيها.

وايضا لابد ان يكون المجتمع مهيئا لقبول عملية النقل والبيع. ولكننا نحن عندما بعنا فقط ٣ مشروعات قيمتها الاجمالية ٦٠٣ ملايين جنيه منهما ٤٠٪ أجنبى، و١٦٠ مليونا من القيمة السوقية لمشروعات قيمتها الدفترية ٨٨ مليار دولار (والقيمة السوقية على الاقل الضعف) لتحركنا ١٦٠ مليونا من ٦٠٠ مليارا لبعض اعتبر اننا بعنا البلد رغم ان ٣ شركات فقط هى التى تم بيعها و٤٠٪ من الثمن من الاجانب و٦٠٪ مصريين.

● الأهرام : البعض يتصور ان البيع سيتم بسرعة لأنه جزء من برنامج الاصلاح الاقتصادى، وتم تنفيذ المرحلة الأولى منه.

الاصلاح النقدى والهيكلى فى فترة زمنية محددة سنتان، والبعض يتخوف ان يتم البيع ايضا كما تم الاصلاح النقدى فى فترة وجيزة ويظن الناس ان هذا سيتم بدون مراعاة التقويم العادل لهذه المشروعات بسبب النقد والبنك الدوليين لانتهاء من البيع فى فترة زمنية محددة وهذا هو سر تخوف الناس . فهل هناك فعلا تعليمات من الصندوق او البنك لانهاء عمليات البيع وفق فترات زمنية محددة؟

●● الوزير : عمليات البيع تتم اما بقرار او وفقا لاليات السوق .. واذا اردت السرعة فتتم بقرار، وهذا ما حدث فى اوروبا الشرقية وفى روسيا وفى بعض دول اخرى.. انا شخصيا على اقتناع تام باننا يجب الانرتكب نفس الخطا الذى ارتكب فى التاميمات، واذا كانت التاميمات قد تمت بقرار، فالخصخصة لابد ان تتم من خلال اليات السوق، والا فإننا نناقض انفسنا . الخصخصة معناها الانتقال للسوق الحرة . والسوق الحرة اتباع اليات السوق، واليات السوق تفرض عليك ان مجبهر معسك ونستعد وندرس السوق وتحديدها هى جاهزة وقادرة فاذا كانت السوق تسمح يمكنك ان تبيع وهذا يأتى طبعا وبعد الاتفاق على اختيار الخصخصة وحسم الأمر فيها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	٣٩٩٧٧
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٢٠

العمال وتنظيماتهم النقابية من أكثر الناس تفهما ووعيا بضرورات التحول الاقتصادى

عمليات البيع والتقويم تخضع لرقابة محكمة تشارك فيها مجالس الإدارة والجمعيات العامة والجهاز المركزى للمحاسبات

نخصص وعندنا استقرار سياسيا على اننا سنخصخص وهذا التوجه له مبرراته .. عندنا يقين وعندنا قرار سياسي وعندنا اقتناع علمية يبرر اتجاهنا للخصخصة لأن الهدف في النهاية هو التنمية السريعة المتواصلة بمعدلات عالية لأن عندنا معدل نمو للسكان ٢.١٪ وعندنا متوسط دخل الفرد حوالى ٩٥٠ دولار سنويا ومازلنا مصنفين على اننا فى مصاف الدول التى تسمى دول العالم الثالث ومازلنا فى أشد الحاجة الى الارتقاء بمستوى الخدمات رغم وجود استثمارات ضخمة .. فالناس تاخذ خدمات، ولكننا نقول هل من مزيد، واذا كانت الخدمات، قد توافرت فالمشوار طويل جدا فى تحسين مستوى هذه الخدمات، وحتى يتم هذا فان الف باء فى الاقتصاد العلمى والتطبيقى تقول إنه يحتاج الى استثمارات، ويدرس فى كليات الاقتصاد ان «دخل» جنيه محتاج استثمارات خمسة جنيهات بالأسعار الحقيقية ومتعارف عليه فى العالم «المعامل (١) الى (٥)» ويعنى هذا انه اذا كان الناتج المحلى الاجمالى عندنا ٢٠٠ مليار ونريد ان نضاعفه ضعف معدل الزيادة يعنى ٥٪ اذن نحن محتاجون لزيادة الناتج المحلى الاجمالى السنة القادمة بمقدار ٥٠٪ من ٢٠٠ مليارا وعندنا ١٠ معدل التضخم او ٩ فهذا يعنى ان الناتج المحلى لابد ان يزيد بالاسعار الجارية بمقدار (٣٠٪) اضربها فى (٥) يطلع حجم الاستثمارات المطلوبة، هل عندنا مدخرات بهذا القدر، بالطبع لايوجد عندنا !؟ اذن ماذا نفعل؟ هل الدولة قادرة على ان تفتح استثمارات سنوية مابين ٧٥و ١٠٠ مليار .. لا فماذا نفعل؟ اذن لابد ان الاستثمارات الراكدة تقلبها وندورها. والمدخل هو القطاع العام.

(٨٨ مليار ومدين للبنوك بـ٧٥) لما ناخذ منه عبء الأموال ونسدد البنوك والبنوك تعيد استثمار الأموال والمجتمع يحتاج الى ضخ اموال من المدخرات، وحتى يحدث هذا لابد ان يحرك الاموال الراكدة، ولابد ان يجتذب اموالا من الخارج، حيث مازالت المدخرات المحلية لاتكفى، فالصين بلد الشيوعية الحمراء وكل دول العالم فتسعى الى جذب المدخرات من الخارج لتسد الفجوة مابين المدخرات الوطنية والمدخرات المطلوب طرحها لتحقيق الاستثمار . ولابد ان يعرف الناس هنا ان الناتج المحلى الاجمالى لايمكن ان يزيد الاستثمارات الجديدة، وزيادة الدخول التى توزع على الناس لايزيد الا اذا تحقق الامن خلال الادارة الكفء للاستثمارات، وتحديث وتجديد الاستثمارات فى قطاع الاعمال الصناعى فقط يحتاج الى ١٤ مليارا لتطوير الماكينات حتى ينتج سلعا تنافس فى السوق المحلية والعالمية.

٤ بدائل أمام العمال فى شركات قطاع الأعمال

(١) الحصول على الأجر الأساسى حتى الإحالة للمعاش

(٢) مبلغ مناسب للراغبين فى ترك العمل

(٣) إعادة التدريب للمتمسكين بالبقاء فى الشركة

(٤) مؤسسات جديدة لاستيعاب فائض العمالة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	٣٩٩٧٨
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٢١

٨

الخصخصـــة

د. عاطف عبيد يواصل حواره حول «هندسة» الخصخصة

ندعو رأس المال الأجنبى للاستثمار فى مصر.. ولكنه لا يمكن أن يشترى كل الشركات المطروحة للبيع

■ القائمون على بيع الشركات ليسوا موظفين بها وقرار البيع لا يمكن أن يتم لصالح أشخاص معينين

■ البيع ليس مقصورا على الشركات الرابحة ويشمل الخاسرة أيضا

لدينا التمويل الكافى لتعويض العاملين

أدار الحوار:

عبدالرحمن عقل

شارك فى الحوار:

مصطفى النجار

سلوى غنيم

رافت امين

مصطفى النجار

سلوى غنيم

رافت امين

ممدوح الولى

عن مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدى صبحى

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٢١

على مدى يومين فى حوارنا مع الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال حول «الخصخصة» ناقشنا المبررات والأهداف والاستراتيجية.. وناقشناها أيضا من حيث مشاكل الممارسة والتطبيق الناجمة عن عمليات هندسة «الخصخصة». وتعرضنا لعمليات التجهيز والاعداد لعملية الخصخصة من حيث الرخصة التشريعية وضوابط عمليات التقويم والبيع. ونواصل اليوم طرح هذه القضايا من حيث انتهينا بالأمس، فنتعرض لعمليات شراء الشركات المطروحة للبيع، من الذى سيشترى ومن الذى يبيع وكيف نضمن حسن ادارته للمشروعات المباعة وضوابط البيع للأجانب. وتجهيز سوق المال لعمليات طرح الأسهم فى الشركات، ومراحل عمليات تقويم الأسعار، وفى هذا الجزء الأخير من الحوار كان الدكتور عاطف عبيد حريصا على أن يؤكد عدة حقائق: ليزيل بها مخاوف الكثيرين الذين يقفون فى صفوف المقاومة لعمليات البيع وأولى هذه الحقائق أنه مستحيل أن تحدث حالة أنحراف واحدة فى عمليات تقويم أسعار الشركات المطروحة، وأنه لايمكن تفصيل عمليات البيع على أشخاص معينين. وثانية هذه الحقائق أن البيع للأجانب مهما كان فلا يمكن أن يطغى على الأغلبية المصرية في امتلاك عناصر الاقتصاد..

ونواصل الحوار

● الأهرام : من اين ستأتى هذه الاستثمارات وهل نضمن ان المستثمر الجديد الذى سيشترى سيديرها بكفاءة كيف نضمن ذلك؟

● **الوزير ليس المتصور ان هناك مستثمرا من القطاع الخاص يريد ان يخسر امواله ، اذن لابد ان يديرها بكفاءة وبغض النظر عن مصدر الأموال انما المؤكد اننا نحتاج لاستثمارات جديدة ، وهذه الشركات اذا لم يتم تجديدها فلن تنتج ولن تضيف شيئا للناتج القومي، وستظل الاموال المستثمرة فيها معطلة.**

وهذا ليس نقدا للقطاع العام .. فله ظروفه التى ادت الى هذه النتائج.

واذا نظرنا للقيمة المضافة من القطاع العام نجد انها متدنية. (٨٨ مليار جنيه تعطى ١١ مليارا) يعنى بمعدل (١:٨) والمعدل العالمى هو (٤:٨) يعنى على اقل تقدير فان الـ ١١ مليارا ستصبح ٢٢ مليارا وبالتالى تتوافر احتياطيات للتجديد والتطوير والدولة التى تحصل على ضرائب اكثر واجور العاملين تزيد .. وهذا سبب مهم ودافع رئيسى لنقل الملكية وتغيير الادارة فى شركات قطاع الأعمال ويجب ان يقتنع الجميع بهذا المبرر الضرورى.

ويضاف الى هذا سبب اخر وهو زيادة حدة المنافسة وفى ظل انفتاح الاسواق على بعضها وحرية التبادل التجارى هذا سيؤدى الى دخول سلع منافسة واذا لم تتمكن الشركات من تطوير انتاجها وتحسين جودته فانها لن تستطيع المنافسة وهذا يحتاج الى استثمارات جديدة فمن اين تحصل هذه الشركات على استثمارات جديدة ؟! هل يمكن ان تعطيها البنوك رغم انها دائنة لها ؟! وعاجزة عن السداد .. واذا ظلت هذه الشركات على هذا الحال ستغلق ابوابها وتتوقف عن العمل وفى هذه الحالة اين سيذهب العمال؟ اذن عملية الخصخصة حل ضرورى وحتمي وهي لصالح العمال وصالح المجتمع الذى سيستفيد من عائدات الاستثمارات التى كانت راكدة بلا عائد.

● الأهرام : يعنى مقولة ان الخصخصة هى مستقبل مصرفى القرن القادم صحيحة؟

● **الوزير : من المؤكد فلوا افترضنا ان الدولة تحصل على ١٥-١٧-١٨-٢٠ مليار جنيه ايهما افضل : توجهها للمشروعات ام الخدمات مثل التعليم ،الصحة، الترع.**

صندوق النقد طبيب

● الأهرام مع تسليمنا لكل مبررات الخصخصة ولكننا نكرر السؤال ، هل هناك ضغوط من الصندوق أو البنك للانتهاء منها فى فترة زمنية محددة مثلما حدث مع الإصلاح المالى والنقدى.

●● **الوزير: السؤال الذى تلحون عليه هو ان الاصلاح المالى تم بسرعة وتم بقرار ..والاصلاح الهيكلى بقرار خصخصة فهل الخصخصة واصلاح الادارة تم بقرار فتم بقرار من الصندوق، الحقيقة ان صندوق النقد الدولى .. اذا اردت الا تتعامل معه نهائيا فانت حر ، فانت تتعامل معه بمحض اختيارك، فالعلاقة طرفاها مريض وطبيب ولا احد يجبرك على ان تذهب للطبيب.**

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٢١

وحتى تحصل على شهادة تاخذ بها اجازة لابد ان تعالج وتذهب للطبيب، واذا لم يعجبك علاجه فأنت حر واذا اغطاك علاجا واهملته فأنت حر، ايضا، لكن ان ترفض الدواء والعلاج وتحصل على الشهادة، فهذا ليس من حقك، وسندوق النقد يمنحك شهادة اذا اخذت الدواء والعلاج.

تعليق ام سؤال

● الأهرام : وزير قطاع الأعمال - كما نعرفه - مدافع ذكى عن الخصخصة لكن لنا ملاحظات على تلك العملية : اولا : حتى الأن ليس هناك قانون واضح ينظم العملية ولا توجد بورصة نشيطة تساعد وتدعم، كذلك بدأت التجربة بعناصر في قطاع الانتاج صعبة في خصخصتها وتركت عناصر سهلة وجذابة وهي قطاع الاتصالات والكهرباء وشركات التجارة كان من الممكن البدء بها، أيضا هناك أمور كثيرة لم تقنن وكان يمكن ضبطها وتقنينها ولا تترك للأقاويل .. يعنى الأمور كما تبدو غير واضحة فلا هى خصخصة ولا هى عمعمة !

●● الوزير : هذا تعليق وليس سؤالا ..اريد سؤالا محددا.

● الأهرام : هل ترى أن البيئة القانونية الحالية مواتية لعملية الخصخصة ؟:

● الوزير : نعم هى مواتية تماما

● الاهرام : هل نحتاج الي تغيير دستورى لاتمام عملية الخصخصة دون مشاكل قانونية

● الوزير : لا .. لا نحتاج لذلك

● الاهرام : ولكن هناك قضية مرفوعة بالطعن فى دستورية عملية الخصخصة برمتها .

●● الوزير : ليست هناك مشكلة ..القضية المرفوعة تدعى أن القطاع العام دستوريا هو ركيزة الاقتصاد المصرى.والقطاع العام موجود فى الاستثمارات العامة التى تزيد اصولها على ٦٠٠ مليار جنيه والخصخصة تم فى جزء ضئيل منها :

● الأهرام : ولكن القطاع العام يحتكر كثيرا من السلع وهذا ضد المنافسة واليات السوق فى المرحلة القادمة

●● الوزير : عدد السلع تقريبا حوالى ٥٩٤ سلعة، الاحتكارات فى شركات قطاع الاعمال لا تزيد على ١٤ سلعة يقابل ذلك أن عددا كبيرا من السلع والخدمات فيها منافسة مثل المقاولات، تجارة التجزئة،الفنادق اغلب المنتجات الكيماوية،والاحتكار يكون إذا كان القطاع العام منتجا وبائعا لاكثر من٢٥٪ من السلع

واذا كان السوق مقفولة عليه ويوجد كثير من السلع مثل الالومنيوم والسجائر تتمتع فقط بحماية جمركية ولكن لا يوجد حظر استيراد . بالتالى ليس هناك احتكار.

البورصة

● الأهرام : هل أنت مقتنع ان المناخ مهيئ تماما للخصخصة .. نحن نرى أن هناك كثيرا من العوامل المعوقة مثل عدم صدور قانون للاحتكار والبورصة أيضا غير جاهزة وغير مستعدة ولا تزال عاجزة وكل هذه اسباب مثيرة للقلق حول الخصخصة ..

●● الوزير : بالنسبه للبورصة فلا وجه للمقاونة بين بورصتنا وبورصة نيويورك او دبى .. ولكن من العدل والانصاف ان نقارن حجم حركة البورصة الآن وحجم تداولها قبل ٣ سنوات، وكذلك قارن حجم شركات الوساطة المالية حاليا و عددها منذ ٣ سنوات .. تلك هي المقارنة العادلة، لم يكن عندنا اى صناديق استثمار، الآن ٨ صناديق و ٤ في طريق التاسيس كذلك زاد عدد شركات السمسرة وكل هذا يعني ان سوق المال عندنا في تقدم مستمر.

ولدينا المقومات الاساسيه لسوق مال ناجحة، فنحن لدينا بنسبة اساسية مكان ومعدات وتجهيزات لدينا ايضا مؤسسات وساطة مالية وصانع السوق بدا يظهر وكل هذا عوامل تؤكد مستقبل جيد للبورصة المصرية كما أن كل هذا يدل على اننا نتحرك للامام في هذا المجال وكلها عوامل ايجابية لصالح الخصخصة.

ولا داعى للقلق؛ فالقلق يكون لو از[illegible] [illegible]ات حتكارات لاغلب السلع او لو لم يكن هناك ترخيص قانوني للبيع أو لو أن الذين سيتخذون قرار البيع ليس من مصلحتهم ان يبيعوا . الذين سيتخذون قرار البيع ليسوا موظفين هذه حقيقة لابد ان نعرفها، البيع للجمعية العمومية للشركة القابضة، والجمعية العمومية جميع اعضاؤها ليسوا موظفين، ولكن انا كمالك وكدولة أريد اخصخص وأوكلت لهم هذه المهمة ولهذه المهمة فقط وليس لوظيفة داخل الشركة،أؤكد لهذه المهمة فقط وأرجو أن يكون هذا واضحا للجميع وأحب أن أوضح أيضا أن الذين يرددون ان فى شركات قطاع الاعمال من البعض من مصلحتهم الا يبيع فإننى أؤكد أنهم لا يملكون ذلك لان رخصة البيع لمجلس الإدارة وقرار البيع، لمجلس إدارة الشركة التابعة، والجمعية العمومية للشركة التابعة وهى مجلس ادارة الشركة القابضة والجمعية العمومية للشركة القابضة وهؤلاء جميعا ليسوا موظفين، واعتقد انه لايمكن ان يتفق كل هذا العدد على تمرير صفقة مشبوهة او يتفقوا على تعطيل نقل الملكية.

سنطرح ٤شركات اسكان أخرى للبيع

بعدنجاح طرح شركة مدينةنصر

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	٣٩٩٧٨
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٢١

شركات محددة للبيع

● الأهرام: ولكن مع هذا كله ك بطء فى عملية الخصخصة انت ترجع هذا لآليات السوق لكن فى دول كثيرة تمت العملية رعة. نحن نريد أن نعرف وضوح ماهو عدد الشركات التى ترى الحكومة خصخصتها ملا.. وكم منها مفروض أن تهى بيعها هذا العام؟!

●● الوزير: هناك قرار سياسى لارجعة فيه ببيع ١١ شركة بيعا كاملا، ٤٥ شركة بيعا جزئيا منها ٣١ شركة ستباع الاغلبية فيها عدا الالومنيوم والمطاحن والسجاير) كما انه سيتم بيع الاراضى المملوكة للدولة فى الشركات الزراعية، وايضا جميع الفنادق عدا ٦ فنادق سوف تتدرج فى شركة واحدة.

والشركات الـ ١٤ سيعلن عن طرحها وكراسات العرض جاهزة للطرح اخر يونيو وسيتم طرحها تباعا وسنترك الامر لقوى السوق.

كذلك فاننى تلقيت رغبات مكتوبة من اللجان النقابية وصناديق العاملين فى بعض ٣ شركات لشراء هذه الشركات لصالح العمال واتخذنا قرارا ببدء التفاوض مع هذه اللجان النقابية لبيع تلك الشركات للعمال.

الانحراف مستحيل

● الأهرام: أيهما أفضل.. البيع بالأسلوب المباشر أم عن طريق سوق المال؟!

وهل تحديد قيمة الشركات المباعة يتم بأسلوب عـ..ن وموضوعى؟.

●● الوزير: بصراحة البيع المباشر دائما فى الدول النامية يثير الشبهات وبالنسبة لنا أؤكد لكم واقطع وأجزم أنه لايمكن أن تحدث حالة انحراف واحدة فى ظل نظام التقويم الذى نتبعه فى تحديد القيمة لانه يحاط بضوابط محكمة لاتترك ثغرة واحدة لأى انحراف ومنها أن مجلس الادارة يراقب عملية التقويم ويتكون من ٩ اشخاص منهم ٤ عمال ثم أيضا يخضع لمراقبة الجمعية العمومية، ثم بعد ذلك الجهاز المركزى للمحاسبات ثم يعرض على الوزير المختص وبعد ذلك يعرض على لجنه وزارية، وبعد كل هذه الحلقات المحكمة هل تتخيلون ان عملية تحديد الاسعار يمكن «طبخها» لصالح اى طرف، هل نتخيلون ان كل الاشخاص المشاركين فى هذه العملية يمكن أن يكونوا منحرفين أو.. هذا من رابع المستحيلات..

● الاهرام: نحن نثق فى الجميع ولانقصد ان نوجه اتهامات أو نشكك فى ذمة احد ولكننا سمعنا عن فكرة لبيع الشركات وتسديد الديون فى الوقت نفسه اذا كان هو الهدف من البيع وهذه الفكرة هى مبادلة الديون الخارجية بأصول الشركات المطروحة للبيع وسمعنا أن هناك مشترين جاهزين ينتظرون اشارة البدء..

●● الوزير: لا.. لا.. هذه الفكرة غير مطروحة الآن.

● الأهرام: لماذا لا تحددون موعدا لاتمام عمليات البيع؟

●● الوزير: تجارب العالم فى تحديد موعد نهائى للبيع صادفتها مشاكل كثيرة فإذا علم المشترى انك لابد أن تبيع فى موعد معين سينزل السعر، كما ان تحديد الموعد النهائى للبيع يفقدك القدرة على التفاوض وهى فى مجملها ضد اليات السوق لانك اذا حددت موعدا لابد ان تكون متاكدا من حجم الطلب فى السوق.

البيع للأجانب

● الاهرام: هل توجد ضوابط وحدود لمشاركة الاستثمارات الأجنبية فى عمليات شراء الشركات؟!.. البعض يتخوف من شراء الأجانب للشركات؟.

●● الوزير: لا خوف مطلق من راس المال الأجنبى.. فنحن لدينا ضوابط لشراء الأجانب.. فمثلا اذا كان المستثمر الأجنبى سيفتح استثمارات جديدة لتوسيع الشركة وتحديثها فاهلا به.. واذا كان عنده تكنولوجيا حديثة لانستطيع ان نحصل عليها واذا كان لديه قدره اكبر منا على التسويق فلا مانع، أما حكاية سيطرة الاجانب هذه فمقولة مغلوطة لانه مهما اشترى فلن تزيد مشترياته عما يمتلكه المصريون فكما قلت نحن لدينا اكثر من ٦٠٠ مليار استثمارات عامة، المطروح منها للبيع جزء من شركات قطاع الاعمال فقط يعنى جزءا من (٨٨ مليارا) واذا قارنت النسبة بفرض شراء الاجانب لمعظم الشركات المطروحة فسنجد ان نسبة الاجانب الى المصريين ضئيلة جدا كما ان القطاع الخاص المصرى يمتلك أضعاف أضعاف ماهو مطروح للبيع، ارجو ان يقتنع الجميع انه لا خوف من الاستثمارات الاجنبية وانها مهما تدفقت علينا

فلن تكون اغلبية فى البلد، انظروا الى تركيا وكوريا والصين كم من الاستثمارات الاجنبية تتدفق عليها سنويا ومع هذا لم تؤثر على السيادة الوطنية.

طرح شركات جديدة

● الاهرام: لماذا لايتم انشاء صندوق للبطالة لحسم مشكلة العمالة بالشركات نهائيا فى هذا المجال

● لم نقدم على اى خطوة دون استشارة اللجان النقابية للعاملين بالشركات ولدينا التمويل الذى يكفى دفع تعويضات لمن يرغب فى الخروج من الخدمة أو صرف المرتبات حتى سن الخروج من المعاش ولا داعى لانشاء مثل هذا الصندوق

● الاهرام لماذا لاتسرع فى طرح اسهم شركات الاسكان مادامت ان السوق أظهر استجابة كبيرة عند طرح شركات مدينة نصر.

●● الوزير: عندنا مثلا برنامج لطرح اسهم شركات اخرى تعمل فى مجالات التشييد والمقاولات خلال العام الحالى ويقرب عددها من ٤ شركات

● الاهرام: نقترح ان يتضمن برنامج الخصخصة طرح الشركات الخاسرة الى جانب الشركات الرابحة والاستفادة من عائد البيع فى تقديم خدمات اخرى بدلا من انفاق استثمارات عامة لاصلاح هذه الشركات.

●● الوزير: بالفعل فاننا طرحنا الشركات الخاسرة والحكم فيما سيحدث فى السوق فمثلا هناك ١٤ شركة يجرى بيعها بالكامل من ضمن هذه الشركات توجد شركة مصر للالبان وهى شركة متعثرة وبسكو مصر تنتج عليها طلب يعنى ممكن الواحد يصلحها وبالتالى احنا لم نقصر البيع على الرابح فقط وانما اردنا فى البدايا ان نبدأ بالرابح لتحقيق عدة اهداف اولها التاكيد على ان هناك طلبا واستعادة الثقة فى سوق المال لان من يشترى اسهم رابحة سيشجع غيره مما كذلك ايضا لزيادة حجم التعامل فى سوق المال لتنشيطه وانما هذا لا يعنى اطلاقا اننا نقتصر فى عملية الطرح والبيع على الشركات الناجحة فقط هذا بالاضافة الى أن بيع الشركات الناجحة اسهل عن طريق سوق المال وإنما الخاسر لابد ان تتبعه مباشرة لانه ليس له سعر فى السوق وان عملية البيع المباشر اكثر تعقيدا واكثر صعوبة دائما وتحيطها المخاطر.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٢١

■ كان لابد من تغيير الملكية والإدارة.. فالقيمة المضافة للقطاع العام «متدنية».. واستثماراته «راكدة»

● الأهرام: متى يطرح سندات الشركات

●● الوزير: لن نطرح سندات فى الوقت الحالى

● الاهرام: مشكلة مديونية الشركات التى تبلغ ٧١ مليار جنيه كيف يتم التعامل بينهما؟

●●الوزير: هذه المديونية تشكل قلقا على الشركات المتعثرة وتجرى حاليا إعادة لجدولة هذه الديون لكل شركة على حدة والمفاوضات مع البنوك اساسها التسوية فى حالة عدم القدرة على السداد وتتم التسوية من خلال استخدام جزء من حصيلة البيع فى مساندة هذه الشركات المتعثرة وخلال العام الماضى تم سداد ٣٠٠ مليون جنيه مديونية ٣٥ شركة للبنوك مما ساهم على اقالتها من عثرتها وتحويلها الى الربحية وكل يوم تحدث مفاوضات ومناقشات بين البنوك والشركات لحل هذه المشكلة

السماح لصناديق الاستثمار بشراء ١٠٪ من أصول الشركة

● الاهرام: هل ستطرح الشريحة الثانية من الشركات التى سبق طرح اسهمها خلال العام الماضى وعددها ١٦ شركة بنفس الاسعار السابقة؟

●● الوزير: الشركة مسئولة عما تطرحه فى الطرح الاول وليست مسئولة عن سعر التداول فى السوق ومثال ذلك انها طرحت بسعر ثابت فى الشريحة الاولى بـ ٢٧ جنيها ثم ارتفع السعر الى ٥٤ جنيها هل ابيع الشريحة الثانية بـ ٢٧ جنيها، طبعا الاجابة بالنفى وبالنسبة لـ ١٦ شركة يوجد ٦ حالات فقط انخفضت عن السعر المحدد اما باقى الشركات فلم تنخفض الاسعار عن سعر التقويم من قبل الشركات.

● الاهرام: هل تأخير تغيير القيادات فى الشركات الثانية يؤثر على الانتاج؟

●● الوزير: بالعكس لان معيار التغيير هو الربحية مما يعد حافزا لرؤساء الشركات على بذل مزيد من الجهد لإعطاء نتائج جيدة.

● الاهرام: هناك حوالى ١٠٠ شركة سمسرة وحوالى ١٠ فقط حصلوا على ترخيص وترويج اوراق مالية وبدا يدخل نوع من الاحتكار وتخصيص شركات بعينها للقيام بعملية الترويج

●● الوزير: يوجد حاليا ٦٠ شركة سمسرة والتعامل يجرى حاليا مع ١٠ شركات وكان ٣ فى البداية ثم أصبح ٤ ثم ٥ ثم ١٠ ولكن لم اتعامل بعد مع الـ ٥٠ شركة والسبب أن معظم هذه الشركات الاخرى لم تظهر فى السوق الا من خلال ٣ شهور فقط فهى شركات حديثة

● الاهرام: هل سيتم بيع بقية شركة مدينة نصر؟

●● الوزير: نعم ان برنامج البيع يستهدف فى المرحلة الثانية بيع ٢٥٪ بالتدريج وانا من انصار عدم الاحتفاظ باقلية فى الشركات

● الاهرام: بعض رجال الأعمال من المستثمرين الكبار قد اشترطوا الحصول على نسبة كبيرة من الاسهم بحيث تمكنهم من ان يحصلوا كرسى فى مجلس الادارة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢١

●● الوزير: قانون سوق المال يشترط اذا تقدم المشترى لشراء اكثر من ١٠٪ لابد ان يخطر سوق المال وياخذ موافقته بغرض عدم تركيز الملكية والاحتكار فى الجمعيات العمومية للشركات، وافقت على السماح للمؤسسات الاستثمارية بشراء ١٠٪ من قيمة اصول الشركات ويمكن تجاوز نسبة ١٠٪ بشرط العرض على الجمعية العمومية للشركة ونهدف من وراء ذلك الى ايجاد شركات محترفة وخبيرة فى الاستثمار.

● الاهرام: لماذا لم يسمح للافراد بشراء ١٠٪ من اصول الشركة الواحدة؟

●● الوزير: الوقت حاليا غير مناسب ولم تتم دراسة هذا الموضوع حتى الآن.

● الاهرام: ماهو تعليق سيادتك على مستقبل الادارة وبالنسبة لاستخدام حصيلة البيع؟

●● الوزير: أولا يتم استخدام حصيلة بيع الاسهم فى تصحيح مسار الشركات المتعثرة حتى يمكن ان تكون قابلة للخصخصة وما يتبقى بعد ذلك يكون للدولة يسدد مع الدين العام لان تخفيض الدين العام يؤدى الى تخفيض الاعباء فى الموازنة العامة للدولة

●●●

وينتهى حديث الخصخصة مع الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال الذى طرحنا عليه كل مايدور فى الشارع المصرى من تساؤلات حول القضية بل طرحنا عليه وجهة نظر بعض رجال الاعمال وايضا العمال وكان كعادته صريحا وسريعا فى رده.. كان سريعا لأن ملف الخصخصة كله بين يديه حتى قبل بداية العملية كان هو المهندس الذى يجهز البنية الاساسية ويعد الاساسات ويهيىء المناخ لبداية العملية، وحينما بدأت كان متوقعا لمشاكلها وجاهزا لمواجهتها ولذا نجد أنفسنا متفقين مع الدكتور عاطف عبيد حينما أكد فى نهاية الحوار أنه بذلت جهود مضنية للاعداد لعملية الخصخصة ولاستيعاب اجراءاتها لتحقق النتائج المرجوه منها، وأن ماتحقق من نتائج حتى الآن طيبة على جميع المستويات.

والدكتور عاطف عبيد كان صادقا ايضا حينما أكد أن تجربة مصر فى الخصخصة تلقى اهتماما عالميا لأنها تجربة فريدة ويكتب عنها الكثير فى جميع أنحاء العالم، لأنها فعلا تجربة مصرية فكرا وتطبيقا استفادت من كل تجارب العالم.

وضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى صقر
وضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العـــــدد :	٦٢
المصـــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٧/٢٠

في محاولة جادة للتعرف على العقبات الحقيقية التي تقف أمام برنامج الخصخصة وتحديد وسائل جديدة لتنشيط هذا البرنامج نظمت الجمعية المصرية للأوراق المالية يوم الثلاثاء الماضي ندوة حاشدة شارك بها الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والسفير جمال بيومي إلى جانب عدد كبير من مسئولي شركات السمسرة والجهاز المركزي للمحاسبات. تناولت الندوة التي امتدت ليوم كامل تاثير العولمة والجات على برنامج الخصخصة وطرق تقييم الشركات ودور بنوك الاستثمار وشركات الترويج في الخصخصة.

في ندوة حددت سبل إنعاش برنامج الخصخصة:

عاطف عبيد: ٤٤ شركة جاهزة للبيع بنهاية يوليو

في بداية الندوة كشف د. عاطف عبيد كشف حساب سريع لبرنامج الخصخصة حيث أكد أنه تم تزويد السوق بأسهم ٩٨ شركة حتى الآن من مجموع [illegible] الشركات القابضة في بداية البرنامج وأنه في بعض هذه الشركات لم تجد الأسهم سبيلها لسوق الأوراق المالية لاقتصار البيع على العاملين ومع ذلك فلن تحجب هذه الأوراق بشكل دائم وسيجد جزء منها طريقة للبورصة بعد سداد قيمة الأسهم وأنه يتم التفكير حاليا في وسيلة لدخول جزء من الأسهم للبورصة فالسداد يتم على ٨ سنوات وبالتالي يمكن اعتبار ٨٪ من قيمة الأسهم تم سدادها ويجوز تحسيبها خاصة وان معدلات الربحية للشركات التي تم بيعها للعاملين مرتفعة فالتوزيعات المنسوبة إلى القيمة السوقية تصل إلى ١٤ و١٦٪ مما يعني أنها شركات واعدة يمكن تقديمها للبورصة بالاضافة إلى انها شركات متوسطة الحجم ولديها مقومات نمو كبيرة.

دعم شركات الدواء

وأشار إلى أن شركات الدواء قوية ولكنها تحتاج لدعم مركزها التنافسي وتتم دراسة زيادة راسمال ٦ شركات من جملة ٩ شركات عامة وقصر المساهمة في الزيادة على القطاع الخاص بشرط أن تكون شركات دواء عالمية أو مستثمر استراتيجيا قادرا على التحديث والتطوير دون الإخلال بنسبة الملكية الغالبة للدولة وان مجموعات من الشركات العالمية قد طلبت بالفعل حصصا في شركات الدواء مما يعني أن يتوقع سوق المال استقبال شرائح جديدة من أسهم شركات الدواء خاصة وان نتائج دراسة إقامة قاعدة تكنولوجية بمصر أكدت أن صناعة الدواء من الأنشطة التي تتوافر لها فرص نجاح كبيرة.

وأضاف عبيد انه توجد حاليا ٣٤ شركة جاهزة للبيع وتحتاج للتشاور النهائي حول سعر بيع السهم ومع نهاية الشهر الحالي سترتفع هذه الشركات الى ٤٤ شركة وان الاولوية في البيع ستكون لمن يشتري ٩٠٪ من الشركة ولن يتم البيع على شرائح وانه لن يتم عرض بضاعة غير جيدة بالسوق كما انه سيتم بدء دخول قطاعات جديدة للسوق بعد اختبار وجس نبض السوق لتقبلها والاستثمار في انشطتها مثل خدمات التجارة والموانيء وقبل نهاية ٩٨ سيتم دخول هذه القطاعات بالاضافة إلى شركة فندقية تملك ٢٢ فندقا وشركة لتوزيع الافلام ودور السينما. وفي مجال التجارة الداخلية يوجد ٧ شركات للتوزيع تحتاج لاستقطاب المجموعات القادرة على تحديثها وتطويرها ومنها ٥ شركات في السلع الاستهلاكية وهي شركات عمر افندي وصيدناوي وهانو وبنزايون وبيع المصنوعات بالاضافة لشركة شركة المحاريث والهندسة ولها ٣٢ فرعا وتعمل في مستلزمات المزارعين والمعدات وهي سوق ضخمة حيث تبلغ قيمة المستلزمات الثانوية للمزارعين سنويا حوالي ٦ مليارات جنيه بالاضافة لشركة الكيماويات.

وعن خطة وزارة قطاع الاعمال خلال عام ١٩٩٩ أشار د. عاطف عبيد إلى أنه سيتم تجهيز عدد من الشركات إلى المرحلة التي يمكن معها طرح هذه الشركات التي يبلغ عددها وفقا للمعلومات الحالية ٧٤ شركة بالاضافة لاستكمال خصخصة ما تبقى من شركات خدمات الموانيء والتجارة وبعض الشركات العقارية كما يوجد عدد من الشركات سيتم تجزئتها وبيعها للعمال مثل شركات المضارب

اوضاع الشركات المتعثرة

وأشار د. عبيد إلى أن عدد الشركات المتعثرة والتي تحقق خسائر تشترك في ٣ صفات وهي ارتفاع حجم ديونها للبنوك، وعدم قدرتها على تحقيق فائض لخدمة الدين بالاضافة للعمالة الزائدة بشكل كبير وايضا توقف الاستثمار فيها منذ مطلع التسعينات وان هذه الشركات كان عددها ١٢٦ شركة عام ١٩٩٣ انخفض إلى ٨٢ شركة ولن يتبقى منها عام ١٩٩٩ سوى ١٢ أو ١٤ شركة فقط ستكون مازالت في حاجة لمعالجات

واوضح انه بدا منذ ٦ شهور التعامل مع هذه الشركات وفقا لظروف كل شركة باعادة هيكلتها ماليا والتخلص من الدين الزائد ونقله للشركة القابضة وكذلك العمالة الزائدة تم تحويل العقارات والأصول غير المستغلة أيضا للشركة القابضة لتمويل عملية التسوية والمعاش المبكر بالاضافة لمصادر التمويل الاخرى من ثلث حصيلة بيع الخصخصة وارباح شركات قطاع الاعمال التي بلغت عام ١٩٩٤ نحو ٤٢ مليون جنيه والعام الماضي ١٠٨ مليارات وخلال هذا العام تقترب هذه الربحية من ٣ مليار جنيه مشيرا إلى ان الشركات المتعثرة سيتم طرحها بالسوق نهاية العام القادم بعد اعادة هيكلتها.

وأكد د. عبيد أن السوق تحتاج لنهج جديد للطرح والتعامل مع المشتري المحلي بذات الأسلوب المتبع في الأسواق العالمية في ظل زيادة الوعي بالسوق وذلك باشتراك مع المروج المحترف القادر على التوجه للسوق واستكشاف الاستعداد للشراء مشيرا إلى انه تم حاليا صياغة المهام المتوقعة للمروج وطرحها على شركات الترويج لاعداد تصور نهائي بشأنها ثم إعداد عقد للترويج يحدد حقوق والتزامات كل الأطراف.

إشارات واضحة

وعلق عبدالحميد ابراهيم رئيس هيئة سوق المال على تصريحات د. عبيد بانها إشارات واضحة للسوق تتجاوب معه وستجيب للتغيرات التي شهدها خلال الفترات السابقة والتي أصبح فيها اكثر وعي ونضج وان بيع الحصص المتبقية في الشركات يعني نقلها بالكامل للقطاع الخاص وتغيير اداراتها وفقا لرؤية الجمعية العمومية وانتهاء اسلوب الشرائح وبيع ٩٠٪ من الشركات بالاضافة إلى التنوع في الشركات المطروحة مما يعني زيادة العمق في السوق حيث ان أكثر من ٨٠٪ من القيمة السوقية للاوراق المتداولة في قطاعي الصناعات التحويلية والتمويل

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى صقر
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العـــدد :	٦٢
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٧/٢٠

زيادة رأسمال ٦ شركات دواء وطرح الزيادة في البورصة
خطة ١٩٩٩: تجهيز ٧٤ شركة للخصخصة
واستكمال طرح شركات الموانئ والتجارة والمضارب

متابعة: مصطفى صقر

بالإضافة إلى الطرح من خلال المروج المحترف والتكلفة يسددها البائع وأنه لا توجد مشكلة حقيقية في سوق الأوراق المالية والشركات المتداولة معظمها حققت معدلات نمو ربحية جيدة والعديد من المؤثرات التي أصابت السوق بالقلق تم حسمها كالتعليمات التنفيذية لقانون الضرائب والتي جعلت العديد من البنوك في وضع أفضل من صدور القانون ورغم ذلك فعلى مدار الثلاث أسابيع الماضية كانت عروض البيع ثلاث أضعاف طلبات الشراء والمؤسسات غائبة ولا تزيد طلباتها على المليون جنيه خلال اليوم الواحد.

وطالب إبراهيم شركات الأوراق المالية بالقيام بدورها في نصح المستثمرين وإعطاء بيانات موسعة لهم حقيقة مركز الشركات.

وعند فتح باب المناقشة مع عبدالحميد إبراهيم لم يتقدم أحد من الحاضرين سواء من المشاركين أو الصحفيين!!

تعظيم العائد

وتحدث علاء عامر العضو المنتدب لشركة الأهلي للتنمية والاستثمار فقال أنه لا جدوى من أسلوب التقييم إذا كان الهدف هو تعظيم الربحية بحصول شركات قطاع الأعمال على أعلى سعر ويجب أن تكون عملية التقييم تستهدف تعظيم العائد في ظل ظروف مختلفة تمر بها السوق عما سبق فالمستثمر أصبح أكثر نضجا ويقوم بالدراسة والتحليل وثلث حجم التداول للأجانب كما أنه في ظل انخفاض عدد الشركات الجيدة في جعبة وزارة قطاع الأعمال يجب ألا تتعامل الشركات القابضة مع المستثمر الرئيسي بنفس العقلية الماضية وأن يكون هناك شفافية والتزام تام بما يتم الاتفاق عليه مع المستثمر وأن تتغير استراتيجية عملية الخصخصة بوضع خطوات تنفيذ واضحة لبرنامج بمرونة كافية لرؤساء الشركات لاتخاذ القرار، مشيرا إلى تجارب بعض الدول في عملية الخصخصة بتكوين هيئة صغيرة تنتقل إليها ملكية الشركة التي يراد بيعها لتقوم بإعدادها للخصخصة وإنهاء جميع مشكلها.

مسئولية كبيرة

وأكد فريد منصور الخبير المحاسبي والمالي أن الجهاز المركزي للمحاسبات يقع عليه مسئولية كبيرة في عملية التقييم وتحديد سعر البيع وفي دول العالم المختلفة تقوم بهذا الدور مكاتب المحاسبة وفي مصر تعبر المكاتب دائما عن رغبة العميل وفي حالة الجهاز المركزي العميل هو الحكومة لذلك كانت هناك مغالاة في الفترة الأخيرة في العديد من الشركات كالشحن والتفريغ والمصر للأعمال المدنية وغيرها ودور الحفاظ على المال العام يجب أن يتم بطريقة مرنة فالخصخصة لها تكلفة وأيضا بقاء الشركة تابعة للدولة قد تكون تكلفة أعلى بالإضافة إلى أن الجهاز هو المراجع الأوحد لشركات قطاع الأعمال ويعرف كل شيء عنها ويجب أن يمد السوق بجميع التفاصيل والمعلومات الخاصة بالشركة بما تقتضيه الشفافية.

وأشار هاني وفيق أمين عام جمعية الأوراق المالية إلى أن المضاعف لا قيمة له بمفرده في عملية التقييم وأن هناك شركات المضاعف لها ١٨ مرة وعليها إقبال وأخرى المضاعف ٤ ولا تجد من يشتريها، وطالب بضرورة عدم بيع الشركات قبل معالجة ديونها حيث أن بعض الشركات لها ديون حكومية منذ سنوات طويلة ولا يوجد لها مخصصات بحجة أنها دين حكومي رغم عدم تحصيله لفترات تصل إلى ٢٧ سنة كما يمكن أن تقوم الشركة القابضة بتحويل الدين لها قبل عملية البيع وتقوم هي بتحصيله وهو ما سيؤدي لحل مشاكل كثير من الشركات خاصة شركات المقاولات بالإضافة لضرورة وجود ممثلين عن السوق والمروج أو السمسار البائع في اللجنة العليا للخصخصة عند إقرار بيع الشركة.

وأشار د. مختار خطاب مستشار وزير قطاع الأعمال إلى أنه توجد مائة شركة تحقق أرباحا ولكنها ضعيفة ويتم التعامل معها حاليا لرفع ربحيتها والتأكد من قدرتها على تحقيق معدلات ربحية مرتفعة في المستقبل.

وتعتبر هذه الشركات رصيدا يتم تزويد السوق منها خلال الفترة القادمة بينما لا تتعدى الشركات التي يصعب تصفيتها أو بيعها لأسباب اجتماعية تتعلق بالعمالة ٢٠ شركة فقط.

لا يوجد إلزام

وعن إلزام الشركات القابضة بالبيع بالسعر الذي يحدده المروج أوضح أنه لا يمكن أن يكون هناك التزام بسعر لا يرضى عنه البائع ولكن أسلوب عمل المروج وضامن الاكتتاب يضمن أن يكون السعر معبر عن رغبة السوق وفي ضوء هامش مقبول من جانب البائع خاصة أن المروج سيشترك في عملية التقييم بل يكون هو القائم ومستشار عملية التقييم.

ورد د. مختار على مطلب عدد من أعضاء الجمعية بضرورة الطرح أولا لمستثمر استراتيجي قبل الاكتتاب العام بأن طبيعة الشركات المتبقية في محفظة قطاع الأعمال تقتضي ذلك بالإضافة إلى أن الطرح سيكون لـ ٩٠٪ من الأسهم وليس على شرائح.

وأشار إلى أن اختيار المروج سيخضع لمعايير عديدة تضمن وجود المروج المحترف صاحب السمعة والخبرة في الترويج لنوعيات معينة من الشركات وأوضح أنه لا فارق بين الشركة القابضة واللجنة الرباعية حيث أن القابضة ممثلة في اللجنة.

وأشار رشدي راغب، وكيل أول وزارة بالجهاز المركزي للمحاسبات، إلى أن التقييم تقوم به الشركات القابضة والتابعة وليس الجهاز وأن دور الجهاز ينحصر في مراجعة التقييمات والمسئولية النهائية للتقييم تقع على عاتق اللجنة الرباعية التي تضم القابضة والتابعة والجهاز وهيئة سوق المال.

وأكد حسن حسين رئيس لجنة الخصخصة بالجمعية ومقرر الندوة أن الجهاز يعتمد في التقييم على قيمة الأصول وهي طريقة لا يعتد بها عند البيع بالبورصة وتؤدي للمغالاة في الأسعار، كما طالب بضرورة تغيير الإدارة في بيع الحصص الباقية للشركات القابضة والتي تسيطر بها على الإدارة رغم انخفاض نسبتها بالإضافة لضرورة وجود برنامج واضح بتوقيتات لبيع الشركات حتى يستطيع المستثمر اتخاذ قراره بشكل سليم ولا يظل ينتظر شركة معينة لعدة سنوات.

وأشار محسن حسان عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية إلى أن متخذ القرار بالشركات القابضة ليست لديه المرونة للبيع بسعر أقل من سعر اللجنة الوزارية وأن رفض البيع هو الحل الوحيد المتاح أمامه وينبغي أن يكون هناك حساب لتكلفة عدم الخصخصة وكما يتم السماح بزيادة السعر أو انخفاضه عند البيع بالبورصة بنسبة ٥٪ فلماذا لا تتاح للشركة القابضة نسبة ١٠ أو ٢٠٪ على سبيل المثال أعلى أو أقل من سعر اللجنة الوزارية بحيث يمكنها إدخال عنصر سعر السوق عند البيع مطالبا بضرورة وجود حل عملي لإدخال السعر الذي ترتضيه السوق كنسبة في معادلة تحديد سعر التقييم والبيع.

وأشارت د. هناء خير الله أستاذة الاقتصاد إلى أن تطبيق اتفاقية الجات سيؤدي لإلغاء القيود الكمية وتحويلها لتعريفات جمركية وأن التأثير سيكون إيجابيا على بعض القطاعات وسلبيا على قطاعات أخرى فعلى سبيل المثال الصناعات التي ستتضرر بصورة كبيرة من الجات هي الأدوية والبرمجيات كما أن صناعة مثل تجميع السيارات لا توجد بها ميزة نسبية فحتى الآن لم تتوجه هذه الصناعة للتصدير وتكتفي بالسوق المحلية بينما صناعة مثل الغزل والنسيج تستطيع المنافسة مع الصناعات العالمية في حالة خصخصة هذا القطاع وتحديثه وتطويره.

وأشار السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية إلى أن الفترة الانتقالية في ظل الجات ١٠ سنوات مر منها ٣ سنوات دون استغلال وأوضح ودائما تكون المطالبة بزيادة الفترة الانتقالية وهو نفس الأمر في مفاوضات الشراكة الأوروبية. الجميع يطالب بزيادة الفترة الانتقالية وهي رسالة خاطئة لدول العالم التي تريد جذب استثماراتها، فدولة المغرب لديها ١٢ سنة مع الاتحاد الأوروبي فترة انتقالية أعلنت أنه سوف تقصرها إلى ١٠ سنوات فقط.

وأوضح أنه تم الانتهاء من إعداد برنامج تحديث الصناعة المصرية وأن هناك منحة من المجموعة الأوروبية بقيمة مليار دولار لهذا الغرض مشيرا إلى أن الخصخصة لا تعني التخلي عن دور الدولة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

الخصخصة على الطريقة المصرية

لم تلق سياسة اقتصادية على مدار التاريخ المصرى معارضة كما لقيت سياسة الخصخصة ، والتى لايختلف أحد على أن مرجع تلك المعارضة هو التنشئة السياسية وحالة الوعى السياسى بين أفراد المجتمع ، وتشير الأدبيات فى مجال الثقافة السياسية إلى أن مدى إسهام أى جمهور فى مجتمعه يتوقف على وعيه وثقافته وتوافر المعلومات لديه ، وأن حجم المشاركة السياسية يتوقف أيضاً إلى حد كبير على وعى الجماهير واهتمامها ومعرفتها بالشئون السياسية للبلاد . وإذا كانت هذه المقولات تصدق بالنسبة للمجتمعات المتقدمة الا أنها ليست كذلك دائماً بالنسبة للمجتمعات النامية، ودرجة تفاعل أفراد المجتمع مع السياسات الاقتصادية وقبولهم لها تعتمد أساساً على حالة الوعى السياسى والتنشئة السياسية لهم .. ومن هنا جاءت حالة الرفض والمعارضة لبرنامج الخصخصة فى بداياته فى إطار التنشئة السياسية والمفاهيم والوعى السياسى للمجتمع .

فحالة عدم القبول الاجتماعى لبرنامج الخصخصة كان نتيجة التنشئة السياسية للمجتمع المصرى والتى ألقت ظلالاً بحالة من تعارض المصالح مابين فئات المجتمع والحكومة التى تريد بيع القطاع العام والمخاوف من عملية الاستغناء عن العمالة نتيجة عملية بيع الشركات ، فالمالك الجديد لأى شركة لايستطيع أحد إجباره على الإبقاء على العمالة سواء كلها أو بعضها ، وقد سببت تلك المخاوف والرفض تجاه برنامج الخصخصة بإلقاء عثرات أمام الإسراع ببرنامج الخصخصة .

وبالرغم من دخول برنامج الخصخصة المصرى مع شهر أبريل ١٩٩٦ مرحلة متقدمة مع طرح العديد من شركات قطاع الأعمال العام للبيع ، فإن الجدل مازال محتدماً بين القوى والاتجاهات السياسية أو بعض الذين من المحتمل أن يتأثروا بهذه السياسة بشكل مباشر أكثر من غيرهم كالعمال على سبيل المثال والذين لم يتم حتى الآن تناول عملية التعويضات الخاصة بهم بشكل موضوعى ، بالرغم من برامج التعويض التى تعلنها كل شركة تابعة على حدة .. وهناك الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى له دور فى التعويضات او فى علاج تلك المشكلة ولكنه لم يقدم رؤية واضحة حتى الآن لحل تلك المشكلة ، أما آخر ماتم الإعلان عنه فى إطار علاج

وضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
وضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	
لمصـــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

موضوع خروج العمالة مبكراً فهو ماتم فى يونية ١٩٩٦ من تخصيص ١٠٠ مليون جنيه قروضاً ميسرة للعاملين بقطاع الأعمال كدفعة أولى لمشروعات التشغيل الذاتى وتشجيعاً للمعاش المبكر ، وقد وافقت نحو ٣٠ شركة تابعة على الاشتراك فى هذه المشروعات حيث يمنح كل عامل قرضاً قيمته ١٥ ألف جنيه يتم سدادها على ١٠ سنوات بفائدة ٦٪ .

خطيئة القطاع العام :-

إن الطرح الذى تم تناول عملية الخصخصة به فى مصر كان طرحاً مغلوطاً ، فقد تحول من عملية إصلاح مسار إلى عملية تصفية حسابات سياسية وتاريخية فبمجرد أن بدأت الدولة تعلن أن هناك اتجاهاً نحو الخصخصة ، حتى انبرت فئة تهاجم القطاع العام على أنه الخطيئة الأولى وكأنه نشأ فى مصر فقط ولم يكن ضمن سياق عالمى شمل أغلب دول العالم النامى ، بل والدول الرأسمالية المتقدمة أيضاً فى لحظة تاريخية ما وكأن الهجوم على القطاع العام هى حالة هجوم على فترة الستينيات ، وعلى عبد الناصر شخصياً ، وهو ما أدى إلى تحميل الموضوع بشكل من أشكال تصفية الحسابات السياسية والتاريخية ، وبدأ إبراز مساوئ القطاع العام دون التعرض لأسباب انهيار وتردى هذا القطاع والمتسببين فيه ، فسوء توزيع الموارد مابين الاستخدامات وتقليص التمويل الموجه للقطاعات السلعية خلال فترة السبعينيات كانت وراء ضعف هذا القطاع وقد تم ذلك عن عمد وبشكل مقصود خلال عصر السادات .

الخصخصة على الطريقة المصرية :-

هناك الخصخصة على الطريقة المكسيكية والطريقة الانجليزية وغيرها من برامج الخصخصة التى تسمى باسم الدولة التى تطبقها وتطبعها بأسلولها المحلى .. إلا أن أكثر برامج الخصخصة إثارة للجدل والإثارة هو برنامج الخصخصة على الطريقة المصرية نظراً لتعدد الأساليب التى استخدمت فى إدارته وتطبيقه وللمعوقات الكثيرة التى واجهت سوق المال أثناء فترة التطبيق .. فلم يكن ممكناً بيع أصول الدولة الممثلة فى القطاع العام المصرى بدون سوق تباع فيه أسهم الشركات ولهذا تم تمهيد المناخ التشريعى باصدار القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وهو قانون سوق رأس المال الذى فتح الباب أمام وجود سوق مال قوية نشطة تتم من خلالها عملية التداول ، وبالرغم من

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

مرور نحو خمسة أعوام على تطبيق برنامج الخصخصة إلا أن كثرة الأساليب التى تم تجريبها به أدت إلى حدوث حالات صعود وهبوط بالبورصة المصرية ، أدت فى إجمالها إلى حالة من التراجع وانحسار النشاط بعد حالة التوهج التى بدأت بها كبورصة ناشئة.

فمنذ الإعلان عن قواعد بيع شركات قطاع الأعمال العـام فى ١٤ فبراير ١٩٩٣ ، والإعلان الجديد عن دفع برنامج الخصخصة والإسراع به بإعلان قواعد بيع ٥٩ شركة منها ١٥ شركة تباع بالكامل فى ١٥ فبراير ١٩٩٦ .. فترة زمنية تعادل ثلاث سنوات كاملة مر خلالها برنامج الخصخصة بالعديد من التغيرات والتطورات فى إطار (تجربة الخصخصة على الطريقة المصرية) .. فهل وصل برنامج الخصخصة إلى محطته الأخيرة ؟ هل يمثل شهر فبراير ١٩٩٦ شهر الحسم فى المعركة مابين الخصخصة والعممة؟ هل شهر فبراير ١٩٩٦ هو النهاية السعيدة لبرنامج الخصخصة ؟

وبعودة سريعة إلى الخلف وبالتحديد فى ١٤ فبراير ١٩٩٣ حيث صدر (دليل برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية) أو مايسمى بالخصخصة ، نجد أن مكونات البرنامج كانت طرح برنامج الحكومة السنوى ، لزيادة مشاركة الأفراد والقطاع الخاص فى الشركات العامة ببيع أسهم أو مكونات بما لايقل عن ٢٥ شركة للبيع ويستمر الطرح لعدد مماثل سنوياً خلال الفترة مابين ١٩٩٣ و ١٩٩٧ ، ويتضمن الطرح الأسهم التى تملكها الشركات القابضة فى رؤوس أموال الشركات المشتركة والتابعة الخضوع لأحكام القانون ٢٣٠ والشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ والأسهم التى تملكها الشركات القابضة فى رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة للقانون ٢٠٣ والتى تملكها الشركات القابضة بالكامل .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	
المصــــــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧

... كما يتضمن البرنامج السنوى طرح أسهم عشر شركات تابعة على الأقل تملكها الشركات القابضة بالكلمل ، ويصل عدد الشركات التابعة نحو ٣١٤ شركة ، ومامن شك فى أن فترة الثلاث سنوات الماضية التى عبر برنامج الخصخصة خلالها مراحله الأولى .. تمكن أى محلل أو باحث من تقييم التجربة ومدى ماأمكن تحقيقه من أهداف حتى يتم تعظيم الإيجابيات أو تلافى السلبيات فى المرحلة الثانية من الإصلاح .. وبالطبع فإن لكل هدف من أهداف برنامج الخصخصة وزنا نسبيا فيما حققه ومايمكن تحقيقه .. ويمكننا القول بأن برنامج الخصخصة لم يحقق الكثير من الأهداف المرجوة منه بشكل كبير وناجح بالكمال المطلوب وكما هو متوقع خلال فترة الثلاث سنوات الماضية ، ولكن الإسراع ببرنامج الخصخصة فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦ ، والاتجاه إلى بيع شركات بكامل حصتها أو بنسبة ٧٠٪ من حصتها إلى مستثمر أساسى سيؤدى إلى تعديل الوضع والوصول ببرنامج الخصخصة إلى أهدافه المطلوبة وأهمها حسن الإدارة وتأصيل معايير الكفاءة والجودة الإنتاجية .

التطور الجديد فى برنامج الخصخصة :-

إن تجربة الخصخصة على الطريقة المصرية أكثر تجارب الخصخصة إثارة للجدل والإثارة ، وذلك لتعدد الأساليب التى استخدمت فى إدارتها وتطبيقها .. والتى كان هدفها الأساسى الحفاظ على أصول الدولة الممثلة فى شركات القطاع العام من الهدر والضياع وفقد القيمة الحقيقية ، مما ترتب عليه التدرج فى التنفيذ والذى كان ضرورياً ، فلم يكن ممكناً للإسراع ببرنامج الخصخصة إلقاء حصص العديد من الشركات فى السوق بكميات كبيرة مما كان سيترتب عليه انخفاض السعر، وبالرغم من التدرج والبطء فى طرح أسهم الشركات إلا أن البورصة المصرية شهدت حالات صعود وهبوط وانتعاش.. وهذا التذبذب كان نتيجة عمليات المضاربة التى نشأت بالسوق ومعظم تجارب الأسواق الناشئة كانت البورصات فيها فى حالة تصاعد مستمر ثم استقرار ثم تصحيح ولكى يحدث هذا التصحيح والذى يدخل عادة فى إطار التراجع مع انخفاض الأسعار وتراجع الأرباح بعد عدة سنوات من استكمال برنامج الخصخصة وليس أثناءه كما يحدث فى مصر .

ويجئ إعلان الحكومة باعتماد قواعد بيع ٥٩ شركة فى إطار برنامج الخصخصة ، كمرحلة جديدة تدفع إلى التعجيل ببرنامج الخصخصة .

أما بالنسبة لعملية التصنيف للشركات المباعة من حيث أسلوب البيع فإن قرار بيع الـ- ١٥ شركة بالكامل بأسلوب المزاد العلنى تحكمه عدة معايير منها :-

(١) أن هذه الشركات ملك الدولة بالكامل

(٢) أن أنشطة تلك الشركات لها أنشطة مماثلة فى القطاع الخاص ولايمس إنتاجها الأمن القومى الاستراتيجى

(٣) أن تغيير الإدارة مطلوب لهذه الشركات حيث أن ٣٠٪ منها يحقق خسائر ويمكن بعد البيع وتغيير الإدارة وإدارتها على أساس الربحية والكفاءة أن تحقق أرباحا .

(٤) أنه بعد تغيير أسلوب الإدارة فى تلك الشركات سيمكن تحقيق توفير فرص عمل لن تقل عن ١٥ ألف فرصة عمل جديدة للشباب .

(٥) هناك الفائدة التى ستعود على الخزانة العامة للدولة عندما تتحول تلك الشركات من الخسارة إلى الربح .

(٦) جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج .

(٧) تنشيط البورصة المصرية .

وبالتأكيد فسواء كان البيع لشركات بالكامل عن طريق المزاد أو عن طريق طرح شرائح بنسبة من الأسهم فى البورصة فإن هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ محل اعتبار لتحقيق الاستفادة القصوى وتقليل السلبيات بقدر الإمكان ويمكننا القول بأن أهم تلك العوامل التى يجب توضيحها مايلى :-

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

(١) يجب أن يحصل المشترون على حافز أو مزايا تدفعهم لشراء الأسهم التى ستطرح للبيع ، سواء كانت تلك الحوافز متمثلة فى بيع الأسهم بأسعار منخفضة إلى حد ما تضمن لهم تحقيق ربح رأسمالي ، أو فى شكل توزيعات أعلى من سعر الفائدة على الودائع البنكية ، فمن التجربة الأولى للخصخصة ، انخفضت أسعار أسهم بعض الشركات عن سعر الشراء ، وكذلك تم توزيع أرباح لبعض الشركات تقل عما سبق وأعلن عنه عند بيع الشركات مما دفع الكثير من المستثمرين بالتخلص مما لديهم من أسهم خوفاً من تحقيق المزيد من الخسائر ، وبالتالى فمن الضرورى فى المرحلة القادمة مراعاة الإفصاح والشفافية عن النسب الحقيقية للتوزيعات مهما كانت منخفضة ويترك للمستثمر هنا القرار حتى لاتحدث آثار سلبية على سوق المال ككل سواء البورصة أو صناديق الاستثمار .

(٢) دراسة أوضاع العمالة التى سيتم الاستغناء عنها وتعويضهم بشكل مناسب سواء من حصيلة بيع الشركات أو عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وإتاحة الفرص أمامهم لعمل مشروعات صغيرة ويمكن للصندوق الاجتماعى للتنمية مساعدتهم فى هذا المجال بما له من خبرة واسعة .

(٣) ألا يتم دفع شرائح الأسهم من التى ستطرح للبيع للسوق مرة واحدة بل يجب التدرج بما تسمح به الطاقة الاستيعابية للسوق حتى لايحدث انخفاض فى الأسعار .

(٤) بالنسبة للشركات التى ستباع بالكامل من المطلوب إعلان ميزانياتها ومؤشراتها المالية ، وذلك تطبيقاً لعناصر الإفصاح والشفافية وكذلك اتاحة المعلومات الكاملة لكل من يطلبها .

(٥) يمكن تسويق برنامج الخصخصة فى الدول العربية والأوروبية وفى أماكن تجمع المصريين بالخارج ، وتسهيل عملية الاكتتاب وإتاحتها لهم مما سيزيد من الطاقة الاستيعابية للبرنامج ويجذب أموال المصريين بالخارج .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

أهم المراحل التى مر بها برنامج الخصخصة :

واذا مااستعرضنا المراحل التى مر بها برنامج الخصخصة منذ تطبيقه سنجد أنه مر بعدة تجارب وأغرى الكثيرين بالمضاربة على أسعار الأسهم كما هى سمة أى بورصة ناشئة .. وقد جاءت تلك المراحل كما يلى :-

(١) التجربة الأولى للخصخصة فى مصر ، جاءت من خلال طرح أسهم شركة مصر لصناعة الكيماويات والتى قام بها بنك مصر فى بداية عام ١٩٩٣ ، وقد لاقت نجاحًا غير مسبوق حيث تم طرح ٥,٥ مليون سهم وجاءت الطلبات ب- ٦,٥ مليون سهم ، مما أدى إلى استحداث أسلوب تخصيص الأسهم لأول مرة فى مصر ، وكانت تلك التجربة بمثابة جس للسوق لمعرفة إمكانياته ومعرفة الطاقة الكامنة ومدى تفاعل المدخرين والمستثمرين مع شراء أسهم الشركات .. خاصة وأن الذى كان يروج بنك كبير له سمعة تاريخية حسنة ، مثل بنك مصر .. وجاءت بعد نجاح تلك التجربة عمليات متتالية للخصخصة ، وتوسيع قاعدة الملكية مثل البنك التجارى الدولى ال- (CIB) التى قام بها البنك الأهلى ونجحت بشكل واسع .

(٢) أما المرحلة الثانية فجاءت بعد الإعلان الرسمى ببدء تطبيق برنامج الخصخصة بعد استقرار أوضاع الشركات القابضة بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ ، وتمهيد أوضاع البورصة لاستقبال البضاعة الجديدة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .. وبالفعل بدأ طرح أسهم شركات القطاع العام بنسبة ١٠٪ من إجمالى أسهم الشركة المطروحة ، بسعر التقييم .. وتم البدء بمجموعة من الشركات ذات المراكز المالية القوية ذات التوزيعات المرتفعة ، وبالفعل جذبت أسهم تلك الشركات صغار وكبار المستثمرين على السواء ليس لما سيجنوه من عائد فى شكل توزيعات (قيمة الكوبون) ولكن لما سيجنونه أو يحصلون عليه فى شكل عوائد رأسمالية كبيرة فنتيجة لقلة الكمية المطروحة وزيادة الطلب عليها زادت أسعار الأسهم المطروحة فى تلك الفترة فى شكل قفزات ، وقد تمت عمليات خصخصة ناجحة جداً فى تلك الفترة منها شركة البويات والصناعات الكيماوية وشركة العامرية للأسمنت .

وقد جاءت تلك المرحلة بعد مرحلة البيع عن طريق العطاءات والعروض ، عندما جاء قرار من رئيس الجمهورية ببيع جميع الأسهم المطروحة فى برنامج الخصخصة عن طريق البورصة لضمان السعر العادل لأصول القطاع العام ولضمان تكافؤ الفرص لتملك الشعب لأسهم شركات برنامج الخصخصة .

(٣) وبالرغم من نجاح البنوك فى قيامها بدور المروج لأسهم شركات برنامج الخصخصة الا أنه مع حالة التراجع فى البورصة المصرية بدأت أساليب جديدة تغزو السوق مثل عملية البيع عن طريق شركات السمسرة والتى تم من خلالها بيع بعض الشركات ، على أن تقوم شركات السمسرة بدور المروج وأمين الاكتتاب ، وقد جاء هذا الأسلوب فى النصف الأول من عام ١٩٩٥ ، وقد أثار استياء ومخاوف المستثمرين والمتعاملين فى البورصة نتيجة تهميش دور البنوك فى تلك الفترة .. وعدم اكتمال الخبرة الكبيرة لشركات السمسرة التى تسمح لها بالقيام بمثل تلك العمليات وماحدث من مشاكل أدت إلى طول فترة التخصيص ومانجم عنه من حجز أموال المستثمرين فترة طويلة زادت عن شهر ليحصلوا فى النهاية على عدد أسهم بقيمة تقل كثيراً جداً عن المبلغ المدفوع مقدماً كقيمة للأسهم .. ومن ثم حدث تراجع عن هذا الأسلوب .

(٤) ثم بدأت ظاهرة جديدة تعد الأسلوب الرابع فى الخصخصة على الطريقة المصرية ، وهى بيع الأسهم بأسلوب المزاد وقد تم تجريب هذا الأسلوب على شركة واحدة وهى الشركة الشرقية للدخان والتى تم طرحها للاكتتاب فى ١٩٩٥/٦/٢١ بأسلوب الاكتتاب بدون حد أقصى ، وتمت عملية الاكتتاب خلال يوم واحد فقط للحفاظ على سرية الأسعار المقدمة ، وقد كان الهدف من أسلوب المزايدة تعظيم حصيلة البيع بالنسبة للشركة القابضة .

وقد تمثل أسلوب البيع بالمزاد بتحديد حد أدنى لسعر بيع الأسهم (٤٠ جنيها) مع تحديد حد أقصى لكمية الأسهم سواء للأفراد أو الشخصيات المعنوية وقيام المستثمرين بتقييم وتقدير قيمة الأسهم وتحديد الأسعار التى تضمن لهم الحصول على الأسهم ، ويتم البيع لمن يقدم أعلى سعر شراء ثم الذى يليه ، وهكذا .. ولكن اتضح بعد تغطية الاكتتاب أنه لاتوجد معاملة تفضيلية للمساهمين الذين اشتروا الأسهم بسعر أعلى من غيرهم بل تساوى من اشترى بمبلغ ٤٤ جنيها للسهم مع من دفع أعلى سعر فالجميع حصل على كامل الأسهم التى طلبوها ولاتوجد أى ميزة تفضيلية فى العوائد وبالتالى فإن هذا الأسلوب أدى إلى حدوث غبن كبير للمستثمرين الذين دفعوا مبالغ أعلى ولو جنيها واحد عن سعر ال- ٤٤ جنيها ، ونتيجة لحالة الاستياء التى أبداها المشترون تم التراجع عن هذا الأسلوب ، لأنه لن يوجد اقبال من المستثمرين على أسهم الشركات التى ستطرح بهذا الأسلوب لعدم وجود معاملة تفضيلية .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

وقد جاء الأسلوب الأخير (الأسعار المخفضة للأسهم) فى محاولة لدفع برنامج الخصخصة .. خاصة مع إحجام المتعاملين وتراجع نشاط البورصة ، وانخفاض أسعار الأسهم المتداولة هذا بالإضافة إلى أن (موضوع حجز كامل قيمة الأسهم) يعد من الأسباب الرئيسية فى تراجع نشاط البورصة .. نظراً لتعطيل أموال المستثمرين لما بعد فترة التخصيص التى قد تستغرق أحياناً أسابيع تصل إلى شهر أو لعدم قدرة صغار المستثمرين على دفع كامل القيمة مقدماً مع اضطرارهم لطلب عدد كبير من الأسهم توقعاً لتخفيض هذا العدد بشكل كبير مع عملية التخصيص .

الأسباب التى أدت إلى استخدام أسلوب المزاد فى بيع أسهم الشركات :-

١- تعظيم حصيلة البيع بالنسبة للشركة القابضة واستخدام تلك الأرباح فى إصلاح مسار الشركات المتعثرة

٢- سهولة عملية التخصيص ، وقصر مدة رد المبالغ لمستحقيها وتجنب شكاوى العملاء فى هذا الصدد

٣- حصول العملاء على كمية أكبر من الأسهم ، بدلاً من الكميات الضئيلة التى كانوا يحصلوا عليها من أسلوب الاكتتاب العادى السابق .

كيف تتم عملية البيع بالمزاد :-

١- يتم تحديد حد أدنى لسعر بيع السهم (٤٠ جنيها مثلاً) .

٢- تحديد حد أقصى لكمية الأسهم للأفراد والشخصيات المعنوية .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

٣- قيام المستثمرين بتقييم وتقدير قيمة الأسهم وتحديد الأسعار التى تضمن لهم الحصول على الأسهم وبالطبع كلما رفع المستثمر سعر السهم ، كلما ضمن الحصول على الكمية المطلوبة من الأسهم .

٤- يتم البيع لمن يقدم أعلى سعر للشراء ثم الذى يليه وهكذا عن طريق الحاسب الآلى .

٥- لاتوجد أى معاملة تفضيلية للمساهمين الذين اشتروا الأسهم بسعر أعلى من غيرهم بل الكل يتعامل على السواء .

مساوئ وأضرار أسلوب البيع بالمزاد والمشاكل المتوقعة عنه :-

(١) أن بيع الأسهم بأسلوب المزاد مع حالة (الأمية الاستثمارية) الموجودة لدى معظم المستثمرين وعدم فهمهم ومعرفتهم بتحليل ميزانية الشركات ومراكزها المالية سيؤدى إلى تقييم الأسهم بأعلى من قيمتها الحقيقية (Over Value) مما يعنى أن المضاربة تبدأ فى مرحلة الشراء .

(٢) أن البيع بأسلوب المزاد يتيح فرصة لعملية الاحتكار لأسهم الشركات المطروحة لمن يدفع أكثر ، وبذلك تتمكن بعض الشركات أو بعض الأشخاص من الاستحواذ على أسهم الشركات الناجحة وهذا ضد مبدأ توسيع قاعدة الملكية وضد الهدف من برنامج الخصخصة .

(٣) تتيح عملية المزاد واختلاف وتعدد الأسعار التى تتم على الأسهم فرصة واسعة فيما بعد للتواطؤ والتلاعب مابين بعض العملاء وشركات السمسرة التى ستجد حتماً منفذاً سهلاً للسيطرة على السوق من خلال هذا الأسلوب .

(٤) يؤدى أسلوب المزاد فى بيع أسهم الشركات إلى حرمان صغار المستثمرين من شراء أسهم برنامج الخصخصة ، وهذا أيضاً ضد مبدأ توسيع قاعدة الملكية ، ويؤدى إلى عودة صغار المدخرين إلى المنفذ الوحيد أمامهم وهو البنوك مرة أخرى ، مما سيزيد أعباء السيولة لدى البنوك مع ضعف فرص التوظيف مما سيؤثر على ربحية البنوك .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

(٥) استخدام أسلوب المزادات والذى يعنى المضاربة على الأسعار فى مرحلة الشراء ، فى غياب مكاتب الاستشارات فى الأوراق المالية التى تقدم المعلومات عن موقف الشركة المالية ، وربحيتها ووضعها فى المستقبل .. مما قد يؤدى إلى ضياع أموال المستثمرين فى مغامرة غير محسوبة .

(٦) أن أسلوب المزاد يعطى قيمة عالية لسعر الأسهم (أعلى سعر ممكن) ولكن هذا السعر يكون سعراً غير عادل ، وغير معبر عن قيمة السهم الحقيقية ، وبالتالى يؤثر هذا الأسلوب (المزاد والسعر الأعلى) على بقية أسعار الأسهم المطروحة فى السوق ، حيث سيتحول الطلب إلى تلك الأسهم التى تجرى عليها المضاربة ، مما يؤدى إلى انخفاض أسعار الأسهم المتداولة الأخرى .

(٧) عدم وجود ميزة تفضيلية بالرغم من اختلاف الأسعار فيه غَبن على من اشتروا بأسعار عالية فى حالة عدم وجود تخصيص .

ويجرى حالياً بالفعل إصلاح العديد من المشاكل التى تواجه سوق المال فى مصر خاصة بعد تطبيق نظام التداول الآلى منذ أول أكتوبر ١٩٩٥ والذى سيتيح تنفيذ عدد أكبر من عمليات التداول ، والتى تقتصر على الأوراق المالية المقيدة بالسوق الرسمية ، بينما يستمر النظام القديم فى السوق غير الرسمية الخاصة بالأوراق غير المقيدة ، وفى إطار النظام الجديد أصبح الحد الأدنى للهبوط اليومى لأسعار السهم ٥٪ يومياً و٢٠٪ أسبوعياً ، بينما الحد الأقصى لارتفاع السهم مطلقاً بدون تحديد .

كما أن انهاء مشكلة تأخر نقل شهادات الملكية لتصبح ثلاثة أيام وهو المعدل العالمى لها بخلاف يوم التداول ستحل الكثير من المشاكل التى كانت تواجه المستثمرين فى اتخاذ قرارات بيع وشراء الأسهم .

وبالرغم من كل القرارات والتصريحات ، فإن المستثمرين والمتعاملين فى السوق فى حالة ترقب وحذر لمعرفة نتائج تطبيق الأسلوب الجديد لبيع أسهم شركات برنامج الخصخصة خاصة فى ضوء التطور الحالى لسوق رأس المال .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧

وقد شهد برنامج الخصخصة على الطريقة المصرية حالة من الإسراع خلال شهرى مايو ويونية ١٩٩٦ نجم عنها طرح العديد من أسهم الشركات بحصص تتراوح مابين ٧٠٪ و ٤٠٪ من أسهم الشركات وهو مايعنى الاتجاه نحو خصخصة الشركات بالكامل والتخلى عن أسلوب ال- ١٠٪ الذى أدى إلى تفتيت الملكية .

وقد اشتملت المرحلة الثانية من برنامج الخصخصة الذى أعلن مع بداية عام ١٩٩٦ على مايلى :-

(١) أن البرنامج التنفيذى للبيع يسرى أولاً على الشركات التى سبق طرح ٢٠٪ من أسهمها فى عام ١٩٩٥ فى البورصة وبلغ عددها ١٦ شركة بما لايجاوز ٥١٪ من أسهم هذه الشركات .

(٢) طرح شرائح شركات لم يسبق طرح أسهمها فى السوق وعددها ٤٦ شركة مع استمرار البيع بما يتجاوز ٥١٪ وتندرج هذه الشركات فى قطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والهندسة والمعدنية وغير المعدنية والمقاولات والإسكان .

(٣) طرح ١٤ شركة بالكامل للبيع فى قطاعى الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية .

(٤) بيع ٣٧ فندقاً مملوكاً للقطاع العام و ٢٧ فندقاً مبنياً و ١٠ بواخر عائمة مع الاحتفاظ بالفنادق ذات الصفة التاريخية مثل ماريوت وكتراكت ومينا هاوس ومنيل بالاس وونتر بالاس وفلسطين .

(٥) طرح محلات التجارة الداخلية المملوكة للقطاع العام للبيع مثل صيدناوى وعمر أفندى وبنزايون وجاتينيو وهانو وشيكوريل والأزياء الحديثة عدس ريفولى .

(٦) طرح حصة بنوك القطاع العام فى البنوك المشتركة وعددها نحو ١٣ بنكاً وهى بنك قناة السويس وبنك مصر أمريكا الدولى والبنك الأهلى سوسيتيه جينرال وبنك التعمير والاسكان وبنك التمويل المصرى السعودى وبنك مصر أكستريور والبنك التجارى الدولى والبنك الوطنى المصرى والبنك الوطنى للتنمية وبنك الائتمان الدولى وبنك مصر العربى الأفريقى وبنك العمال المصرى .

وضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن القمحاوى
وضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	١٥٢٣
صـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/١٦

مسئولة القطاع الخاص بالبنك الدولى لـ«البورصة المصرية»

الخصخصة المصرية نجحت وهذه هى الأدلة

نتابع باهتمام تطورات سوق المال وتقاريرنا بوابة جذب الاستثمارات الأجنبية

مستعدون لتقديم الدعم الفنى للبورصة إذا طلبت الحكومة ذلك

للسيدة نعمت شفيق مسئولة القطاع الخاص والمالية بإدارة الشرق الأوسط بالبنك الدولى اراء قد تصدم الكثيرين. من بين هذه الاراء - على سبيل المثال - مطالبتها ببيع الشركات العامة المتعثرة بأى سعر بدلا من إنفاق الملايين على إصلاحها. من بين ارائها أيضا ضرورة استخدام حصيلة بيع الشركات فى سداد المديونية الخارجية للتخفيف من وطاة هذه المديونية على اداء الاقتصاد القومى.وكذلك رأيها الخاص بأهمية انسحاب الدولة من العملية الانتاجية لحساب دور اجتماعى متميزا عليها - أى الدولة - ان تمارسه فى المرحلة المقبلة.

ولأن السيدة نعمت شفيق تشغل موقعا مهما على خريطة إدارة الشرق الأوسط بالبنك الدولى، فإن اراءها تأخذ بعدا جديدا عندما تدخل فى التفاصيل.

اما التفاصيل فقد جاءت فى هذا الحوار الذى أجريناه معها على هامش ندوة مصر والبنك الدولى التى شهدتها مدينة الغردقة فى الاسبوع الماضى.

وضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن القمحاوى
وضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	١٥٢٣
صــــــــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٣/١٦

رنامج ناجح

● ما هو تقييمك لما تم تنفيذه من برنامج الخصخصة فى مصر؟

●● خلال السنة الماضية شهدت مصر حركة كبيرة فى اطار برنامج الخصخصة، واعتقد ان معظم الشركات العامة التى طرحت تم بيعها بنجاح، وهذا يؤكد ان البرنامج ناجح حتى الآن وطبقا للعادة فإن أفضل الشركات من حيث المراكز المالية والاداء الاقتصادى والانتاجى هى التى تطرح اولا ،وهذا أمر طبيعى إلا أن كثيرا من الشركات المتبقية التى لم يتم طرحها بعد تعانى من مشاكل كثيرة سواء فى العمالة أو الديون وهى مشاكل ينبغى حلها قبل طرح هذه الشركات للخصخصة وبعض هذه الشركات سيكون من الصعب خصخصتها.

●تشهد الساحة الاقتصادية فى مصر جدلا واسعا حول أوجه استخدام حصيلة الشركات التى تم بيعها ،وهل تدخل خزانة الدولة أم توظيف فى انشاء شركات جديدة أم تصرف على اصلاح هياكل الشركات القائمة فما هى رؤيتك لكيفية استخدام هذه الحصيلة بشكل افضل؟

●● من وجهة نظرى الأفضل استخدام حصيلة الشركات التى تم بيعها فى سداد الديون الخارجية لاننا عندما نبيع شركة فإننا فى الحقيقة نبيع أصولا استثمارية لها قيمة ولذا فمن المفروض الا تستخدم حصيلة البيع فى اشياء استهلاكية لابد أن توظف فى أشياء لها قيمة وعائد فى المستقبل ونحن نؤكد ان افضل استخدام لأموال الخصخصة هو فى دفع الديون الخارجية لان كلما قلت ديون الحكومة قلت الفائدة التى تدفعها على هذه الديون فى المستقبل وهذا يمثل فى حد ذاته نوعا من الاستثمار له عائد طويل المدى، فضلا عن انه يقوى من المركز الاقتصاد الدولى لمصر ويدفع العديد من المؤسسات المالية للاستثمار فى مصر ويحقق نوعا من الاستقرار.

وفيما يلى نص الحوار:

حوار : حسن القمحاوى

أما استخدام حصيلة البيع فى إصلاح الشركات المتعثرة فإنه قد ثبت من خلال تجربتنا أن الحكومات التى تفعل ذلك لا تحصل على نتيجة جيدة والافضل ان تبيع الحكومة هذه الشركات حتى ولو بسعر منخفض بدلا من انفاق ملايين الجنيهات عليها لأن القطاع الخاص لديه القدرة على اصلاحها بطريقة أفضل، ويعرف كيف يغير المصنع وينظمه بطريقة مختلفة.

ديون الشركات

● تواجه بعض الشركات العامة التى تقرر خصخصتها مشكلة كبيرة تتمثل فى المديونية للبنوك والمؤسسات الأخرى، فكيف يمكن حل هذه المشكلة؟

●● عندما تكون هناك شركات مدينة بشكل كبير فإن هناك عدة طرق يمكن اتباعها للقضاء على هذه المديونية اولها هى تصفية الشركة ببيع اصولها وقد يشعر البعض بان التصفية امر سيىء نظرا لاثارها السلبية على العمالة والقيمة المضافة للمجتمع لكن يجب أن نضع فى الاعتبار ان الاصول التى ستباع ستوظف من جديد فى شركات أخرى، اما الطريقة الأخرى فتتمثل فى قيام الحكومة فى بعض الحالات بدفع ديون الشركة للمؤسسات الدائنة لها وأن ترفع الديون عن الشركة وتتحملها هى ثم تطرح الشركة للبيع فى السوق بالسعر السائد وقت الطرح. ومما لا شك فيه أنه عندما تكون الشركة مدينة فى حين أن قيمة اصولها ليست كبيرة، فإنها ستباع بسعر منخفض وعلى الحكومة ان تكون مستعدة لتنفيذ ذلك على أمل ان القطاع الخاص عندما يشترى الشركة سيقوم بإصلاحها والاستثمار فيها مما يؤدى إلى انجاحها فى النهاية وهو ما سيكون لها مردود اقتصادى ككل فى صورة انتاج وفرص عمالة وتصدير وخلافه.

تغير دور الدولة

●فى الآونة الأخيرة ثار جدل كبير لم يحسم بعد حول دور الدولة فى الاقتصاد فى ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة فما هو تصوركم لهذا الدور باعتبارك مسئولة فى البنك الدولى؟

●● دور الدولة تغير كثيرا فى ظل العولمة ولم يعد لها الآن دور كبير فى الانتاج لكن الدولة لها دور مهم جدا فى التنظيم واصدار القوانين والسياسة الاقتصادية بصفة عامة وعليها أن تحافظ على أن يكون التضخم بمعدلات منخفضة والميزانية معقولة كما أن لها دورا مهما جدا من الناحية الاجتماعية بمعنى أن يكون هناك تامين اجتماعى وتامين ضد البطالة وبرامج لمساعدة الفقراء فضلا عن القيام بمعظم المسئوليات فى مجال الصحة والتعليم الأساسى.

● وهل ينتهى دور الدولة فى مجال الخصخصة عند مرحلة بيع الشركات؟

●● يتوقف دور الحكومة بعد الخصخصة على نوعية القطاع الانتاجى وفى القطاعات التى تتوافر فيها المنافسة العادلة مثل قطاع الملابس والمنسوجات والأسمنت مثلا. ينبغى ألا يكون للحكومة دور بعد الخصخصة وعليها ان تترك الأمر كاملا لآليات السوق فى ظل المنافسة العادلة اما القطاعات الانتاجية الأخرى التى لا تتوفر فيها هذه المنافسة مثل قطاع البيئية الأساسية فإنه يجب على الحكومة أن يكون لها دور فى تنظيم هذا القطاع بوضع شروط محدودة لعمل الشركات فى هذا المجال، خاصة الكهرباء والمياه والاتصالات ومن بين هذه الشروط مثلا توصيل المياه للمناطق الفقيرة وتقديمها بسعر تدعمه الحكومة وكذلك الحال فى الكهرباء وهذا يؤكد ان للحكومة دورا مهما جدا تنظيمى ورقابيا لمرحلة ما بعد الخصخصة

● هل تقدون دعما الآن لبرنامج الخصخصة فى مصر؟

●● دورنا فى مجال الخصخصة فى مصر تراجع منذ عام ٩٢ عندما ابرمنا اخر برنامج اصلاح اقتصادى مع الحكومة المصرية وكانت لدينا اتفاقيات ثنائية فى مجال الخصخصة اما الآن فليس هناك برنامج اصلاح اقتصادى مع الحكومة ولذا لا نقوم بدور يومى نشيط مع الحكومة ولكننا فى كل الاحوال نتابع الخصخصة فى مصر مثل أى دولة فى العالم.

سوق طبيعية

● شهد سوق المال المصرية موجات متلاحقة من الصعود والهبوط والتطوير فما هو تقييمك لهذه السوق فى المرحلة الراهنة؟

●● سوق المال فى مصر فى وضع طبيعى بالنسبة للوضع العام للاقتصاد المصرى وإذا كان يعتمد كثيرا على الخصخصة فى بناء السوق وتوفير الاسهم واحداث التوازن بين العرض والطلب إلا أن العديد من شركات القطاع الخاص بدأت فى اللجوء لهذه السوق من أجل الحصول على التمويل اللازم بطرح أسهمها فيه وتلك خطوة مهمة وكبيرة تظهر مدى تطور السوق. كما أن الهيئة العامة لسوق المال بدأت فى تطبيق قواعد الافصاح بصورة أفضل على الشركات وأصبحت الشركات تعلن عن بياناتها ومراكزه المالية بشكل أفضل وتلك خطوة فى غاية الأهمية لم تكن متوافرة من قبل ورغم وجود تلك المميزات الا انه من الضرورى أن يكون هناك تنظيم أكبر للمؤسسات التى تلعب دورا فى السوق مثل شركات السمسرة والصناديق وشركة المقاصة والجهاز الادارى

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن القمحاوي
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العـــــدد :	١٥٢٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٣/١٦

وغيرها ولابد أن تتوافر لهذه المؤسسات والعاملين فيها الخبرة الكافية ومن الضروري أن يمر العاملون بها بامتحانات متعددة وان يتم تدريبهم بصورة أفضل وإذا لم يتوافر هذا التنظيم فإن السوق يمكن ان ترتفع وتنخفض بشكل يؤثر كثيرا على الاقتصاد المصري.

● إذا اردنا ان نحدد مكانة سوق المال في مصر على خريطة اسواق المال العالمية فما هو موقعها من وجهة نظركم؟

●● نحن في إدارة القطاع الخاص والمالية بالبنك الدولي لدينا متابعة شاملة ودقيقة لاهم الاسواق المالية النامية ومصر أصبحت من السنة الماضية واحدة من أهم الاسواق المالية التي نتابعها وننشر عنها تقارير بصفة مستمرة وهذا أمر مهم لان كثيرا من المستثمرين في الخارج يعتمدون على هذه التقارير عند اتخاذ قرارات الاستثمار في هذه الاسواق.

الأزمة الآسيوية

● ألقت أزمة بورصات دول جنوب شرق آسيا بكثير من القلق والتخوف في سوق المال المصرية ، فهل يمكن أن تتكرر مثل هذه الأزمة في مصر؟

●● لا يوجد الآن مثل هذا القلق أو الخوف لان الوضع في مصر يختلف تماما عن دول جنوب شرق اسيا والشركات والمؤسسات المصرية ليست مدينة للخارج بحجم كبير مثلما حدث للشركات والمؤسسات الاسيوية كما انها لم تبدأ في الاقتراض من السوق الدولية، وتلك كانت نقطة الضعف في الشركات الاسيوية وربما في المستقبل عندما تقترض الشركات المصرية من السوق الدولية، قد تظهر هذه المشكلة ،ولذا فإن افضل طريقة لمنع تكرار ما حدث هو ان يكون الاشراف على المؤسسات المالية شديد جدا وكذلك على القطاع الخاص حتى لا تقترض الشركات اكثر من امكاناتها وتصل إلى درجة عدم السداد مع أول أزمة.

● يرى البعض أن حجم التدفقات المالية الأجنبية المباشرة لمصر ضئيل للغاية ولايتناسب مع الحوافز والاصلاحات التي شهدها الاقتصاد، فما هي رؤيتكم لهذه القضية؟ وما هي أفضل السبل لجذب المزيد من هذه التوقعات؟

●● حجم الاموال الأجنبية التي وصلت مصر في عام ١٩٩٧ اذا ما قورن بحجم التدفقات المالية العالمية للدول النامية فهو ضئيل بلا شك لكن إذا ما قورن بما كان يدخل مصر من قبل فإنه يظهر تقدما كبيرا جدا، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام الماضي ١.٢ مليار دولار وأرى أن أفضل وسيلة لجذب المزيد من هذه الأموال هي السياسات الاقتصادية الصحيحة التي تطبق مدى ربحية الشركات المطروحة وهي أمران يركز عليهما المستثمر الأجنبي بشدة.

● هل هناك دعم يمكن أن تقدمونه كبنك دولي لمصر في مجال سوق المال؟

●● الحكومة لم تطلب منا دعما ماديا أو فنيا للبورصة ولكن إذا طلبوا أي دعم فنحن مستعدون لتقديمه ولدينا خبرة في تنظيم سوق المال والقوانين التي تنفذ فيها فضلا عن تدريب الكوادر الفنية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٤٠٦٩٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٥/٩

٤ تحديات تواجه تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى

حول التحديات التى تواجه تنفيذ برنامج الخصخصة يقول مصدر مسئول :

شهد عاما ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ والربع الأول من عام ١٩٩٨ تقدما ملحوظا فى تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأعمال العام فى مصر، فقد شهد هذه الأعوام الانطلاقة الرئيسية لعملية الخصخصة، حيث تم بيع أسهم ٤٤ شركة من قطاع الأعمال العام للقطاع الخاص، وعلى اثره تم انتقال ٥٩ شركة إلى قانون ١٥٩ عن طريق بيع اكثر من ٥١٪ من أسهم واصول هذه الشركات، كما تم بيع ٤٠٪ من أسهم تسع شركات، بالإضافة إلى بيع شرائح من أسهم ٥ شركات من ناحية أخرى تم بيع خمس شركات بالكامل إلى مستثمر استراتيجى. ومنذ بداية برنامج الخصخصة تم بيع ثمانى شركات أخرى بالكامل إلى مستثمر رئيسى وبيع ١٥ شركات بالكامل إلى اتحادات العاملين المساهمين، وتم بيع ١٧ شركة كأصول، كما تم بيع ٤٠٠٪ من أسهم ٩ شركات وعرض من ٥ ـ ٣٠٪ من أسهم ١٢ شركة أخرى كشرائح ببورصة الأوراق المالية.

وتوضح الأرقام تصنيف شركات قطاع الأعمال العام حسب مستوى الربحية ليتضح معه عدد الشركات منخفضة الربحية والخاسرة وبالتالى صعوبة التحديات المواجهة لعملية بيع هذه الشركات للقطاع الخاص، الذى يعمل فى مناخ تنافسى. فهناك شركات ذات ربحية مرتفعة ١٢٠ شركة وشركات ذات ربحية منخفضة ٦٠ شركة ـ شركات خاسرة ٨٢ . وذلك بناء على البيانات المالية لعام ٩٦/ ١٩٩٧، ومن المتوقع ان يقابل البرنامج مجموعة من التحديات لعل أهمها ما يلى: البيع لمستثمر رئيسى وتسوية أوضاع العمالة وزيادة الوعى الاجتماعى وتدريب العمالة والإدارة وتحسين اداء شركات قطاع الأعمال العام.

التحدى الأول: البيع لمستثمر رئيسى

من أهم التحديات التى ستواجه مصر خلال الأعوام المقبلة لتنفيذ برنامج الخصخصة هو كيفية جذب مستثمرين رئيسيين للمشاركة فى شراء معظم شركات قطاع الأعمال المتبقية وقد تم اعتبار ذلك تحديا فى الفترة المقبلة، حيث إن نجاح عملية الخصخصة يتطلب بيع عدد كبير من الشركات ذات الربحية الأقل او الشركات الخاسرة أن العديد من هذه الشركات قد يجد طلبا عليه من المشترين الباحثين عن الأرباح فى الأجل المتوسط كما قد يجد طلبا أيضا من المستثمر الاستراتيجى، الذى سيكون مطلوبا منه جلب تكنولوجيا حديثة ونظم إدارة متطورة وضخ موارد مالية لزيادة وتحسين الإنتاج والمبيعات من حيث الجودة والكمية.

ومن أهم المعوقات لجلب المستثمرين الاستراتيجيين هو ضعف أمكانات التسويق والترويج وهذه المشكلة متعددة الأوجه للأسباب التالية:

١ ـ الخبرة المحدودة فى تحضير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمر الرئيسى. والمقصود بعملية التحضير هو تجهيز كل الدراسات الخاصة بعملية بيع الأصول وتجهيز الدراسات الموضحة لموقف الشركة المالى والتكنولوجى مقارنة بباقى الشركات فى نفس النشاط ويجب على البائع أن يحدد الحد الأدنى المقبول من شروط البيع ويجب على البائع أن يكون على دراية كاملة بظروف أسواق الاستثمار والتى من الممكن أن تؤثر فى توقيت عملية البيع ويجب أن يكون لوكيل البيع السلطة لتنفيذ واستكمال عملية البيع عند أو فوق الحد الأدنى لشروط البيع، إلا انه حتى الآن مازال دور وكيل البيع فى مفاوضات البيع لا يلقى قبولا واسعا من الرأى العام فى مصر.

ايضا مازالت قدرة الشركات القابضة فى إدارة عملية البيع لمستثمر رئيسى فى مرحلة التكوين، لذا فمن الممكن ان يتسبب ذلك فى انطلاقة بطيئة وفى بعض الحالات لا تتماشى القيمة السوقية للشركات الخاسرة مع توقعات الرأى العام وقد تتطلب عملية الخصخصة الكاملة للشركة الواحدة من ستة أشهر إلى سنة ولهذا فإن ذلك من شأنه أن يطيل عملية الخصخصة بالكامل، إلا أن اهتمامنا الاكبر يكمن فى الانتهاء من عملية خصخصة جميع شركات قطاع الأعمال فى مدة تتراوح من ٦ ـ ٧ سنوات.

التحدى الثانى: تسوية أوضاع العمالة.

تؤثر عدة عوامل فى قضية العمالة من أهمها ما يلى: تعتبر العمالة الزائدة فى شركات قطاع الأعمال العام من أهم وأكثر العوائق المواجهة عملية الخصخصة مع الأخذ فى الحسبان أن معدل البطالة فى مصر يبلغ نحو ٤.٦ من حجم قوة العمل. . قام رؤساء مجالس إدارة الشركات القابضة بتقدير معدل العمالة الزائدة الحالية كل فى مجاله وقدرت بنحو ١٨٪ (حوالى ١٠٣ الاف عامل) ويتضمن معظم هذا الرقم عمالة إدارية ومالية وموظفين ومن الممكن أن يقدره المستثمرون بنحو ٣٥٪ ـ ٤٠٪ (أى حوالى ٢٧٠ ـ ٤٠٠ ألف مستخدم).

وتقدر تكلفة تمويل برنامج المعاش المبكر بمبلغ ٢.٤ مليار جنيه مصرى.

التحدى الثالث: تدريب العمالة فى كل المستويات بما فيها الإدارة العليا لإدارة الشركات الخاصة فى ظل مناخ تنافسى:

يحتاج عدد كبير من شركات قطاع الأعمال إلى إعادة هيكلة شاملة (مالية وفنية وإدارية وتسويقية) يعتبر التدريب إحدى الأدوات المستخدمة لتسهيل العملية الانتقالية، ولهذا تعتبر برامج التدريب المكثفة لا غنى عنها، ويحتاج البرنامج المصرى للبرامج الآتية:

- برنامج لتدريب الإدارة العليا ليمكنها من العمل فى مناخ تنافسى ويجب تدريب نحو ١٠٠٠٠ مدير (أعضاء مجلس إدارة وإدارة تنفيذية عليا).
- برنامج لتدريب الإدارة الوسطى لتدريبهم على خطوات التنفيذ والرقابة على الأداء.

برنامج لتدريب العاملين على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والتى من المتوقع الأخذ بها عند تحويل الشركات إلى القطاع الخاص، ويقدر عدد العاملين المرشحين للتدريب خلال السنوات السبع المقبلة بنحو ٢٠٠ الف عامل وفنى وهذه المهمة يمكن أن يقوم بها مشتروا الشركات (بعد الخصخصة).

التحدى الرابع: العمل على اقناع الرأى العام بأن تحويل شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص يؤدى إلى تحسين ونمو أداء الشركات.

يجب أن يلمس الرأى العام أن مؤشرات الإنتاج والمبيعات والتصدير والانفاق والربحية وحجم العمالة فى تطور ونمو مستمر بعد الخصخصة عنها فى ظل الإدارة الحكومية ولهذا إذا لم يتم التغيير الايجابى فى أداء الشركات وإذا لم يتم إعلان هذه النتائج للرأى العام بطريقة مستمرة، فإن برنامج الخصخصة مهددة بفقدان دعم الرأى العام نتيجة عدم تحقيق الفرض الرئيسى من عملية الخصخصة، وهو الوصول إلى شركات ذات كفاءة أعلى.

أهم الدروس المستفادة من تجربة الخصخصة فى مصر:

- إنه لابد من تنمية الوعى بعملية الخصخصة بين قيادات القطاع العام وقيادات الأجهزة الحكومية وبين المثقفين وجميع قطاعات الشعب. إن إيجاد جبهة واسعة من المقتنعين بأهمية الخصخصة وضرورة الاسراع فى تنفيذها كجزء من عملية الإصلاح يعتبر مهما فى البداية من أجل حماية القائمين على تخطيط تنفيذ البرنامج من هجوم القوى المعارضة والقوى التى يعتريها الجمود الفكرى ولا تستطيع ملاحقة التطورات التى تحدث فى العالم المعاصر.
- يلزم كسب تأييد العمال لبرنامج الخصخصة واتباع كل الوسائل لزيادة هذا التأييد، ويتحقق ذلك عن طريق تنمية الوعى بمزايا وفوائد الخصخصة وتوضيح أن تحسين كفاءة المشروعات يعنى تشغيل المزيد من العمال وتحسين أوضاعهم وأن هذا التحسن يمكن أن يحدث فى ظل القطاع الخاص الكفء أكثر منه فى ظل القطاع العام قليل الكفاءة بأوضاعه الحالية. ومنح مزايا للعمال فى عملية الخصخصة، وتعتبر المزايا التى منحها البرنامج المصرى للعاملين نموذجا جيدا فى هذا الصدد. حيث يحصل اتحاد العاملين المساهمين على ٦٠٪ من أسهم كل شركة بتخفيض ٢٠٪ من ثمن السوق وبتسهيلات فى السداد تصل إلى ثمانى سنوات مع امكانية دفع الأقساط من حصة العاملين السنوية فى الأرباح، كما سبق أن أوضحنا.
- يلزم كسب تأييد الإدارة، ويلزم إيجاد حوافز لرؤساء الشركات لتشجيعهم على تنفيذ البرنامج حيث ثبت أن مديرى المشروعات العامة يشعرون فى بعض المراحل بأن بيع عدد كبير من المشروعات التابعة لهم يمثل تهديدا لمراكزهم المادية والأدبية، كما أنه يزيد مهامهم صعوبة خصوصا إذا بدأ البرنامج ببيع الشركات الرابحة.
- أثبتت التجربة أنه من الأجدى بدء البرنامج بقيادات جديدة لوحدات قطاع الأعمال العام تأتى وهى مهيأة ومعبأة لإنجاز برنامج الخصخصة، لقد أدى اختيار قيادات جديدة للمشروعات العامة إلى تحقيق دفعة كبيرة فى تنفيذ البرنامج المصرى فى الأشهر الأخيرة.عدم جواز انفراد شخص واحد مهما علا مركزه باتخاذ القرارات خصوصا فى تحديد استراتيجية البيع لكل مشروع أو فى تحديد أسعار الأسهم التى ستطرح أو تقويم المشروعات المطروحة للبيع أو فى البت فى العروض أن أفضل الأساليب هو تشكيل اللجان المتخصصة التى تضم كفاءات عالية ومتنوعة،. وأن تقوم مجالس إدارات الشركات والجمعيات العمومية أو أى تنظيمات قائمة بدورها كاملا ويفضل أن يكون أسلوب اتخاذ القرار هو بإجماع الأصوات داخل هذه المجالس والمؤسسات، وذلك حماية للقيادات التنفيذية من الانحراف أو الخطأ أو النقد.
- لابد أن يتسم تنفيذ برنامج الخصخصة بالعلانية والشفافية فى كل المراحل، ويجب الا تقبل أى عروض للشراء أو حتى يتم بحثها ما لم يكن قد أعلن عنها حتى تعطى الفرصة المتكافئة لكل المستثمرين وحتى تتم حماية القيادات التى تنفذ البرنامج. وجد فى كثير من الحالات أن أسعار الأسهم المطروحة فى البورصة ترتفع بعد عمليات الطرح الأولى، لذلك وجد من المفيد، فى معظم الحالات طرح النسب المطلوب خصخصتها مرة واحدة بالبورصة وليست على دفعات، كما وجد أن احتفاظ الدولة ببعض الأسهم فى حوزتها يمكنها فى كثير من الحالات تحقيق التوازن والاستقرار فى سوق الأوراق المالية، حيث تمثل هذه الأسهم مصادر للعرض، ويمكنها أيضا من بيع حصص أو شرائح من هذه الأسهم بأسعار مجزية فيما بعد تعوضها عما فاتها من مكاسب مالية عند الطرح الأول الذى غالبا ما يكون بأسعار غير مرتفعة، ويخفف من ضغوط الرأى العام وانتقاداته الموجهة إلى مديرى البرنامج فى حالة ارتفاع أسعار الأسهم بعد الطرح الأول

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سامى متولى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٤٠٨٦٣
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/١٠/٢٣

من الناحية القانونية

الخصخصة هو رهن بتوفير البنيه الاقتصاديه اللازمه من حيث التركيز على حزمة السياسات الكلية الهادفة الى توسيع قاعدة الملكية الخاصة. واعرب المجلس عن شعوره بالارتياح إزاء الضوابط والمحددات التى اكدت الحكومة ضرورة الالتزام بها فى اطار برنامج التخصيصية والتي من أهمها:

● ضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية ومصالح الشعب المصرى دون السماح بأى شكل من أشكال سيطرة رأس المال الاجنبى.

● إجراء التقييم السليم للشركات وطرحها للبيع فى الوقت المناسب دون اهدار المال العام.

● الحفاظ على حقوق العاملين بالشركات التى يتم خصخصتها وعدم الإستغناء عنهم.

● الالتزام بفتح خطوط انتاج جديدة وادخال التكنولوجيا المتطورة لزيادة الانتاج والتصدير وفتح مجالات عمل جديدة امام الشباب.

وأشاد المجلس بما اقدمت عليه الحكومة فى بداية توليها للمسئولية من تشكيل لجنة وزارية تتابع الخطوات التنفيذية لبرنامج الخصخصة وبحيث لا يتم الانتقال من مرحلة الى أخرى فى نفس البرنامج الا بقرار من مجلس الوزراء. كما رحب المجلس بما أعلنت عنه الحكومة من اعداد قاعدة معلومات مالية لكل شركة لمعرفة المركز المالى لها لمدة عشر سنوات. والتى وفقا لها قسمت الشركات الى ثلاث مجموعات، حتى يمكن تسهيل اجراء متابعة شهرية للحسابات الجارية لكل منها.

وتبين للمجلس من خلال رصده لحصاد عامين منذ ١٩٩٤ وحتى الآن من برنامج التخصيصية وذلك من واقع مانشر من تقارير اللجنة الوزارية للخصخصة أن الحكومة قد سارت فى خطين متوازيين ينطلق اولهما بتنفيذ خطوات برنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة، كما ينصب ثانيهما على دفع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى. وفى اطار الاتجاه الأول اقر المجلس طرح ١١ شركة بالكامل للعاملين، وطرح اسهم ٢٦ شركة بالبورصة بحيث تراوحت نسب البيع ما بين ٥٥٪ و٧٥٪ من اجمالى اسهم الشركات، كما رحب بما تستهدفه خطة توسيع قاعدة الملكية خلال العامين القادمين من توسيع الملكية فى ٩٩ شركة ذات انشطة متعددة صناعية وخدمية. وايد المجلس تطبيق قواعد جديدة لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة وضرورة أن يقترن ذلك بمقومات اساسية أهمها:

● ضرورة توافر بيئة تنظيمية جيدة وملائمة تمكن من عمل المشروعات المنقول ملكيتها الى القطاع الخاص فى اطار تنافس، يحقق مكاسب الكفاءة الاقتصادية بشقيها التخصصى والتكنولوجى

● اهمية وجود علاقة واضحة بين الشركات المنقول ملكيتها للقطاع الخاص وبين الحكومة. تعكس ثقة متبادلة بين الطرفين وتؤدى الى اختفاء التدخل الحكومى فى مجالات مثل التنظيم والتسعير ومدخلات العملية الانتاجية.

● وضع الترتيبات الخاصة بضمانات عمل الشركات التى تم ملكيتها للقطاع الخاص بما لا يخالف المصلحة العامة.

وفيما يتعلق بالاتجاه الثانى والخاص بدفع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى، رحب المجلس بالخطوات التى بدأتها الحكومة بالفعل عن طريق تشجيع ودعم مشاركة القطاع الخاص فى كافة المجالات، خاصة انشطة المرافق والخدمات، حيث دعا القطاع الخاص الى المشاركة فى مشروعات المياه والطرق والنقل الجوى. وأعرب المجلس عن كامل تقديره لكل ما تحقق حتى الآن من انجازات فى برنامج التخصيصية إلا أنه ابدى بعض الملاحظات على النحو التالى:

● كرر المجلس ما سبق ان طرحه فى العام الماضى من ضرورة دفع خطوات التخصيصية بايقاع اسرع خلال هذه المرحلة التى اصبحت فيها الحفظة الاقتصادية للحكومة أكثر وضوحا وتحديدا. واهمية وضوح الرؤية بالنسبة لما سيتم خصخصته دون تناقضات تؤدى الى



د. فتحى سرور — د. كمال الجنزورى — د. عاطف عبيد

اهتزاز الثقة سواء بالداخل أو الخارج

● أعرب المجلس عن ارتياحه ازاء ما اعلنت عنه الحكومة من أن هناك خمسة تنظيمات تتولى عملية التقييم، بمشاركة فعالة من جانب الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الرقيب الفعلى لاعمال الحكومة.

● لاحظ المجلس أن الضوابط الخاصة بعملية البيع مازالت غير واضحة، هل الهدف هو تحقيق أقصى قيمة بيعية أم أن هناك شروطا أخرى يرى المجلس انها يمكن أن تكون جديرة بالاهتمام مثل مقدار ما تحققه من استثمارات أو ماتخلقه من فرص عمل جديدة، حيث أن هناك تخوفا من ظهور قوى احتكارية فى السوق. خاصة فى حالة البيع المباشر لكل أو جزء من أسهم الحكومة التى تملكها فى المشروع العام لمشتر أو لمجموعة مشترين محددين سلفا.

● نبه المجلس الى ما ادت اليه عمليات التقييم بسعر أقل من السعر الحقيقى أو العادل للاسهم المطروحة، من زيادة الاقبال على شرائها وتحقيق طفرات هائلة فى أرباحها الراسمالية لتلبية الطلب المتزايد عليها مما أدى بدوره الى انتشار ظاهرة المضاربات فى البورصة ومن هنا أوصى المجلس بضرورة تبنى عمليات البيع على أساس مبدأ التفرد. بمعنى أنه يجب تطبيق كل حالة على حدة، وعدم تعميم الاساليب على كل الشركات بل يتعين ان تدرس كل حالة دراسة وافية، ليس على المستوى المالى فحسب، بل وعلى المستوى الادارى والفنى واوصى المجلس بضرورة الحرص على طرح أسهم الشركات فى البورصات والاعتماد على نظام البيع بالصفقات، كما حدث فى عدد من المشروعات، حتى لا تتحول المشروعات الى شركات مغلقة لا يشترك الجمهور فى الاستثمار بها. وذلك باستثناء المشروعات التى تحتاج الى مستثمر رئيسى له خبرة سابقة فى ادارة مثل هذه المشروعات. وفيما يتعلق بعمليات بيع الاسهم طالب المجلس بضرورة الوصول الى سعر عادل يرضى الطرفين، حتى لا تتراجع أسعار الاسهم فيما بعد بما يفقد الثقة فى السوق مع وضع حد أدنى وحد اقصى لشراء الاسهم لتلافى التكتلات والاحتكارات ولتوسيع قاعدة الملكية. ورحب المجلس بما تعتزمه الحكومة من تجنيب جزء من حصيلة عمليات التخصيصية لسداد جانب من الدين المحلى الذى وصلت نسبة أعبائه ٢١٪ من نسبة الانفاق العامة، وهو ما يسهم فى تخفيف العبء على الموازنة العامة الا أنه يحذر من الاتجاه لا هذه الحصيلة لعلاج عجز الموازنة فقط دون غيره، لما يترتب من استهلاك للحصيلة دون الاستفادة منها فى استثمارا وضرورية واشار المجلس الى ان انشغاله بالبعد الاجتماعى الخصخصة لايقل أهمية عما يوليه من اهتمام بالبعد الاق وتابع ما صدر عن الحكومة اخيرا من تصريحات تتعلق بالا تدابير تستهدف تأمين مستقبل العمالة فى اطار التخصيص البدء فى برنامج التدريب التحويلى، وتطبيق نظام للمعاش المبكر، وتملك العاملين لشركاتهم، وعدم السماح بالاستغناء عن أى عامل قبل تدبير عمل اخر يحقق له نفس الدخل على الاقل، فضلا عن منح الصندوق الاجتماعى قروضا ميسرة للبدء فى انشطة حرة، وناشد الحكومة الاسراع باتخاذ هذه الاجراءات على ان تكون فى اطار خطة واضحة ومتكاملة، يتم تنفيذها من خلال برامج زمنية محددة، مع ضرورة اجراء بعض التعديلات التشريعية والقانونية، خاصة فى قانون العمل الحالى وقانون التأمينات الاجتماعية

من الناحية القانونية

الخصخصة

فى مصر : من الناحية القانونية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رؤية قانونية للخصخصة على الطريقة المصرية	أحمد محمد محرز	الاهرام	٣٩٩٨٥	١٩٩٦/٥/٢٨	٩٠
٢	المحكمة الدستورية العليا : الخصخصة لاتخالف الدستور	أحمد حسين	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤٦٩	١٩٩٧/٣/٣	٩٢

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد محمد محرز
الموضوع الفرعي :	فى مصر : من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	٣٩٩٨٥
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٢٨

رؤية قانونية للخصخصة على الطريقة المصرية

الدستور المصرى يسمح بتحول الملكية العامة إلى الخاصة

ذاع اصطلاح «الخصخصة» فى مصر، فى الآونة الأخيرة بمناسبة سياسة الدولة، بشأن تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص، واثارت هذه السياسة تساؤلات كثيرة من المتخصصين، ومن عامة الناس عن دلالة هذه الظاهرة، التى أصبح لها صوت اكثر ارتفاعا من صوت التأميمات التى حدثت فى أوائل الستينات. وللإجابة على هذه التساؤلات نقول

إنه إذا كان التأميم الذى تم فى الماضى، عنى بتحول الملكية الخاصة إلى ملكية عامة عن طريق استبعاد رأس المال الخاص، فإن خصخصة اليوم، تعنى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، باستبعاد رأس المال العام وقد اتضح أن معظم المشروعات التى تضمنها برنامج الخصخصة الذى صدر عن الوزارة المختصة بقطاع الأعمال العام بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٣، هى ذات المشروعات التى سبق تأميمها. ومما لاشك فيه أن بتنثر المشروع العام بعودته إلى القطاع الخاص بعد أن ظل يعمل فى نطاق القطاع العام، ونظامه القانونى فترة من الزمن. والبون شاسع والفارق عميق بين القطاعين، لأن لكل منهما الياته الخاصة به.

ويتضح أن نظام الخصخصة فى سائر الدول التى أخذت به يهدف إلى:-

اولا. تحسين النتائج الاقتصادية والمالية للمشروعات العامة التى يتم خصخصتها، ومساندة القطاع الخاص فى زيادة نشاطه، بفضل ضمان استقلاله فى الإدارة، بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية وحركة المنافسة، بعيدا عن بيروقراطية الإدارة ومصروفات القطاع العام الباهظة، ومتابعة التكنولوجيا العالية المتطورة.

ثانيا. خفض عجز موازنة الدولة، الناجم عن دعم الدولة للمشروعات العامة الخاسرة واستثمار حصيلة بيع حصص الدولة فى المشروعات العامة، فى النهوض بالمشروعات الأخرى لتتمكن من بيعها بعد تصحيح هياكلها المالية

ثالثا. إنعاش السوق المالية وفتح باب الاستثمار، أمام رأس المال الوطنى، والتوسع فى مشاركة العمال فى ملكية المشروعات والمساهمة الشعبية بتوسيع قاعدة الملكية.

ضرورة إصدار تنظيم تشريعى فى الخصخصة فى مصر

اصدر المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٣، دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة، لتوسيع قاعدة الملكية، وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة متضمنا ثلاثة أبواب .

الأول: عن برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة فى شركات قطاع الأعمال العام

الثانى: عن القواعد الاسترشادية لإعادة هيكلة الشركات.

الثالث: عن ضوابط ومقترحات لاشتراك العاملين وأعضاء مجالس الإدارة فى شركات قطاع الأعمال العام فى الزيادة التى تتحقق فى الأرباح، وارفق بهذا الدليل ثلاثة ملاحق:

الأول. يتضمن أسماء الشركات المطروح أسهمها للبيع

الثانى: يشمل مراحل الإعداد لطرح الممتلكات العامة للبيع

الثالث: يبين خطوات تنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية فى شركات القطاع العام.

مدى دستورية إجراءات الخصخصة فى مصر

ونتساءل عن موقع هذا الدليل على أهمية ما تضمنه فى التدرج التشريعى؟ وهل صدر بناء على تفويض تشريعى سليم، وما مدى مطابقته للدستور؟ ولنا أن نبحث عن مدى ما يتمتع به هذا الدليل من قوة إلزامية، من حيث تدرج القاعدة القانونية

تقتضينا الإجابة على ذلك، الرجوع إلى النصوص الدستورية التى تحدد النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة، فقد تناول الدستور المصرى فى مادته الرابعة، الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية، بأنه: -

..... النظام الإشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال، ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمى الكسب المشروع، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة

وتناول الفصل الثانى من الدستور، المقومات الاقتصادية فى المواد من ٢٣ إلى ٣٩ ونذكر أهمها

المادة ٢٩: تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة وهى ثلاثة أنواع الملكية العامة، والملكية التعاونية، والملكية الخاصة.

المادة ٣٠: الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية.

المادة ٣١: الملكية التعاونية، هى ملكية الجمعيات التعاونية، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية.

المادة ٣٢: الملكية الخاصة، تتمثل فى رأس المال غير المستغل، وينظم القانون، أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى، وفى إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال، ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب

المادة ٣٥: لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض

ويتضح من هذه النصوص الدستورية أن الاقتصاد المصرى يتسع لصور الملكية الثلاث، العامة والخاصة والتعاونية، وليس من بين النصوص الدستورية ما يتعارض مع تحول رأس المال، بين جميع الأنشطة الاقتصادية فى صوره الثلاث، وذلك فى النطاق الذى حدده الدستور، ويتفرع عن ذلك أن تقتصر وظيفة السلطة التشريعية فى هذا المجال على تنظيم هذه الموضوعات فى صورة تشريعات، أما الموضوعات التى لا تحتاج إلى تشريع فتتولى السلطة التنفيذية إصدار قرارات بتنفيذها، وإذا كانت المادة السالفة الإشارة إليها تقضى بأنه لا يجوز التأميم إلا لإعتبارات الصالح العام، وبقانون، ومقابل تعويض، فإنه يجب عند الرغبة فى العدول عن التأميم والعودة إلى الخصخصة أن يكون ذلك بتعديل دستورى أو بإصدار قانون على الأقل ينظم عملية هذا التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص

مقتضى ذلك أن تباشر السلطات الأساسية فى الدولة وظيفتها التى خولها اياها الدستور وفقا لأحكامه، الأمر الذى يستتبع خضوع النشاط الاقتصادى بأسره لمبدأ الشرعية، ويتفرع عن ذلك أن القرارات التى تصدرها السلطة التنفيذية، يجب أن تكون تطبيقا للقاعدة القانونية الأعلى درجة ونعنى بذلك الدستور ويستتبع ذلك أنه إذا صدر قرار من وزير قطاع الأعمال أو السلطة التنفيذية بصفة عامة، خلاف هذه النصوص الدستورية أو خرج على روحها، يجب طرحه جانبا، والدفع بعدم دستوريته.

ويتضح من استقراء القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أنه يهدف إلى تحويل المشروعات العامة إلى المشروعات الخاصة، حتى تنتقل الأنشطة الاقتصادية التى تدور حول رحى المنافسة إلى القطاع الخاص وعلى الرغم من ذلك فإن القانون المذكور ليس قانونا خاصا بتنظيم الخصخصة على النحو الذى سارت عليه الدول المتقدمة، والتى سبقتنا فى هذا المجال كقانون ٢ يونيو ١٩٨٦ وقانون ٦ أغسطس ١٩٨٦ فى فرنسا اللذان نظما الخصخصة تنظيما قانونيا محكما، أما القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فلم ينظم قواعد تحول الشركات العامة إلى شركات خاصة، ولم يضع ضوابط الأفضلية للشراء بما يحقق غايته فى توسيع قاعدة الملكية بين أبناء الشعب بكل طوائفه ، ولم ينظم الوسائل الفنية للخصخصة سواء بالبيع الشامل أو البيع الجزئى، أو التأجير التمويلى، أو الإكتتاب... ولم يحدد النسبة التى يجوز للمستثمرين الأجانب تملكها، وكيفية هذا التملك، وطريقة عرض أسهم هذه الشركات فى بورصات الأوراق المالية الداخلية والخارجية. إلخ

وباستقراء ما تضمنه برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٩٣ الصادر من مكتب وزير قطاع الأعمال العام، نجده لا يخالف الدستور فى فحواه، لأن الدستور يسمح بتحول الملكية العامة إلى الخاصة أو التعاونية أو العكس، فالتحول بين صور الملكية الثلاث، أمر وارد ومتصور فى نطاق الدستور، بشرط أن يكون هذا التحول فى إطار تشريعى منضبط.

غير أن برنامج الحكومة فى هذا الشأن لم يصدر فى صورة تشريع ملزم بالمعنى الواسع

وفى ضوء هذه الاعتبارات نستطيع أن نقدم الاقتراحات الآتية:-

اولا: وضع الإطار التشريعى للتحول، إعمالا لمبدأ الشرعية متوخيا التدرج التشريعى، لتنظيم جميع ما يتعلق بهذا التحول، وبخاصة تحديد الهيئة التى تتولى إجراءات التحول وتنفيذه، واختصاصاتها، والرقابة عليها، والشركات العامة التى تخرج عن مجال التحول بطبيعتها الاستراتيجية، وملاءمات النظام العام الاقتصادى وتشكيل لجان التقييم، وطرق التقييم المحددة، دون إعمال للسلطة التقديرية للإدارة بشأنها.

ثانيا. إتباع الآليات القانونية التقليدية التى ألفها الشعب المصرى، وثبت نجاحها وحققت أهدافها، وأهمها أسلوب عقد التزام المرافق العام، وبخاصة بالنسبة للمشروعات العملاقة، نظرا لطبيعتها الحيوية، وعدم قدرة الأفراد على شرائها، كذلك أسلوب الشركات المساهمة، وما كان بنك مصر وشركاته العملاقة الناجحة قبل التأميم، إلا ثمرة هذا الأسلوب، الذى يمكن العودة إليه، بعد تقييم الشركات محل التحول، وتقدير قيمة السهم، وطرح أسهمها للإكتتاب العام، وتكوين الشركات المساهمة من جديد، ويتيح الاكتتاب نشر المساهمة الشعبية، لفئات الشعب

ثالثا: فى حالة بيع الشركات أو أصول بعض الشركات العامة، يجب اشتراط عنصر الكفاءة فى استغلال نشاط هذه الشركات، بالإضافة إلى السعر الأعلى، لأن الغاية، هى القدرة على استمرار نشاط هذه الكيانات الاقتصادية، وبيعها بسعرها الحقيقى، صونا للمال العام بعد إهداره

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد محمد محرز
الموضوع الفرعى :	فى مصر : من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	٣٩٩٨٥
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٥/٢٨

رابعا: إتاحة استبدال شهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك المصرية، بأسهم الشركات المعروضة، لتوسيع قاعدة المشاركة، وقد اتبع المشرع الفرنسي هذا الأسلوب، ومن الممكن تطبيقه في مصر

خامسا: وضع ضوابط لمصادر تمويل أسهم العمال، حتى تكون مشاركتهم حقيقية في رأس المال، وأمام ظاهرة انخفاض الأجور في مصر، والتي ليس فيها مكان للإدخار، فهي لا تكاد تسد الرمق حتى بالنسبة لفئات العمال في الدرجات العليا، وهذه حقيقة لا ينكرها مكابر

لذا نقترح أن يكون تمويل أسهم العاملين من مصادر ثلاثة:

ا - فائض اشتراكات التأمين الاجتماعي، باعتبارها أجورا مؤجلة، مملوكة ملكية خالصة لدافعيها وهم العمال، وقد أرفقنا مشروع قانون سبق أن اقترحناه بذلك

ب - تشغيل العمال الراغبين في شراء الأسهم، ساعات إضافية تخصص حصيلتها لشراء الأسهم، حتى تكون مساهمتهم مساهمة حقيقية

ج - حصيلة العمال من نصيبهم من الأرباح على النحو السالف ذكره.

سادسا: تنشيط البنوك وبورصات الأوراق المالية، لتحقيق هذه الغايات، فالذي يحكم على نجاح سياسة الخصخصة وفرة السيولة النقدية ومناخ الاستثمار، وحالة سوق الأوراق المالية، لأن عملية الخصخصة في جانب كبير من صورها، بيع، أيا كانت طريقته، سواء كان بيعا شاملا لمستثمر أو أكثر، أو تقييم المشروعات وتحويلها إلى أسهم، يتم الاكتتاب فيها وتداولها

سابعا: تنظيم شراء الأجانب للأصول والأسهم وإلا صار الاقتصاد الوطني اقتصادا تابعا

وأخيرا فإن الخصخصة، كالتأميم، كلاهما صدر عن مفهوم سياسي، فهل يطمئن المستثمرون، على استقرار الأوضاع، ولا تعود سياسة التأميم من جديد؟؟!

إن الإنسان هو الثروة الحقيقية، كرمه الله وحمل الأمانة فلا إصلاح إلا منه وبه، وصدق الحق في قوله تعالى:

«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»

د. أحمد محمد محرز
أستاذ القانون التجاري
بجامعة القاهرة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد حسين
الموضوع الفرعي :	في مصر : من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	١٤٦٩
المصــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٣/٣

المحكمة الدستورية العليا:

الخصخصة لا تخالف أحكام الدستور

أحمد حسين

حسمت المحكمة الدستورية العليا في حكم تاريخي لها الجدل الدائر حول عملية الخصخصة، بعد ان تعالت الاصوات منددة بضياع حقوق العمال وتوفير العديد منهم، وان قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لعام ٩١ يتنافى وسيطرة الشعب على القطاع العام ودوره الرائد في مجال التنمية. قالت المحكمة في حيثيات حكمها الصادر برئاسة المستشار الدكتور عوض المر ان الخصخصة لا تخالف احكام الدستور، كما لا يجوز ان يفسر الدستور باعتباره متضمنا حلا نهائيا ودائما لاوضاع اقتصادية جاوز الزمن حقائقها فلا يكون تبنيها والاصرار على استمرارها ثم فرضها بالية عمياء الا حرثا في البحر، بل يتعين فهم الدستور على ضوء قيم اعلى غايتها تحرير الوطن والمواطن سياسيا واقتصاديا، كما ان هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلبها الدستور هو تغيير اشكال معقودة في الحياة من خلال التعليم والبيئة وتكافؤ الفرص، وان الاستثمار العام والخاص بمختلف صوره ليس الا اموالا تتدفق ويعتبر تجميعها لازما لضمان قاعدة انتاجية اعرض واعمق لايكون التفريض فيها الا ترفا ونكوثا عن قيم يدعو اليها التطور ويتطلبها. واضافت المحكمة ان للاستثمار العام والخاص دوره في التنمية، وليس لازما ان يتخذ هذا الاستثمار شكل وحدة اقتصادية تنشئها الدولة او توسعها

وليس على الدولة ان تبقيها اذا كان تعثرها باديا او كانت الاموال لا تغل عائدا مجزيا او كان ممكنا اعادة تشغيلها لاستخدامها على نحو افضل ولا مخالفة في ذلك للدستور..

واكدت المحكمة في حيثيات حكمها ايضا بان ماتنص عليه المادة (٢٠) من قانون شركات قطاع الاعمال العام من جواز تداول اسهم الشركات التابعة لشركات قابضة ـ ولو آل هذا التداول الى بيعها للقطاع الخاص ـ لا يمثل ردة عن الدور الرائد للاستثمار العام، بل هو صون لموارد الدولة لايجوز تبديدها .

وينشر «الاهرام الاقتصادى» نص حكم الدستورية بالكامل ليكون وثيقة تحسم الجدل الدائر حول مايدور عن بيع شركات القطاع العام الى القطاع الخاص من ضياع حقوق العاملين فيه

باسم الشعب
المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت اول فبراير سنة ١٩٩٧ الموافق ٢٣ رمضان سنة ١٤١٧ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المر رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : نهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وعبد الرحمن نصير وسامى فرج يوسف والدكتور عبد المجيد فياض ومحمد على سيف الدين وحضور السيد المستشار الدكتور/ حنفي على جبالى رئيس هيئة المفوضين وحضور السيد/حمدى انور صابرامين السر [illegible]

اصدرت الحكم الآتي

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٧ لسنة ١٦ قضائية «دستورية»

المقام من
السيد/ حمدي حودة بدر
ضد
١ ـ السيد/رئيس الجمهورية
٢ ـ السيد/رئيس مجلس الوزراء

الاجراءات

بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٤، اودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم : اصليا بعدم دستورية قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لمخالفته الاوضاع والاجراءات التى رسمها الدستور في المادتين ١٩٤ و١٩٥ منه، واحتياطيا بعدم دستورية هذا القانون لان الغاية التى يستهدفها منافية لحكم المادة ٣٠ من الدستور.

ومن باب الاحتياط الكلي، الحكم بعدم دستورية كل من المادة ٥ من مواد اصدار هذا القانون وكذلك المواد ٣ و٢٠ و٤٣ و٥٥ من ذات القانون

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد حسين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	١٤٦٩
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٣/٣

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الطلبين الاصلى والاحتياطى، وبعد قبول الطلب المقدم على سبيل الاحتياط الكلى او برفضه.

وبعد تحضير الدعوى، اودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها، عقب عليه المدعى بمذكرة قدمها بجلسة المرافعة المعقودة فى ٤ من يناير ١٩٩٧.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة

حيث ان الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٩٣ عمال كلى الاسكندرية ، مختصما فيها رئيس مجلس الوزراء بصفته وزيرا لقطاع الاعمال، ووزير التموين، طالبا الحكم بتسوية مستحقاته طبقا لما كان يتقاضاه من حوافز ومكافات مالية عن الانتاج بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة. وقال شرحا لدعواه انه كان عاملا فنيا للطباعة بالشركة المصرية للورق والادوات الكتابية (رومنى) وظل بها الى ان صدر قرار بدمجها فى الشركة المصرية للادوات الكهربائية. ثم قامت الشركة القابضة للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيميائية ببيع الشركة المدمجة مما ادى الى انهيار الشركة الدامجة كلية، وتوقفها عن صرف بدل طبيعة العمل والحوافز التى كان يتقاضاها، فاقام لطلبها دعواه الموضوعية المشار إليها.

وأمام محكمة الموضوع دفع المدعى بجلستها المعقودة ١٩٩٣/١١/١٦ بعدم دستورية قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وإذ قدرت المحكمة جدية هذا الدفع فقد اجلت نظر النزاع الموضوعى، واذنت للمدعى باتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية فاقام الدعوى الماثلة.

وحيث إن المدعى ينعى - بصفة اصلية - على قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، بطلانه من الناحية الشكلية لعدم عرض مشروع هذا القانون على مجلس الشورى قبل إصداره بالمخالفة لنص المادة ١٩٤ والفقرة الثانية من المادة ١٩٥ من الدستور، التى تقضى أولاهما بان يختص هذا المجلس بدراسة واقتراح مايراه كفيلاً بالحفاظ على مبادىء ثورة يوليو ١٩٥٢. وتتطلب ثانيتهما ان يؤخذ راى هذا المجلس فى مشروعات القوانين المكملة للدستور، ويندرج تحتها شئون القطاع العام التى تحيل المادة ٣٣ من الدستور إلى القانون لتنظيمها.

وحيث إن قضاء هذه المحكمة، قد جرى على ان المناعى الشكلية هى التى تقوم فى مبناها على مخالفة نص قانونى للأوضاع الإجرائية التى تطلبها الدستور، سواء فى ذلك ما اتصل منها باقتراح النصوص القانونية او إقرارها او إصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية، او ما كان منها منصرفاً إلى الشروط التى يفرضها الدستور لمباشرة رئيس الجمهورية الاختصاص بإصدارها حال غياب السلطة التشريعية أو بتفويض منها؛ وكان الاستيثاق من توافر الأوضاع الشكلية التى يتطلبها الدستور فى القوانين جميعها، يعتبر سابقاً بالضرورة على الخوض فى اتفاقها أو تعارضها مع الأحكام الموضوعية للدستور؛ فإن الفصل فى عوار موضوعى يدل بالضرورة على استيفاء النصوص القانونية المطعون عليها لمتطلباتها الشكلية بما يحول دون بحثها من جديد.

وحيث إنه متى كان ماتقدم، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا بجلستها المعقودة فى ١٤ يناير ١٩٩٥ فى القضية رقم ١٧ لسنة ١٤قضائية «دستورية»، وكذلك حكمها الصادر بجلستها المعقودة فى ٦ إبريل ١٩٩٥ فى القضية رقم ٣٠ لسنة ١٦ قضائية «دستورية»، فاصلاً فى عوار موضوعى: أولهما فيما انتهى إليه من عدم دستورية نص البند السادس من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمنه من خطر ترشيح شاغلى وظائف الإدارة العليا لعضوية مجالس إدارة شركات قطاع الاعمال العام التابعة؛ وثانيهما: فيما قضى به من عدم دستورية مانصت عليه الفقرة (٥) من المادة ٢١ من قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ من تحديد حد أقصى للمكافاة السنوية التى يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون؛ وكان هذان الحكمان قد انبنيا على تعارض النصوص المطعون عليها والأحكام الموضوعية فى الدستور، فانهما يكونان قد انتهيا إلى موافقتها للدستور شكلاً، تقديراً بان القانون لايعد كذلك إلا إذا كان مستوفيا أصلاً للأوضاع الإجرائية التى تطلبها الدستور فيه، فإذا جاوزها، فإن النصوص التى تضمنها تفقد صفتها كقواعد قانونية، فلا يجوز تطبيقها، ولايتصور بالتالى الخوض فى اتفاقها او تعارضها - موضوعياً - مع الدستور.

وحيث إن المدعى ينعى على فواصل التمييز بين المطاعن الشكلية والموضوعية التى جرى بها قضاء هذه المحكمة، انها تقوم على افتراض لايجوز ان تتعلق به الأحكام القضائية، ولا ان يكون من اسبابها. وليس فى قانون المحكمة الدستورية العليا مايمنعها من العدول عن قضائها فى هذا الشان.

وحيث إن هذا النعى مردود أولاً: بان قضاء الحكم يعتبر منصرفاً إلى المسائل التى فصل فيه [illegible]صراحة، وكذلك إلى تلك التى ترتبط بها بحكم الاقتضاء العقلى، فلا يكونان إلا كلا غير منقسم، ويتكاملان بالتالى فى شان بنيان الحكم، والدعائم التى يقوم عليها.

ومردود ثانيا: بان المسائل التى لايقوم قضاء الحكم صحيحاً قل بحثها، تتقيم غيرها إذ تمهد لهذا القضاء بوصفها مدخلاً إليه. وكلما كان القانون معيباً شكلاً، غدا منعدماً ابتداء، وإحياؤه من رقاد لايعدو ان يكون جهداً ضائعاً ولهواً. ومن غير المتصور أن تجيل المحكمة الدستورية العليا بصرها فى قانون يفتقر إلى شكلية لايقوم بفواتها سوياً على قدميه، بل يكون استيفاؤها - وباعتبارها شرطاً لوجوده - لازماً، وإلا كان خوضها فى المطاعن الموضوعية غير متعلق بقانون بمعنى الكلمة.

ومردود ثالثاً: بان قضاء هذه المحكمة - فى المسائل التى تناولها - يعتبر قاطعاً فيها، مانعاً من إثارة الجدل حولها من جديد، فلا تجوز مراجعتها فيه عملاً بالمادة ٤٨ من قانونها.

وحيث إن المدعى طلب كذلك - وبصفة احتياطية - الحكم بعدم دستورية قانون شركات قطاع الأعمال العام - فى جملة الأحكام التى تضمنها - باعتبار ان الأغراض التى استهدفها منافية لنص المادة ٣٠ من الدستور التى تمنح القطاع العام دوراً تقديما يتحمل به المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية، ويقود خطاها فى مختلف مجالاتها. بيد أن القانون المطعون فيه أجاز بنص المادة ٢٠ تداول أسهم وحدات هذا القطاع، وهو ما يعنى نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وزوال السيطرة الشعبية عليها، ووجود نوع من الاقتصاد المختلط تنماع به الحدود الفاصلة بين صور الملكية التى حددها الدستور، وفى الصدارة منها الملكية العامة التى كفل حرمتها، وجعل حمايتها ودعمها. واجباً وطنياً على ماتنص عليه مادته الثالثة والثلاثون.

وحيث إن هذا النعى مردود أولاً: بان النصوص القانونية التى تقرها السلطة التشريعية انحرافاً بها عن مقاصد حددها الدستور، وتنكبها بالتالى لأغراض عينها، تفترض ان تكون هذه المقاصد والأغراض من مكوناتها، فلا ينفصل بنيانها عنها، بل تشملها المطاعن الموضوعية بالنظر إلى اتساعها لكل عوار لايرتبط بالأوضاع الشكلية التى يتطلبها الدستور فى النصوص القانونية.

ومردود ثانياً: بان النصوص الدستورية لايجوز تفسيرها باعتبارها حلاً نهائياً ودائماً لأوضاع اقتصادية جاوز الزمن حقائقها، فلا يكون تبنيها والاصرار عليها، ثم فرضها بالية عمياء إلا حرثاً فى البحر، بل يتعين فهمها على ضوء قيم أعلى غايتها تحرير الوطن والمواطن سياسيا واقتصاديا.

ومردود ثالثاً: بان قهر النصوص الدستورية لإخضاعها لفلسفة بذاتها، يعارض تطويعها لآفاق جديدة تريد الجماعة بلوغها، فلا يكون الدستور كافلاً لها، بل حائلاً دون ضمانها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد حسين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٤٦٩
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٣/٣

ومردود رابعا: بان التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يتطلبها الدستور، هدفها تغيير اشكال من الحياة من خلال منظومة تتكامل روافدها، يكون التعليم فيها اكثر عمقاً وامتداداً، والبيئة التى نعايشها خالية من ملوثاتها بصورة اشمل، والفرص التى يتكافا المواطنون فى الحصول عليها ابعد نطاقاً، وتوكيد حرياتهم كافلاً حيويتها واكتمالها ومساواتهم فى مباشرتها، وحياتهم الثقافية اكثر ثراء ووعيا، ونظم معاشهم افضل بمزاياها وعلو مستوياتها. ومن ثم تتحقق التنمية - وميادينها متعددة - من خلال الاستثمار فى رأس المال - ماديا كان او بشريا - لتقارنها زيادة فى الدخل توجهها قدرة الجماعة فى زمن معين على ان تتخطى عثراتها، وان تكرس مواردها لإحداثها، وان تكون مدخلاتها تقدماً علمياً معززاً باستثماراتها التى يرتبط معدل النمو بزيادتها واستدامتها وتصاعد إنتاجيتها، ضماناً لإفادة المواطنين منها، ولو بدرجات متفاوتة.

ومردود خامساً: بان الاستثمار بمختلف صوره - العام منها والخاص - ليس إلا اموالاً تتدفق. وسواء عبأتها الدولة او كونها القطاع الخاص، فإنها تتكامل فيما بينها. ويعتبر تجميعها لازماً لضمان قاعدة إنتاجية اعرض واعمق لايكون التفريط فيها إلا ترفاً ونكولاً عن قيم يدعو إليها التطور ويتطلبها. وما تنص عليه المادة ٢٩ من الدستور من اشكال للملكية تتقدمها الملكية العامة، وتقوم إلى جانبها كل من الملكية التعاونية والملكية الخاصة ليس إلا توزيعا للادوار فيما بينها لايحول دون تساندها وخضوعها جميعاً لرقابة الشعب. ومقتضاها ان يكون الاستثمار العام قوداً للتقدم، معبداً الطريق إليه، فلا يقتصر على ميادين محدودة، بل يمتد إلى مواقع رئيسية تعمل الدولة من خلالها على تنفيذ مهامها السياسية والاجتماعية، ويندرج تحتها متطلباتها فى مجال الدفاع والامن والعدل والصحة والتعليم وحماية بيئتها ومواردها، وصون بنيتها الأساسية، والحد من نمو سكانها، وأداء خدماتها بوجه عام لغير القادرين، ولازمها ان تعزز قيادتها هذه بدعمها لاعباء يقصر الاستثمار الخاص عن تحملها.

ومردود سادساً: بان تواصل التنمية وإثرائها لنواتجها - وعلى ما تنص عليه المادة ٣٠ من الدستور - إنما يمثل اصلاً يبلوره الاستثمار العام. ولئن مهد هذا الاستثمار الطريق إلى الاستثمار الخاص، وكان جانبا لقواه، إلا انه اسبق منه وجوداً، وابعد اثراً، إذ يمتد لميادين متعددة لا يقبل عليها الاستثمار الخاص او يتردد فى ولوجها، وإن كان تدفق الاستثمار العام لمواجهتها لازما ضمانا لسير الحياة وتطويراً لحركتها. بما مؤداه ان لكل من الاستثمارين العام والخاص دوره فى التنمية، وإن كان اولهما قوة رئيسية للتقدم تتعدد مداخلها، وليس لازماً ان يتخذ هذا الاستثمار شكل وحدة اقتصادية تنشئها الدولة او توسعها، ولاعليها ان تبقيها كلما كان تعثرها بادياً، او كانت الأموال الموظفة فيها لا تغل عائداً مجزياً، او كان ممكناً إعادة تشغيلها لاستخدامها على نحو افضل. ولا مخالفة فى ذلك للدستور، بل هو تكريس لتلك القيم التى يدعو إليها، وفى مقدمتها ان الاستثمار الافضل والاجدر بالحماية، يرتبط دوما بالدائرة التى يعمل فيها، وعلى تقدير ان الاستثمارين العام والخاص شريكان متكاملان، فلا يتزاحمان او يتعارضان اويتفرقان، بل يتولى كل منهما مهاماً يكون مؤهلاً لها واقدر عليها. وإن جاز القول بان الاستثمار العام يثير قدرة المواطنين ويقظتهم وتميزهم، وعلى الاخص من خلال نقل التكنولوجيا وتطويعها وتعميمها.

ومردود سابعا: بان ما تنص عليه المادة ٢٠ من قانون شركات قطاع الأعمال العام من جواز تداول اسهم الشركات التابعة لشركات قابضة. ولو ال هذا التداول إلى بيعها للقطاع الخاص. لا يمثل ردة عن الدور الزائد للاستثمار العام. بل هو صون لموارد لايجوز تبديدها او بعثرتها، ضمانا لتواصل التنمية وترابط حلقاتها، فى إطار من التعاون بين شركائها.

وحيث إن من المقرر ان شرط المصلحة الشخصية المباشرة، يتغيا ان تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية او تصوراتها المجردة، وهو كذلك يقيد تدخلها، فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي ومؤداه الا تقبل الخصومة الدستورية إذا رفعها إليها غير الأشخاص الذين اضربهم النص المطعون فيه، سواء اكان هذا الضرر اقتصاديا ام غيره وشيكا يتهددهم، ام كان قد وقع فعلا.

ويتعين دوما ان يكون هذا الضرر منفصلا عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور، مستقلا بالعناصر التى يقوم عليها، ممكنا تصوره ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لآثاره، عائدا فى مصدره المباشر إلى النص المطعون فيه. فإذا لم يكن هذا النص قد طبق اصلا على من ادعى مخالفته للدستور، او كان من غير المخاطبين باحكامه، او كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة، ذلك ان ابطال النص التشريعى فى هذه الصور جميعها، لن يحقق للمدعى اية فائدة عملية يمكن ان يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية، عما كان عليه قبلها.

وحيث إن النزاع الموضوعي، مداره حق المدعى فى الحصول على الحوافز ومكافآت الإنتاج التى كان يتقاضاها قبل دمج الشركة التى كان يعمل فيها فى غيرها وفقا لقانون شركات قطاع الاعمال العام: وكان المدعى قد طعن على الأحكام التى تضمنها هذا القانون فى جملتها، فإن ما يتصل منها بالنزاع الموضوعي، هى وحدها التى تتعلق بها دعواه الدستورية، واليها دون سواها تمتد رقابة هذه المحكمة على الشرعية الدستورية، لتفصل فى دستورية احكام المواد ٥ من قانون إصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام، والمواد ٣٣ و ٤٣ من ذات القانون، اما المواد ٣و٢٠و٥٥ من هذا القانون التى اثار المدعى عدم دستوريتها - من باب الاحتياطى الكلى - فلا شان للنزاع الموضوعى بها، ذلك ان اولها يتعلق بكيفية تشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة ومكافآت اعضائه وورواتبهم: وثانيتهما بجواز تداول اسهم الشركات التابعة لشركات قابضة وفقا للاحكام التى بينتها اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية، وثالثتها بالقواعد التى يتم على ضوئها مراقبتها ماليا.

وحيث إن الدعوى الدستورية - وقد تحدد نطاقها على هذا النحو - فقد غدا لازما التقيد بحدودها واستبعاد ماعداها من النصوص التى لا شان لها بالنزاع الموضوعي اصلا. وإنما عرضها المدعى على هذه المحكمة بصورة مجردة استظهارا لحكم الدستور بشانها، مجاوزا بذلك بها حدود ولايتها التى لا تتدخل بها إلا بوصفها ملاذا نهائيا، مرتبطاً وجودا وعدما بتلك الاضرار التى يكون إيقاعها بالمدعى مفوتا عليه مصلحة مشروعة يبتغيه، فلايكون الضرر فى إطارها متوهما او منتحلا.

وحيث إن المواد المطعون عليها - والمتصلة بالنزاع الموضوعى - هى التى صاغها المشرع على النحو الآتى:

مادة ٥: من قانون إصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام:

لا يجوز تفسير الدستور باعتباره متضمنا حلا نهائيا ودائما لأوضاع ...تصادية جاوز الز... حقائقها

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : أحمد حسين
الموضوع الفرعى : فى مصر : من الناحية القانونية — رقم العـــدد : ١٤٦٩
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـدور : ١٩٩٧/٣/٣

مع عدم الإخلال بما ورد فى شأنه نص خاص فى هذا القانون المرافق، لا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركات الخاضعة لاحكام القانون المرافق، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل باللوائح المشار إليها.

مادة ٣٣ من القانون المرافق ونصها:

يكون للعاملين بالشركة نصيب فى الارباح التى يتقرر توزيعها تحدده الجمعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل عن ١٠٪ من هذه الارباح.

ولا يجوز أن يزيد ما يصرف للعاملين نقدا من هذه الارباح على مجموع أجورهم السنوية الأساسية . وتبين اللائحة التنفيذية كيفية توزيع مايزيد على مجموع الاجور السنوية من الارباح على الخدمات التى تعود بالنفع على العاملين بالشركة.

مادة ٤٣ من القانون المرافق ونصها:

يراعى فى وضع اللوائح المنظمة لشئون العاملين ماياتى : اولا: ان يكون لكل شركة هيكل تنظيمى وجدول وظائف بما يتفق مع طبيعة انشطة الشركة واهدافها . ثانيا: التزام نظام الاجور بالحد الادنى المقرر قانونا. ثالثا: ربط الأجر ونظام الحوافز والبدلات والمكافآت وسائر التعويضات والمزايا المالية للعاملين فى ضوء ما تحققه الشركة من إنتاج او رقم أعمال وما تحققه من ارباح.

وحيث إن المدعى ينعى على المواد السابقة - والتى تحدد نطاق الطعن بها - إخلالها بنص المادة ٥٩ من الدستور التى تقضى بصون المكاسب الاشتراكية ودعمها وحمايتها ، ويندرج تحتها الضمانة ضد الفصل والنقل وإجازات العاملين مع التقيد بحد اقصى للاجور.

وحيث إن هذا النعى مردود اولا: بان الدستور، وإن كفل بنص المادة ٥٩ ما اسماه بالمكاسب الاشتراكية، واعتبر دعمها والحفاظ عليها واجبا وطنيا، إلا انه خلا من كل تحديد لها يكون معرفا بمضمونها ونطاقها، بل جهل تماما بها، ولم يحل حتى إلى قانون لبيان مكوناتها، ولا يتصور بالتالى ان يكون الدستور كافلا للعمال غير تلك الحقوق والمزايا التى نص عليها فى شانهم.

ومردود ثانيا: بان المزايا التى ينشئها المشرع للعمال، لاجوز اعتبارها جزءا من مكاسبهم إذا خلا الدستور منها، بل يكون امر بقائها او زوالها بيد المشرع فى حدود سلطته التقديرية، ووفق شروط موضوعية.

ومردود ثالث: بان الحقوق التى ضمنها الدستور للعمال شانها شان غيرها من الحقوق التى كفلها لسواهم، لايجوز فصلها عن مسئولية اقتضائها، ولا مقابلتها بغير واجباتها، ومدخلها بالضرورة ان تكون المزايا التى ربطها الدستور بالعمل، محددة نطاقا على ضوء قيمته، فلا تتساقط على من يطلبونها بغير جهد منهم يقارنها ويعادلها، وإلا كان عبؤها فادحا وإضرارها بالثروة القومية بعيدا.

بل إن ديباجة الدستور ذاتها تقرر بان التطوير الدائم لاوضاع الحياة فى الوطن ينبغى أن يكون نهجا متواصلا وعملا دؤوبا، مرتبطا بإطلاق الجماهير لطاقاتها وملكاتها ، فلايكون إسهامها حضاريا وإنسانيا إلا عن طريق العمل وحده. وهو ماتنص عليه المادة ٢٥ من الدستور التى تكفل لكل مواطن نصيبا من الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله وملكيته غير المستغلة.

ولئن حدد الدستور بنص المادة ٢٣ الاغراض التى ينبغى ان تتوخاها خطة التنمية، ومن بينها زيادة فرص العمل، وتقرير حدين للأجور لاتقل فيه عن ادناهما ولا تربو على اعلاهما، ضمانا لتوازن الدخول وتقريبها فيما بينها، إلا ان هذه المادة ذاتها تقيم رباطا وثيقا بين الأجر والانتاج، فلا يكون الأجر ومايتصل به من المزايا، إلا من ناتج العمل وبقدره. وترند المادة ٢٦ من الدستور هذا المعنى من خلال ضمانها للعمال نصيبا فى إدارة مشروعاتهم وفى ارباحها، يقترن بالتزامهم بتنمية الانتاج والمحافظة على ادواته، وتنفيذ الخطة الاقتصادية داخل وحداتهم وفقا للقانون. وهو مايعنى ان للحقوق أسبابها وادواتها وشرائطها، فلا يكون طلبها لازما إلا باستيفائها.

ومردود رابعا: بان الدستور حرص بالنصوص التى تضمنها على ان تكون التنمية طريقا وهدفا، وان تكون وسائلها اعون على إتقانها، وان يكون التكامل بين مراحلها وعيا عميقا. بل ان ديباجة الدستور تؤكد ان قيمة الفرد - التى ترتبط بها مكانة الوطن وقوته - مردها إلى العمل، وان النضال من اجل الحرية يقتضى ان يكون دور المواطنين فى تثبيتها فاعلا. وإذا صح القول بان الحرية السياسية والحرية الاقتصادية متكاملتان، فإن العمل - وكلما كان مبرءا من الاستغلال - كان طريقا لتحرير الوطن والمواطن. ولايجوز بالتالى ان يقترن بمزايا لايرتبط عقلا بها.

ومردود خامسا: بان الدستور وثيقة تقدمية لاتصد عن التطور آفاقه الرحبة، فلا يكون نسيجها إلا تناغما مع روح العصر. ومايكون كافلا للتقدم فى مرحلة بذاتها، يكون حريا بالاتباع بما لايناقض احكاما تضمنها الدستور.

ومردود سادسا: بان تنظيم المشرع للشركات القابضة والتابعة يعتبر بديلا عن تنظيم هيئات القطاع العام وشركاتها، وكان منطقيا بالتالى - بعد ان نص قانون شركات قطاع الاعمال العام، على نقل عمال هذه الهيئات وشركاتها إلى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بذات اوضاعهم الوظيفية واجورهم وبدلاتهم ومزاياهم النقدية والعينية وتعويضاتهم - ان تصدر لوائح جديدة تنظم شئونهم الوظيفية بالشركات المنقولين إليها، والا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام فى شانهم اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللوائح التى لا دليل من الاوراق على انها سلبتهم حقوقا كفلها الدستور. ولا منعتهم حقوقا تتصل بصون الملكية العامة التى كفل الدستور دعمها بنص المادة ٣٠.

ومردود سابعا: بان الخطأ فى تاويل او تطبيق النصوص القانونية، لايوقعها فى حماة المخالفة الدستورية إذا كانت صحيحة فى ذاتها.

وحيث إن استقراء نص المادة ٣٣ من القانون المطعون عليه، يدل على أنها لاتعارض حق العمال - المنصوص عليه فى المادة ٢٦ من الدستور - فى الحصول على جزء من الارباح التى حققها المشروع، وإن كان المشرع قد اقام لصرفها حدودا منطقية لضبطها، من بينها الا تقل الارباح التى يتقرر توزيعها على العاملين عن ١٠٪ من مجموعها، والا يجاوز مايؤدى إليهم نقدا منها مجموع أجورهم السنوية الأساسية على ان يوزع القدر الزائد على هذه الاجور - لاعلى العمال مباشرة - بل عن طريق تعميق خدماتهم التى يفيدون منها بوجه عام.

وتصرح المواد ٣٨ و٣٩ و ٤٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١، بان الارباح القابلة للتوزيع هى الارباح الصافية مستنزلا منها خسائر راس المال عن سنين سابقة، وان الاصول الثابتة التى يبيعها المشروع او يعوض عنها لايعتبر عائدها من الارباح التى يجوز توزيعها. بل إن الارباح الصافية لايجوز صرفها كلما كان ذلك ضروريا على المركز المالى للوحدة الاقتصادية او لاستمرار نشاطها.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد حسين
الموضوع الفرعي :	فى مصر : من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٤٦٩
المصــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـ ـدور :	١٩٩٧/٣/٣

ولا مـخـالفـة فى ذلك لنص المادة ٢٦ من الدستور التى تكفل للعمال نصيبا فى الارباح، ولاتطلق فى الوقت ذاته صرفها من القيود، ولو كان تحققها صوريا، او كان الاستمرار فى توزيعها استنزافا لقدرة المشروع على اداء دوره فى مجال التنمية الاقتصادية، او حائلا دون تكوين أموال احتياطية يجنبها لأغراض محددة ويستنزلها من الأرباح الصافية، بل يتعين دوما ان يفسر نص المادة ٢٦ من الدستور فى إطار الأغراض التى توخاها، والتى تفترض لضمانها الا يناقض حق العمال فى الحصول على جزء من عائد عملهم، حق المشروع فى ان يظل حيا وفاعلا.

وحيث إن المدعى ينعى على نص المادة ٤٣ من القانون المطعون فيه، إغفالها التقيد بحد اقصى للأجور بالمخالفة لنص المادة ٢٣ من الدستور التى تنص على ان ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى، وزيادة فى فرص العمل وضمان حد ادنى للأجور، ووضع حد اعلى لها يكفل تقريب الفوارق بين الدخول.

وحيث إن هذا النعى مردود، اولا: بان مصلحة المدعى فيه، محض مصلحة نظرية غايتها إعمال النصوص التى تضمنها الدستور إعمالا مجردا تعبيرا فى الفراغ عن ضرورة التقيد بها. وما إلى ذلك قصد المشرع بالخصومة الدستورية التى اتاحها للمتداعين ضمانا لمصالحهم الشخصية المباشرة، فلا تعارضها او تعمل بعيدا عنها. ولايتصور بالتالى ان تكون هذه الخصومة نافذتهم التى يعرضون من خلالها الوانا من الصراع - طبقيا كان ام مذهبيا - لاشان لها بنزاعهم الموضوعى، ولا ان يكون هدفها استثارة للحوار حول آراء يؤمنون بها او حقائق يطرحونها لإثباتها او نفيها. وإنما شرطها اتصال المسائل الدستورية موضوعها بالحقوق المدعى بها فى النزاع الموضوعى. وماقرره المدعى من ان النص المطعون فيه لايتضمن حدا اقصى للاجور - وبفرض صحته - مؤداه الا تتقيد المزايا التى يطلبها فى دعواه الموضوعية بهذا الحد، وهو مايحقق مصلحته فيها.

ومردود ثانيا: بان النص المطعون فيه لايقرر غير الأسس التى لايجوز التحلل منها فى اللوائح المنظمة لشئون العاملين فى الشركة، ومن بينها ان يكون لكل منها هيكلها التنظيمى وجدول بوظائفها بما يتفق وطبيعة نشاطها واهدافها، وان يكون تقيدها بالحد الادنى المقرر قانونا للأجور لازما، مع ربط هذه الاجور وغيرها من المزايا المالية التى يحصل العامل عليها - وسواء افرغها المشرع فى صورة حافز او بدل او مكافاة او تعويض - بإنتاجها او رقم اعمالها او بالارباح التى حققتها.

وتقرير النص المطعون فيه للاسس التى تصدر هذه اللوائح على ضوئها، لايعنى امتناع تكملتها بقواعد اخرى تقوم إلى جانبها.

متى كان ماتقدم، وكانت النصوص المطعون عليها لاتناقض حكما اخر فى الدستور.

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة
المستشار عوض المر

